الإدارة الفرنسية في المغرب

1939-1956

الدكتور
ثامر عزام حمد سليم الدليمي



الإدارة الفرنسية في المغرب

1956-1939

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2015/11/5676)

الدليمي، ثامر عزام

الادارة الفرنسية في المغرب 1939-1956// ثامر عزام الدليمي

عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع2016

(   ) ص

ر. ا. : (2015/11/5676)

الواصفات: المغرب// الحكم الفرنسي للمغرب/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعتبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية آخرى.

دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : 5353402 6 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي : 95667143 7 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com

الإدارة الفرنسية

في الـمغـرب

1939-1956

الدكتور

ثامر عزام حمد سليم الدليمي

الطبعة الأولى

2017 م – 1438 هـ

بسم اللـه الرحمن الرحيم

(أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللـهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللـهِ مِن وَاقٍ {40/ 21})

صدق اللـه العظيم

سورة غافر:الآية٢١

الإهداء

إلى... من أنارا لي طريق الحياة وربياني صغيرا(والديَّ العزيزين)

إلى... النور الذي اختفى من حياتي وترك جرحاً عميقاً لم يندمل مع الأيام

والسنين(أخي عدنان)

إلى... من كانوا سنداً وعوناً(إخوتي وأخواتي)

إلى... سكني مع فيض مودتي (زوجتي الصابرة)

إلى... قرة عيني وبهجتي وسروري (ابنائي)

اهدي هذا الجهد المتواضع

الفهرس

المقدمة

امتاز المغرب بأهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة، نظراً لموقعه الجغرافي المهم كونه يقع على ساحلي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي مع ملاءمة مناخه وخصوبة أراضيه، وتنوع ثرواته المعدنية، مما جعله محط أنظار الدول الكبرى التي تنافست فيما بينها للاستحواذ على هذا البلد.

بلغ التنافس الدولي ذروته للاستحواذ على المغرب في منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بعد أن اتسم نظام الحكم في المغرب بالضعف، واتسمت الحياة الاقتصادية بالركود والبطالة بسبب العزلة التي اختطها نظام الحكم لنفسه وفرضت عليه، ترافق ذلك بالاعتماد على سياسة القروض المالية الدولية وتراكم الديون، فشجع هذا الواقع الدول الأوربية على الاندفاع للسيطرة على المغرب.

وكانت فرنسا من بين ابرز الدول الأوربية التي اهتمت بالمغرب، وأدركت أهميته الإستراتيجية بالنسبة لمصالحها السياسية والاقتصادية منذ احتلالها الجزائر عام 1830، وفرضها الحماية على تونس عام 1881، لذلك سعت لاحتلاله بعد أن عقدت معاهدات عدة مع الدول الأوربية التي كانت تنافسها للسيطرة على المغرب، فتوصلت إلى عقد معاهدة مع ايطاليا عام 1901 تضمنت إطلاق يدها في ليبيا لقاء حرية عمل فرنسا في المغرب، وفي عام 1904 توصلت مع بريطانيا إلى ما يعرف ب(الوفاق الودي) الذي ضمن إطلاق يد بريطانيا في مصر والسودان، وحرية التجارة البريطانية في المغرب، وتخصيص منطقة نفوذ لاسبانيا مقابل التسليم بمطالب فرنسا في المغرب. وقد تكللت مساعي فرنسا بالنجاح في إعلان الحماية الثنائية الفرنسية الاسبانية على المغرب في عام 1912.

جاء اختيار موضوع الدراسة (الإدارة الفرنسية في المغرب 1939-1956) لأهمية التعرف على واقع الإدارة الفرنسية في المغرب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، ومعرفة تأثيرها على تلك القطاعات، فضلاً عن دراسة دور الحركة الوطنية المغربية في مقاومة السياسة الفرنسية، وموقف الإدارة الفرنسية من

الوطنيين المغاربة الذين استمروا في نضالهم ضد الاحتلال الفرنسي حتى تحقيق الاستقلال عام 1956.

إنَّ المدة الزمنية التي تناولتها الدراسة (1939-1956) كانت مهمة وحساسة فيما يتعلق بتأريخ المغرب، إذ تمثلت بزيادة الوعي الوطني والقومي للشعب المغربي، واشتداد الصراع بين الوطنيين المغاربة والسلطان محمد الخامس من جهة، والإدارة الفرنسية من جهة أخرى، ويأتي موضوع الدراسة استكمالاً لعدد من الدراسات الأكاديمية في الجامعات العراقية التي تناولت تاريخ المغرب من جوانب مختلفة، وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب في مختلف المجالات التي كانت تتماشى مع مصالح الحكومة الفرنسية التي تهدف إلى تكريس السيطرة الاستعمارية في المغرب، اتخذت الدراسة من عام 1939 بداية لها لتعرض العالم في هذا العام إلى حرب مدمرة كان لها تأثيراً كبيراً على كل البلدان بما فيها المغرب وهي الحرب العالمية الثانية، أما نهاية مدة الأطروحة فقد كانت عند نقطة تحول كبيرة وهي استقلال المغرب في عام 1956.

أما منهجية، فقد اعتمدت على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي بغية تسليط الضوء على ما حصل من تطورات وإشكالات في محاولة للكشف عن حقيقة الإدارة الفرنسية والموقف الوطني للشعب المغربي سلطاناً وأحزاباً ومنظمات في التصدي لتلك الإدارة والسياسة، والجهود التي بذلت لتحقيق الاستقلال.

وفي ضوء هذه المنهجية جاءت الكتاب بمقدمة وأربعة فصول وخاتمة.

تناول الفصل الأول (الإدارة الفرنسية في المغرب 1912-1939)، وتضمن ثلاثة مباحث، ركز المبحث الأول على تشكيلات الإدارة الفرنسية وعلاقتها بحكومة المغرب، من حيث الإدارة العسكرية الفرنسية في المغرب وتشكيلات الجيش الفرنسي، ووضح المبحث أيضاً موقف الإدارة الفرنسية من القضاء، وفي المبحث الثاني ركزنا على الإدارة الفرنسية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب. واشتمل على الإدارة الفرنسية في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والمالية، والتعليم والصحة، وكذلك المجالات الثقافية والصحافة في المغرب. أما المبحث الثالث فقد تضمن موقف الإدارة الفرنسية من الحركة

الوطنية في المغرب للمدة 1912-1939، إذ مرت الحركة الوطنية المغربية بمرحلتين الأولى تضمنت الكفاح المسلح وقد بدأت منذ فرض فرنسا الحماية على المغرب عام 1912، والثانية مرحلة التنظيمات السياسية بعد نهاية ثورة الريف التي تزعمها محمد عبد الكريم الخطابي عام 1926.

وتناول الفصل الثاني (الإدارة الفرنسية إثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945)، وقد قسم على أربعة مباحث تضمن المبحث الأول سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب عند إعلان الحرب العالمية الثانية، وركز على الإدارة العسكرية في المغرب أثناء الحرب ودورها في تجنيد الجيش المغربي إلى جانبها ضد دول المحور، ووضح موقف السلطان محمد الخامس من طرفي النزاع في الحرب العالمية الثانية، وتضمن المبحث الثاني موقف الإدارة الفرنسية من لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل في شهر تشرين الثاني 1943. أما المبحث الثالث فقد ركز على دور الإدارة الفرنسية في المجالات العامة، ومنها المجال الاقتصادي والاجتماعي، وتأثير الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، وتناول المبحث الرابع موقف الإدارة الفرنسية من الحركة الاستقلالية في المغرب 1939-1945، إذ بدأت الحركة الوطنية في المغرب بقيادة حزب الاستقلال المغربي بالمطالبة بالاستقلال الكامل للمغرب، بعد أن كانت سياستها تطالب بالإصلاح.

أما الفصل الثالث فقد سلط الضوء على (الإدارة الفرنسية في المغرب بعد الحرب العالمية الثانية 1946-1953)، وتضمن ثلاثة مباحث عالج المبحث الأول الإدارة الفرنسية في المجالات العامة وأهمها الزراعة، والصناعة، والتجارة والمالية، والتعليم والصحة والمجالات الثقافية. أما المبحث الثاني فقد ركز على موقف الإدارة الفرنسية من التطورات السياسية في المغرب، وأهمها الموقف من تأسيس مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في شباط 1947، والموقف من زيارة السلطان محمد الخامس إلى مدينة طنجة في نيسان 1947، والصراع بين المقيم الفرنسي والسلطان محمد الخامس وبداية

الأزمة المغربية عام 1951 في حين درس المبحث الثالث دور الإدارة الفرنسية في خلع السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953.

أما الفصل الرابع فقد ناقش موقف الإدارة الفرنسية من المطالب المغربية بالاستقلال 1953-1956 وتكون من ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول موقف الإدارة الفرنسية من المطالب المغربية بالاستقلال في المنظمات الإقليمية والدولية وركز المبحث على الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة مع بيان الدور الوطني الذي قام به الوطنيون المغاربة وجهدهم بنقل قضية المغرب إلى المنظمات الإقليمية الدولية، وكان لحزب الاستقلال الدور البارز في هذا المجال. أما المبحث الثاني فقد ركز على تصاعد المقاومة الوطنية المسلحة وتأسيس جيش التحرير المغربي عام 1954 الذي كان يضم في صفوفه مقاتلين من بلدان المغرب العربي كافة، وأدى دوراً بارزاً في الكفاح المغربي ضد الإدارة الفرنسية، وتناول المبحث الثالث سياسة الحكومة الفرنسية تجاه المغرب في المدة 1955-1956، وقد استعرضت فيه أهم الأسباب التي أدت إلى تغير سياسة الإدارة الفرنسية تجاه المغرب، وأخيراً تناول المبحث مفاوضات الاستقلال 1955-1956 وموقف الإدارة الفرنسية منها.

أما الخاتمة فقد عرضت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

اعتمدت الدراسة على عدد من المصادر من الكتب العربية والمعربة، والرسائل والأطاريح الجامعية، والمصادر الأجنبية، فضلاً عن عدد من الوثائق المتوافرة في دار الكتب والوثائق العراقية ومنها غير المنشورة، وملفات البلاط الملكي التي شكلت مادة مهمة لما احتوته من معلومات عن تطورات الأحداث التي كانت ترسلها السفارات والمفوضيات العراقية في الخارج وفي المغرب على شكل تقارير عن أوضاع المغرب إلى وزارة الخارجية العراقية.

كان للكتب العربية والمعربة التي تناولت هذه المرحلة من تاريخ المغرب الحديث والمعاصر دور مهم في إنضاج الأطروحة وإغنائها وكان في مقدمتها كتب قيادات الحركة الوطنية المغربية الذين عاصروا مدة الإدارة الفرنسية للمغرب، وأسهموا في مقاومة

توجهات الاحتلال وفي مقدمتهم علال الفاسي الذي تعد كتاباته مرجعاً أساسياً ومهماً في الدراسات التاريخية المعاصرة، ولاسيما كتابه الموسوم ب(الحركات الاستقلالية في المغرب العربي) الذي أفاد الأطروحة بمعلومات قيمة عن أساليب الاحتلال التي استعملتها الإدارة الفرنسية لتكريس السيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفرنسية على المغرب.

كذلك كتاب عبد الكريم غلاب الموسوم (تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب) وهو في جزأين إذ يعد من المصادر المهمة التي أغنت الأطروحة بمادة تاريخية مهمة لكونه شخصية معاصرة للأحداث، فقد وصفها بموضوعية، ولاسيما عن دور الحركة الوطنية المغربية في مقاومة سياسة الإدارة الفرنسية والمطالبة بالاستقلال التام عن فرنسا.

ومن المصادر العربية المهمة التي اعتمدت عليها الأطروحة كتاب (المغرب في عهد السلطان محمد بن يوسف 1927-1956 فترة الحماية الفرنسية والاسبانية) لمؤلفه زين العابدين العلوي، وهو من الكتاب المغاربة المعروفين، وما زال يعمل في خبيراً في الميدان الاقتصادي، وتضمن الكتاب معلومات قيمة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب أثناء مدة الحماية الفرنسية، ودور الإدارة الفرنسية في تسخير خيرات البلاد لفائدة فرنسا، دون إي اعتبار لما تعهدت به للشعب المغربي، والسلطان محمد الخامس، وبين الكتاب أيضاً موقف السلطان محمد الخامس من الإدارة الفرنسية، ودوره في إفشال سياسة الإدارة الفرنسية بالمغرب، وقد اعتمد المؤلف زين العابدين العلوي في كتابه على عدد كبير من الوثائق المغربية والكتب الأجنبية، ولاسيما الفرنسية ذات الصلة بالموضوع.

أما الكتب المعربة التي أفادت الأطروحة وأسهمت في معرفة وجهة النظر الفرنسية تجاه الإدارة في المغرب، فكان أهمها مؤلفات الكاتب الانكليزي (روم لاندو)، ومنها كتابه الموسوم ب(تاريخ المغرب في القرن العشرين)، وكتابه (أزمة المغرب الأقصى) وكتاب (محمد الخامس منذ اعتلائه العرش حتى يوم وفاته). وتعد تلك الكتب من المصادر المهمة لكونه عاش في المغرب مدة طويلة وعاصر الأحداث السياسية، ومما يؤخذ

على تلك الكتب أنها اتسمت بظاهرة التشابه في المعلومات، وعدم الحيادية في عدد من المواضيع ومنها: المبالغة في استعراض المنجزات الفرنسية في المغرب. ومن الكتب المعربة أيضاً والتي أسهمت بدور مهم في رفد الأطروحة بمعلومات مهمة في الجانب السياسي كتاب المؤلف الانكليزي دوجلاس اشفورد الموسوم ب(التطورات السياسية في المملكة المغربية).

اعتمد الباحث على عدد من المصادر الأجنبية تنوعت بين الفرنسية والانكليزية التي أفادت الأطروحة بمعلومات قيمة، ويأتي في مقدمتها كتاب (الاقتصاد المغربي 1912-1962) (The Economy of Morocco 1912-1962) للمؤلف (Charles-F- Stewart). الذي بين فيه الأوضاع الاقتصادية للمغرب في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة كافة، وتطرق الكاتب إلى أهم المتغيرات التي طرأت على قطاع الزراعة، والصناعة، والتجارة في المغرب، وسيطرة الإدارة الفرنسية عليها واستغلال ثروات المغرب لخدمة المستوطنين الأوربيين والفرنسيين، وكتاب المغرب تحت الحكم الاستعماري- الإدارة الفرنسية لمناطق القبائل 1912-1956 (Morocco under Coloial Rule- French Administration of Trable, Areas.1912-1956) لمؤلفه (Bidwell Robin) الذي يتناول الحالة الداخلية للمغرب في ظل الإدارة الفرنسية، وسياسة فرنسا تجاه القبائل المغربية، ثم كتاب الصراع الفرنسي المغربي 1943-1956 (The Frano Moroccan Conflict 1943-1956) للكاتب البريطاني Bernard Stephen الذي يعد احد المصادر المهمة في العلاقات الفرنسية المغربية. إلا أنَّه يهتم بمواقف وسلوك الشخصيات والمسؤولين الفرنسيين في باريس والإقامة العامة، ومعظم مصادره فرنسية وغربية دون المصادر المغربية.

واعتمد الكاتب على عدد من المصادر الفرنسية التي أضافت إلى الدراسة معلومات مفيدة عن الأوضاع الاقتصادية للمغرب في ظل الإدارة الفرنسية وتأثيرها على الحالة الاجتماعية في المغرب ولاسيما أثناء الحرب العالمية الثانية، وأهمها كتاب (اقتصاد شمال إفريقيا Leconomie-D- Eiafrique dunord,) لمؤلفه (Rene Gallissot)، وكذلك كتاب (المغرب بين الحربين Le Maghrrbe Entr deux Guerree) لمؤلفه جاك بيرك الذي بين فيه تأثير الحرب العالمية الثانية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المغرب.

وفي هذا السياق أود الإشارة إلى أنّ أغلب المصادر والمراجع الأجنبية الفرنسية والبريطانية كانت لا تخلو من الانحياز إلى الغرب أو إلى سياسة المستعمر الفرنسي، لكني توخيت الدقة والموضوعية والحيادية في فرز المعلومات والاستفادة منها.

كان للرسائل والأطاريح الجامعية العراقية التي تناولت دراسة هذه المرحلة من تاريخ المغرب دور مهم في أغناء الأطروحة بمعلومات قيمة، واخص بالذكر منها: (حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب 1944-1956)، كفاح كاظم عكال الخزعلي، إذ احتوت على معلومات مهمة عن مواقف حزب الاستقلال من الإدارة الفرنسية، في رسالته (الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي) محمود صالح الكروي التي عززها بإجراء مقابلات شخصية مع قادة الحركة الوطنية المغربية أسهمت في أغناء الأطروحة بمعلومات مهمة، وكذلك رسالة الماجستير، لعبد الفتاح الخزرجي الموسومة (العلاقات الفرنسية-المغربية 1944-1956) التي بين فيها طبيعة الصراع الفرنسي المغربي ومساراته في تلك المرحلة، وكذلك رسالة الماجستير الموسومة بـــ (التطورات السياسية في المغرب 1930-1956) لــ عبد الوهاب عبد العزيز أبو خمرة التي هي الأخرى عززت فصول الأطروحة بمعلومات مهمة.

شكلت البحوث العلمية المنشورة في المجلات العراقية والعربية دوراً مهماً في رفد الأطروحة بالكثير من المعلومات عن تطور الأحداث في المغرب أثناء مدة الحماية. وكذلك كان لبعض الصحف دور في رفد الأطروحة بمعلومات عن موقف الإدارة تجاه الأحزاب السياسية في المغرب، واهم تلك الصحف جريدة (العلم) الناطقة بلسان حزب الاستقلال المغربي.

لا تخلو أية دراسة من صعوبات، وقد كانت الصعوبات التي واجهت الباحث هي قلة المصادر المتعلقة بموضوع البحث، ولاسيما المصادر الفرنسية والانكليزية عن تاريخ المغرب والمصادر التي تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن صعوبة السفر إلى المغرب في ظل الظروف الراهنة إلا إني تمكنت بحمد الله من تجاوزها بالحصول على المصادر بمساعدة أستاذي المشرف الدكتور محمود صالح الكروي الذي أمدني مشكوراً

بعدد كبير من المصادر من كتب ومجلات ووثائق وصحف ورسائل جامعية أسهمت في انجاز الأطروحة، ومساعدة عدد من الأصدقاء المهتمين بالشأن المغربي.

ومسك الختام آمل أن تكون كتابي هذه إضافة جديدة لاغناء المكتبة العراقية والعربية فيما يتعلق بدراسة تاريخ المغرب الحديث والمعاصر وتطور الأحداث فيه، فهو تاريخ غني وموضوعاته جديرة بأن يدرسها ويبحث فيها طلبة الدراسات العليا مستقبلاً.

الفصل الأول

الإدارة الفرنسية في المغرب

1939-1912

المبحث الأول

تشكيلات الإدارة الفرنسية وعلاقاتها بحكومة المخزن

أولاً: علاقة الإدارة الفرنسية بحكومة المخزن.

كان المغرب قبل عام 1912 دولة مستقلة ذات سيادة تامة ونظام حكم محكم وقد أشاد بهذا النظام المارشال ليوتي (Lyautey)[1]، إذ قال في تقرير رفعه إلى حكومته:" **لقد وجدنا في مراكش دولة وشعباً واضحي المعالم، فأكثر المنظمات القائمة كانت راسخة، وكانت تمثل شيئاً حقيقياً، فلم يكن ثمة نظام سياسي واضح فحسب، بل كان هناك نظام قضائي مهم**"[2].

---

(1) المارشال ليوتي: أول مقيم عام فرنسي في المغرب 1912-1926، كان لديه خبرة عسكرية اكتسبها أثناء خدمته التي قضاها في فيتنام ومدغشقر والجزائر، كان على خبرة واسعة بوسائل تفكيك الهياكل الاجتماعية للجماهير الريفية، مُنح رتبة مارشال عام 1923، أُقيل من منصبه كمقيم عام للمغرب عام 1926، توفي عام 1934، دُفن في المغرب بناءً على وصيته، وبعد الاستقلال نُقل رفاته إلى فرنسا عام 1961، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، معلمة المغرب، ج20، مطابع سلا، سلا، 1998، ص6921.

(2) تكون نظام الحكم من السلطان وهو الرئيس الأعلى للدولة وكانت تساعده وزارة العدل والحربية والمالية والأوقاف والخارجية، وعلى رأس هذه الوزارات رئيس هو الصدر الأعظم (يساوي رئيس الوزراء)، ينوب عنه في المدن (باشوات) وفي القرى والأرياف (القادة) ولكل من هؤلاء الباشوات والقادة هيئات محلية واستشارية تساعدهم في تقرير الأحكام وتطبيقها. عبد الحميد الجزائري، ثورات المغرب العربي وكفاحه (الجزائر، تونس، المغرب)، دار الجامعة للطبع والنشر، د.م، د.ت، ص92.

استولت فرنسا على مراكش[1] بالقوة العسكرية، وفرضت عليها نظام الحماية بموجب معاهدة فاس التي فرضتها عليها في 30 آذار 1912، تضمنت المعاهدة ديباجة وعدّة فصول، وقد اتفقت فرنسا مع حكومة السلطان على إحداث وضع قانوني بالمغرب يُبنى على النظام الداخلي والأمن العام، ويسمح بإدخال إصلاحات، ويضمن نمو البلاد الاقتصادي[2].

شاركت أسبانيا فرنسا في هيمنتها على المغرب عن طريق استيلائها على المناطق الشمالية من المغرب[3]، في الوقت الذي خضعت فيه مدينة طنجة[4]، إلى إدارة دولية اشتركت بها مجموعة من الدول الأوربية[5].

---

(1) وهو الاسم الشائع للدلالة على المغرب الأقصى في تلك المرحلة التاريخية، ويطلق عليه بالفرنسية (Maroc)، وبالإنكليزية (Morocco)، وبالأسبانية (Maruncs)، واشتهر في = = العصر الحديث باسم دولة أو حكومة (المخزن)، والتي أصبح أسمها الرسمي بعد الاستقلال في عام 1956 (المملكة المغربية). روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963، ص39.

(2) استثمرت فرنسا انتفاضة القبائل المغربية على السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول (1908-1912) فتقدمت بقواتها بحجة حماية السلطان الشرعي، واحتلت مراكش بعدها فرضت على السلطان التوقيع على معاهدة الحماية في 30 آذار 1912، فجردته من صلاحياته وأصبح خاضعاً للمقيم العام الفرنسي الذي له الحق في رفض المراسيم الصادرة عن السلطان، وأصبح نائباً عن السلطان في الشؤون الخارجية وتعهدت فرنسا بحماية السلطان من أي خطر أو تهديد يتعرض له مقابل موافقته على احتلال فرنسا لأيّة منطقة في البلاد. للمزيد من التفاصيل عن المعاهدة ينظر: محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912-1939، دمشق، 1972، ص51-53؛

Brace , Richard , (Morocco , Algeria , Tunisia), New-Jersy , U.S.A 1964 , P. 40.

(3) أبرمت فرنسا في 27 تشرين الثاني 1912 اتفاقاً تنازلت بموجبه عن شمال المغرب لأسبانيا على أن تبقى خاضعة اسمياً للسلطان المراكشي ويمثله فيها نائباً عنه يحمل اسم (خليفة) لذلك سُميت (المنطقة الخليفية)، وتعين أسبانيا مندوباً لها يشرف على الإدارة هناك. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد علي داهش، جمهورية الريف في مراكش 1919-1926، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1981، ص80؛ ابتسام سلمان سعيد الطائي، التطورات السياسية الداخلية في شمال المغرب (1912-1956)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2007، ص34.

(4) طنجة: تقع على الضفة الجنوبية لمضيق جبل طارق بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، أسسها الفينيقيون في القرن الثاني عشر قبل الميلاد، تمتاز بأهميتها التجارية والاقتصادية. للمزيد من التفاصيل ينظر: سناء مصطفى عبد الغني، المغرب، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1973، ص108.

(5) كانت طنجة موضع خلاف بين الدول الأوربية حتى وقّعت معاهدة في 18 كانون الأول 1923 حول نظام تدويلها بين بريطانيا وفرنسا وأسبانيا، وانضمت بعد ذلك بلجيكيا وهولندا والبرتغال والسويد للمعاهدة المذكورة. محمد خير فارس، المصدر السابق، ص70.

سيطرت الإدارة الفرنسية بشكل واسع على الجهاز الإداري في المغرب ابتداءً من قمته التي يمثلها السلطان حتى قاعدته المتمثلة في المدن والنواحي، وجرّد السلطان من صلاحياته الداخلية والخارجية إذ لم يبق له سوى إصدار المراسيم مع احتفاظ المقيم العام الفرنسي بحق الاقتراح، وعملت الإدارة الفرنسية على إلغاء الوزارات المغربية الأساسية كالخارجية والحرب والمالية وجعلت أجهزة التعليم مسخرة لخدمة المستوطنين الفرنسيين وتنمية مصالحهم في المغرب، وأخضعت بقية الوزارات كالحبوس (الأوقاف) والعدل لمراقبة فرنسية دقيقة[1].

بدأت فرنسا بعد فرض معاهدة الحماية على المغرب بنظام الإدارة المباشرة، والسبب يعود إلى الثورة العامة في المغرب ضد نظام الحماية، فضلاً عن قلة عدد الفرنسيين والمصالح الفرنسية والقيود الدولية، واستمرت الإدارة الفرنسية بالعمل على هذا النظام طوال وجودها في المغرب، واتخذت منه وسيلة لتسيير شؤون المغرب، ولهذه الغاية تأسست مصالح تقنية شريفة عهد إليها بالإشراف على وزارة الأحباس والعدل والتعليم، وأخرى تابعة للإدارة الفرنسية يقوم بتنسيق عملها كاتب عام[2].

والواقع أنّ المؤسسات والأجهزة السياسية والقانونية والإدارية التي استحدثت في المغرب منذ عام 1912 جعلت من ممثل الحكومة الفرنسية بالمغرب أي المقيم العام وكبار موظفي الإدارة الفرنسية من المدنيين والعسكريين هم الحكام الحقيقيين في البلاد[3].

---

(1) عبد الرحيم بن سلامة، المغرب قبل الاستقلال- عرض لأهم الأحداث السياسية والدستورية قبل الحماية وأثنائها، ط2، دار الثقافة للطباعة والنشر، الدار البيضاء،1980، ص73.

(2) زين العابدين العلوي، المغرب في عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني، المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف 1927-1956، فترة الحماية الفرنسية والاسبانية، ج3، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009، ص55-56.

(3) محمد عبد العاطي جلال، الاحتلال الفرنسي في مراكش، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت، ص41.

وكان للمارشال ليوتي المقيم العام الفرنسي الأول في المغرب دور كبير في تحقيق أهداف فرنسا، وتطبيق النظرية الاستعمارية غير المباشرة في المغرب، إذ كان يتبع سياسة التهدئة التي ترتكز على عدم التعرض للسلطان أو المساس بحقوقه الشرعية، ولم يتعرض للنظم الدينية، وكان ليوتي متاثراً بالسياسة البريطانية في الهند وغيرها من مناطق المستعمرات[1]، وكان يسعى بسياسته إلى تحقيق هدف حكومته باستغلال الشعب واستعباده، والسطو على خيراته وأراضيه، ويتضح لنا ذلك بقوله:" **يعين علينا أن نجعل من المغرب صفقة تجارية مربحة، إذ هذه هي الغاية المتوخاه من كل مؤسسة استعمارية...**"[2]، وسار كل المقيمين الفرنسيين في المغرب على نهج المقيم العام ليوتي في إدارتهم بدءاً من(ثيودور ستيغ)[3] Theodore steeg الذي خلفه في الإدارة الفرنسية وإلى أخر مقيم عام فرنسي في المغرب[4].

يُعين المقيم العام من رئيس الجمهورية الفرنسية، ويمنع البرلمان من التدخل في عمله، وله حرية عمل واسعة بإصدار قرارات إدارية، وكان يمثل السيادة الفرنسية في المغرب، ويمثل المغرب لدى الدول الأجنبية، ولا يتلقى الأوامر إلا من مصدر واحد هو وزارة خارجية بلاده[5].

---

(1) Brignon, Histories Gu Maroc, Edit Hatier, Paris, 1957, P.341.

(2) نقلاً عن: محمد عبد العاطي جلال، المصدر السابق، ص41.

(3) ثيودور ستيغ: عين مقيماً عاماً في المغرب عام 1926 بسبب تطور حرب الريف وانعكاس آثارها على الجانبين الفرنسي والأسباني، وهو من غلاة الاستعمار الاستيطاني، وأسهم بدعم الجالية الفرنسية في المغرب بشكل علني وسافر، وعمل على سلب المغاربة أراضيهم وحريتهم. ينظر: روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ترجمة إسماعيل حسين الحوت، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961، ص157.

(4) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص56.

(5) Brignon ,Op. Cit., P.341.

ويعين المقيم العام في عمله من ينوب عنه أثناء غيابه أو مرضه وله أيضاً ديوان مدني وديوان عسكري وديوان دبلوماسي، ويأتي بعد المقيم العام ونائبه الكاتب العام للحماية المكلف بتركيز مصالح الإدارة فهو عملياً يدير ويراقب باسم المقيم العام وتحت نفوذه الإدارة المغربية كلها وبجانبه تحت سلطته مستشار قانوني يحضر النصوص التشريعية والقوانين الإدارية وينظر في قضايا الموظفين المرفوعة للإقامة العامة[1].

وهكذا كان المقيم العام يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة، ويتمتع بحرية عمل واسعة، أما السلطان فلم تبقَ بيده سوى السيادة الدينية.

أما عن علاقة الإدارة الفرنسية بحكومة المخزن، فقد كان التدخل بشؤون المخزن أسهل بكثير من التدخل في شؤون السلطان وذلك بسبب مركزه الديني.

عمدت الإدارة الفرنسية إلى الإبقاء على القسم الأعظم من أجهزة المخزن القديمة بتأثير الأوضاع في المغرب[2]، وضعف السلطان يوسف بن الحسن[3]، ولكنها أدخلت تعديلات عديدة مع تقدم العمل العسكري وتوطيد أقدام الفرنسيين، استمرت مدة عشرين عاماً، وانتهت هذه التعديلات بالإبقاء على وزارات (رئاسة الوزارة – وزارة العدل – وزارة الحبوس- الأوقاف)، وبموجب اتفاقية الحماية ألغت الإدارة الفرنسية وزارة الخارجية لأنّ الاتفاقية نصت على أن المقيم العام هو الوسيط الوحيد بين السلطان

---

(1) حزب الاستقلال، المغرب الاقصى (مراكش) قبل الحماية، عصر الحماية، إفلاس الحماية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1951، ص70.

(2) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص202.

(3) السلطان يوسف بن الحسن (1912-1927): تولى العرش في المغرب الأقصى أثر تنازل السلطان عبد الحفيظ عن الحكم عام 1912، وتميز السلطان بالهدوء وقرّب إليه أهل الفضل والدين، ولم يكن يميل إلى الشدّة، شهدت البلاد في عهده اضطراباً واضحاً، وذلك = = بسبب توجهات السياسة الفرنسية التي أخذت تعمل بوسائلها كافة من أجل إقرار الحماية الفرنسية على البلاد. حميد الجميلي وآخرون، موسوعة بيت الحكمة لأعلام العرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، بغداد، 2000، ج1، ص512.

وممثلي الدول الأجنبية وان فرنسا ترعى مصالح المغاربة في الخارج، وألغت الإدارة الفرنسية وزارة الشكايات وأصبحت مهمتها ضمن مهام رئيس الوزراء، واستعيض بوزارة العدل(1).

وفي عام 1913 قامت الإدارة الفرنسية بإلغاء منصب وزير الحرب الذي كان مكلفاً بإدارة الجيش وتأمين لوازمه وتموينه ومرتباته، وأصبح المقيم العام الفرنسي هو القائد الأعلى للجيش المغربي(2).

يتضح ممّا تقدم أنّ سياسة الإدارة الفرنسية في أدوارها كلها قامت على تجريد سلطان المغرب من كل السلطات السياسية والإدارية، ولم تبق له سوى السلطة الدينية، وأصبح للمقيم العام السلطة الفعلية، وله الحق في إصدار القرارات في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب، وأصبح السلطان مجرد ظل للمقيم العام، وقامت الإدارة الفرنسية بإلغاء الوزارات المهمة لحكومة المخزن التي تمثل السيادة المغربية وقوتها، كالخارجية والحرب والمالية، وحرمت المغرب من كل الأجهزة التي كانت تسهم في تطوير المغرب وتقدمه ومنها التعليم الحديث والاقتصاد والأشغال العامة، وسخرت الإدارة موارد المغرب الاقتصادية لخدمة المصالح الفرنسية والمستوطنين الفرنسيين، وجعلت كل الوزارات وإدارة مفاصل الدولة المهمة بأيدي الموظفين الفرنسيين.

ثانياً: الإدارة العسكرية

كان العامل العسكري من أهم العوامل التي وظفته فرنسا للاستحواذ على المغرب، رغبة منها في تسخير القوة العسكرية لهذا البلد لدعم قوتها العسكرية، فمنذ هزيمتها أمام بروسيا في معركة سيدان عام 1870، كانت فرنسا تشعر بالنقص العددي في

---

(1) محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، مجلة كلية الآداب، العدد 59 ، جامعة بغداد، 2001، ص335.

(2) محمد شقير، تطور الدولة في المغرب- إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن العشرين، ط2، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006، ص282.

جيشها مقارنةً ببروسيا، لـذلك فإنهـا سـارعت إلى الاسـتفادة مـن الجنـود الجزائـريين في حربهـا مـع ألمانيـا لاستعادة مقاطعتي الالزاس واللورين، فيما أكدت الحكومة الفرنسية أن الجنـود والعـمال الجزائـريين هـم احتياطي لا ينفذ، وهم ذو فائدة كبيرة، وأكدت أن القوات المغربية إن تم قيادتها على نحو مناسـب فإنهـا تشكل أهمية كبيرة لفرنسا[1]، وتصبح تابعة للجيش الفرنسي، وخضع الجيش المغـربي لأوامـر المقـيم العـام، ولذلك أصبحت الإدارة السياسية والعسكرية بيد المقيم العام[2].

أصبح الجيش المغربي على شكل قطعات ملحقة بالقوات الفرنسية، وقسمت الإدارة الفرنسية هذه القطعات إلى أربع مجاميع رئيسة الأولى كانت تضم الجنود النظـاميين المـؤهلين للخدمـة خـارج الـبلاد لمـا يتميزون به من شجاعة، وشاركوا في عمليات عسكرية داخل المغرب وخارجه، وكـان دورهـا عـسكرياً بحتـاً بالمقارنة مع القوات الأخرى، وكان في صفوف تلك القوات عدد من الـضباط المغاربـة الـذين انحـدروا مـن عوائل راقية اجتماعياً، وقد تخلـوا فـيما بعـد عـن وظـائـفـهـم العـسكـريـة ليتولـوا واجبـاتهم كباشـوات وقواد[3].

أما القسم الآخر من القوات المغربية فقد جندوا للخدمة داخل البلد، وتتكون هـذه القوات مـن (الكـوم)[4] Cowm، والمخـزن، و(المحـاربين المطـوعين)، وكـان لهـم دور سـياسي

---

(1) Bidwell Robing Morocco under Colonial, Rule-French Administration Of Tribal , Areas 1912-1956 , London , 1973 , P.293.

(2) إحسان حقي، المغرب العربي، دار اليقظة العربية، بيروت، 1972، ص152.

(3) Bidwell , Op.Cit.,P.297.

(4) الكوم: لفظة أصلها (القوم) أطلقها الجزائريون على الجنود المحاربين، واستعملها الفرنسيون كاسم على عـدد مـن الفـرق العسكرية. عبد الحق المريني، مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عصر الحسن الأول إلى عصر جلالة الحسن الثـاني، دار المناضل للطباعة والنشر، المغرب، 1995، ص190.

مهم، فضلاً عن واجباتهم العسكرية، وكانت الميزانية العسكرية الفرنسية تدفع رواتب للجنود النظاميين، في حين تدفع ميزانية الحماية لرجال المخزن وللمحاربين المتطوعين[1].

إن رجال الكوم يختارون من بين قبائل البربر الأكثر شراسة في الحرب، وكان هؤلاء يمثلون وكلاء الدعاية الأفضل للقضية الفرنسية، وكان لهم دور مهم في تهيئة مشاعر أبناء القبائل التي يحتلها القوات الفرنسية، وقاموا بدور مهم في إقناع الجنود المنشقين عن ضباطهم، وكان الضباط الفرنسيون يستعملونهم للترويج لعدد من الأفكار الجديدة في التعليم والزراعة والصناعة وتزايدت أعدادهم حتى بلغوا 8000 شخص عام 1939[2].

أما الفئة الأخرى وهم المحاربين المطوعين، فقد قام الضباط الفرنسيون بتعبئتهم لصالحهم، وعادةً ما يختار الضابط ما بين 25-30 رجلاً من أسر شريفة ليخدموه كحراس شخصيين ومراسلين، ولم يكن هؤلاء يخضعون للانضباط العسكري، وكان لهم الحق في الاستقالة من الخدمة متى يشاؤون، وفي عام 1933 أصبحت رواتبهم نحو 190 فرنك في الشهر الواحد، وإذا قُتل أحدهم في ساحة المعركة يتلقى ذووه

1000 فرنك، وفي عام 1938 كان عددهم يُقدّر بـــ 7000 شخص[3].

وأخيراً فئة الأنصار، الذين جُندوا وكلفت بقيادتهم قادتهم المحليون في العمليات الخاصة، ويسرحوا عندما يتم إنجاز هذه العمليات، وكان أغلبهم من القبائل التي تعيش في الجبال، وتملك خبرة كبيرة بأساليب القتال المحلية وأبرز تلك القبائل قبيلة بنو زيان الخبيرة بالقتال في جبال الأطلس الأوسط، وتكمن قوة تلك القبائل في اندفاعهم وسرعة تحركهم وبمعرفتهم بميادين القتال، وشارك أكثر من 13000 شخص منهم إلى جانب

---

(1) البير عياش، المغرب والاحتلال حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985، ص100.

(2) Bidwell ,Op.Cit.,P.294.

(3) Bidwell ,Op.Cit., P. 295.

القوات الفرنسية في المعارك التي خاضتها لإخضاع القبائل المغربية في مناطق الجنوب الصحراوي وجبال الأطلس عام 1933[1].

شاركت القوات المغربية النظامية في القتال أثناء الحرب العالمية الأولى عام 1914 إلى جانب فرنسا، وبلغ عدد الجنود الذين شاركوا في الحرب نحو 2500 جندي، وحاول الألمان تجنيد الأسرى من الجنود المغاربة ضد فرنسا التي كانت تعاني من خسائر كبيرة في الحرب عام 1915، وعانى المقيم العام ليوتي صعوبة كبيرة في تعويض مراكزهم، وبعد نهاية الحرب بقيت القوات المغربية تؤدي واجباتها إلى جانب القوات الفرنسية، وقد أصدرت السلطات الفرنسية في 13 شباط 1923 قراراً أدخلت بموجبه كل القوات المغربية باستثناء الحرس الشريفي في الجيش الفرنسي، ولم يكن هناك تجنيد عام في المغرب، وذلك لتوافد أعداد كافية من المتطوعين على الخدمة العسكرية، وفي عام 1938 بلغ عدد المجندين النظاميين أكثر من 30 ألف معظمهم سُوقوا لمدة أربع سنوات في الخدمة، وخدموا لمدة سنتين في المغرب، ثم أرسلوا إلى فرنسا[2].

ثالثاً: تشكيلات الإدارة الفرنسية

تركزت السلطة الفعلية في المغرب بأيدي الفرنسيين، واشتملت الإدارة الفرنسية على هيئات عليا ومصالح مركزية وإدارة إقليمية وإدارة بلدية، تكونت الهيئات العليا من المقيم العام الذي تمتع بسلطات واسعة وساعده الكاتب العام للحماية[3].

أما المصالح المركزية فانقسمت على نوعين هما[4]:

أ-المصالح السياسية: تكونت من أربع مديريات جمعت في يد مسؤوليها الفرنسيين مفاتيح القرار، والتفكير، والتخطيط في المغرب، وهي: مديرية

(1) محمد شقير، المصدر السابق، ص283.

(2) Bidwell , Op-Cit., P. 296.

(3) محمد عبد العاطي جلال، المصدر السابق، ص34.

(4) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص57؛ Brignon.J , Op.Cit.,p.343.

الداخلية والشؤون السياسية، ومديرية المالية، ومديرية الأشغال العمومية، ومديرية الزراعة.

ب- المصالح الإدارية ويبلغ عددها ثمانية وهي:

1- إدارة الفلاحة والتجارة والغابات.

2- إدارة المالية.

3- إدارة الأشغال العمومية.

4- إدارة العمل والشؤون الاجتماعية.

5- إدارة الإنتاج الصناعي والمعادن.

6- إدارة البريد والبرق والتليفون.

7- إدارة التعليم العمومي.

8- إدارة الصحة العمومية والعائلة.

وإلى جانب المصالح السياسية والإدارية تكونت مصالح أخرى عرفت بالإدارة الشريفية الجديدة، وهي الإدارات الفنية الكبرى التي عملت مبدئياً لحساب الحكومة الشريفية وقامت بمصالح عمومية تحت السلطة المباشرة لكاتب الحماية العام[1]. وتكونت هذه المصالح من:

1- الإدارة **البلدية: وأشرفت على بلديات المدن والقرى التي كان يرأس كل منها موظف فرنسي يرأس** المصالح البلدية، ولهذه الإدارة لجنة مكونة من فرنسيين ومغاربة متساويي العدد سميت المجلس البلدي ويقوم الفرنسيون بالنصيب الأكبر في تصريف شؤونه[2].

---

(1) Brignon.J,Op.Cit.,p.342.

(2) نعمة السعيد، المغرب العربي استعراض للمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي وتطور أنظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979، ص72

وتقوم لجنة بلدية تختارها الإدارة الفرنسية بـدور المجلـس البلـدي وتركبـت هـذه اللجنـة الاستـشارية مـن أعـضاء مغاربـة وأعـضاء فرنـسيين، وكتـب ليـوتي في عـام 1920 قـائلاً:" **إن المجالس البلدية يرأسها نظرياً الباشوات وتحتوي على أعضاء مغاربة ولـيس ذلـك إلا فـيما يخـص عـدداً مـن المـسائل سـوى مظهـر، لأن جميـع الأمـور تقـع تـسويتها بيـد الأعـضاء الفرنسيين ورئيس المصالح البلدية**"[1].

2- **الإدارة الإقليمية**: وهي إدارة فرنـسية محـضة فلـيس هنـاك موظفـون مغاربـة، ومهمـة رئـيس الناحية الأساسية هي تنشيط نشاط المصالح الإدارية في الناحية وبسط حكمه باسـم المقـيم العام على هذه الناحية الموضوعة تحت نفوذه.

وكان يقوم بدور الرقابة في النواحي المدنية مراقبون مدنيون، وفي النواحي العسكرية ضباط ينضمون إلـى جانب إدارة الناحية لقيادة الجنود المرابطة فيها[2].

3- الهيئات الاستشارية وتكونت من:-

أ- **الغرف المهنية**: وشملت الغرف التجارية الفرنسية للتجارة والصناعة والفلاحة وكانت تقوم هذه بدور سـياسي كبـير في الحيـاة المغربيـة العامـة إلى جانـب الـدور الاقتـصادي الـذي تؤديـه، وأسست هذه الغرف بقرار مقيمي مؤرخ في 29 حزيران 1913، وزيادة على ما لهذه الغـرف من اختصاصات استشارية فكان يمكنها أن تحـدث في ناحيتهـا مؤسـسات أو نقابـات ترمـي لخدمة الفلاحة والتجارة والـصناعة والـدفاع عـن مـصالحها، ويمكـن أن يُسند إليهـا امتيـاز الأشغال العمومية ويمكن تكليفهـا بـإدارة مـصالح عموميـة، لاسـيما في المرافـئ البحريـة أو موانئ الأنهار[3].

---

(1) Qutedin Brignon.J,Op.Cit.,p.342.

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص60.

(3) نعمة السعيد، المصدر السابق، ص75..

ب- **مجلس شورى:** وهو من وضع السلطة المقيمة وحدها فلم يصدر في شأنه ظهير من السلطان أو قرار من الصدر الأعظم، وإنما استحدث بموجب قرارات اتخذها المقيم العام سواء فيما يخص القسم الفرنسي أو المغربي. وكان يتكون أعضاؤه من ممثلي الغرف التجارية والصناعية والزراعية ويعينهم المقيم العام.

وأسهم مجلس شورى الحكومة بقسط كبير في وضع الميزانية العامة، وكان يرأس جلساته المقيم العام الفرنسي يعاونه في ذلك المديرون ورؤساء المصالح الإدارية الفرنسية[1].

شكّل الموظفون الفرنسيون الذين تختارهم السلطة الفرنسية وترسلهم إلى المغرب العمود الفقري لهذه الإدارات، وكما هو الحال في تونس والجزائر، فقد عرف هؤلاء الموظفون الفرنسيون الذين كانوا يتمتعون بامتيازات ورواتب لا نظير لها في بلادهم بالتطرف في خدمة المصالح الفرنسية والشدّة مع أبناء المغرب[2].

اعتمدت الإدارة الفرنسية في توطيد سيطرتها على المغرب على عدد من العوائل الإقطاعية والضباط المغاربة الذين خدموا في الجيش الفرنسي، فعينت الموالين لها بمناصب باشوات وقواد، وعينهم السلطان بالتنسيق مع الإدارة، وكان يخضع هؤلاء لإشراف موظفين فرنسيين يطلق عليهم تسمية (المراقبين المدنيين Conero leuts civils).

والباشوات هم حكّام المدن. أما القواد فهم حكّام القرى. ويتولى القائد رئاسة مجالس الجماعات القروية التي تألفت من أعضاء جرى اختيارهم لمدة ثلاث سنوات[3].

---

(1) محمد عبد العاطي جلال، المصدر السابق، ص37.

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، ج1، الدار البيضاء، 1976، ص116-117.

(3) Bidwell , Op-Cit., P.297.

رابعاً: موقف الإدارة الفرنسية من القضاء

كان القضاء في المغرب قبل فرض فرنسا نظام الحماية عليه يستمد أصوله من الشرع الإسلامي، ومصادره هي القرآن والسنّة والإجماع والاجتهاد، وكان السلطان أمير المؤمنين يتمتع بالسلطة القضائية فضلاً عن باقي السلطات، ولكنه في الواقع يفوض هذه السلطة إلى قضاة دينيين (قضاة الشرع) وقضاة عصريين (قضاة المخزن)، أي الباشوات والقواد[1].

أبقت الإدارة الفرنسية نظام القضاء المخزني تقريباً على ما كان عليه، واكتفت بفرض رقابة شديدة يمارسها جهاز فرنسي يتمثل بمفوضي الحكومة الفرنسيين في محاكم الباشوات والمراقبين المدنيين في محاكم القواد، ويقوم هؤلاء بدور النيابة العامة، وكانوا في الواقع يملون الأحكام على الباشوات والقواد، وكانوا أحياناً يقومون مقامهم في إصدار الأحكام، وظلت طبيعة هذه النظم القديمة الناجمة من اندماج السلطتين الإدارية والقضائية، وفضلاً عن فساد الباشوات والقواد وجهلهم في مسائل القضاء، وزاد عليها أن المؤهل الأساسي في اختيار الباشا والقائد هو مقدار خضوعهما لسلطة الإدارة الفرنسية واستعدادهما لتنفيذ سياستها[2].

تدخلت الإدارة الفرنسية في شؤون القضاء في المغرب استناداً إلى المادة (1) من معاهدة الحماية التي أطلقت يد فرنسا في إدخال الإصلاحات التي تراها ضرورية في مختلف نواحي الجهاز الحكومي المغربي، وعلى الرغم من أن هذه المادة فرضت على فرنسا أن تحافظ على الحالة الدينية وعلى احترام هيبة السلطان التقليدية وممارسة الشعائر الدينية وعلى المؤسسات الدينية، إلا أنّ الإدارة الفرنسية خرقت معاهدة الحماية وخرقت

---

(1) محمد مكي الناصري، الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1992، ص66.

(2) صلاح العقاد،(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى) ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، القاهرة، 1962، ص186 .

الأعراف الدولية، ولم يكن هذا لغرض إقامة نظام قضائي سليم ولكن لتجعل من السلطة القضائية التي تشكل دعامة أساسية لأي حكم وحكومة، أداة لحماية مصالحها ورعاياها من جهة، ولتوطيد تحكمها على الشعب المغربي من جهة أخرى[1].

شوهت الإدارة الفرنسية منذ بسط الحماية النظام القضائي الذي كان يجري به العمل في أنحاء المغرب وأقامت مقامه نظاماً يرتكز على كثرة المحاكم وتنوعها رامية بذلك إلى تجريد البلاد من طابع الوحدة والانسجام[2].

ففي النواحي التي يسكنها البربر توجد محاكم عرفية تعمل تحت سلطة ضباط فرنسيين وتقضي بين الناس في المسائل الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية وتطبق أعرافاً بائدة تسهر الإدارة الفرنسية على جمعها وتنسيقها وتطبيقها، وفي المدن ونواحي المغرب الأخرى يصدر الباشوات والقواد أحكامهم تحت مراقبة السلطات الفرنسية وبتعليمات منها[3].

أما فيما يخص المغاربة فلا يوجد قانون جنائي ولا قانون مدني، ولا يوجد أي تشريع ولو بسيط لحماية الحريات الفردية، فالباب مفتوح للاعتداء الفرنسي على المواطنين في المغرب، فكل مغربي معرّض للاعتقال بمجرد أمر شفوي من السلطات الفرنسية أو أعوانها ولا يصدر بشأنه قرار بالحجز[4].

إنّ انعدام القانون الجنائي ترك للقواد والسلطات الفرنسية مهمة تحديد التهم وإصدار العقوبات التي يرونها كافية، وليس للمترافعين المغاربة حق الاستعانة بالمحامين

---

(1) محمود صالح الكروي، مكانة الدين في النظام الملكي في المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 19، تموز 2008، ص165.

(2) عبد الحي حسن العمراني، المغرب السياسي، الدار البيضاء، 2005، ص320.

(3) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص94.

(4) أمحمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في مراكش دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله، تطوان، 1980، ص88.

أثناء التحقيق، وباستثناء المدن فان المحامين لا يُقبل دفاعهم أمام أغلب المحاكم، في حين كفلت القوانين حرية التنقل لجميع الأجانب، ما عدا الأماكن العسكرية أو نحوها، ولم يكن بإمكان المواطن المغربي أن يتنقل بين المدن أو بين قبيلة وأخرى إلا بإذن خاص، ولم يوجد في المغرب سوى مجلس استئناف واحد في الرباط[1].

أما فيما يخص الفرنسيين والأوربيين في المغرب فإن لهم قانوناً جنائياً ومدنياً وحريتهم وحرمة منازلهم وعائلاتهم وأملاكهم كل ذلك مضمون بنصوص صريحة، ولا يمكن أن يُلقى القبض على أي فرد من الفرنسيين أو الأوربيين دون أن يصدر ذلك بأمر من القاضي المختص وله أن يستعين بمحامٍ سواء في التحقيق أو أمام المحكمة[2].

كان القضاة ينقسمون إلى طبقتين: قضاة المدن، وقضاة الأرياف، وكان في كل مدينة محكمة واحدة ما عدا المدن الكبرى توجد محكمتان في الدار البيضاء وثلاث محاكم في كل من فاس ومراكش، وينظر القاضي في الدعاوى بمكان خاص (محكمة) تبنيها وزارة الحبوس أو الإدارة الفرنسية، أما قضاة الأرياف فينظرون الدعاوى في منازلهم، ويتقاضى القاضي أجوراً زهيدة، ويخضع القضاة للمراقبة الفرنسية بوساطة موظفين محليين من رجال الإدارة المدنية والعسكرية مهمتهم التثبت من سجلات المحكمة وتسجيل كل عمل غير نظامي، وكانوا يتلقون الشكاوى ويحققون فيها[3].

أهملت الإدارة الفرنسية أحوال القضاة المادية فلم تخصص لهم رواتب كافية تجعلهم في غنى عن العيش على حساب المترافعين، الأمر الذي أدى إلى تسرب الفساد إلى جهاز القضاء الشرعي، وأبعدت القضاء المغربي عن ميزانية الدولة المغربية وأخرجت القضاة الشرعيين من دائرة الموظفين[4].

---

(1) المصدر نفسه، ص89.

(2) البير عياش، المصدر السابق، ص95.

(3) محمد مكي الناصري، المصدر السابق، ص68.

(4) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص290.

بالمقابل قامت الإدارة الفرنسية بتنظيم المحاكم التي تحتاج إليها واعتنت بشؤونها، فقد أنشأت محاكم الأمن والمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وجلب لها القضاة الكفوءون، وكان القضاة الفرنسيون يعينون بمرسوم من رئيس الجمهورية وتابعين لوزارة العدل الفرنسية[1]، ولضمان ذلك أصدرت الإدارة الفرنسية عدة ظهائر للتنظيم القضائي كان الأول منها بتاريخ 12 آب 1913، ونشرت تسعة مراسيم أخرى تضمنت القوانين الجنائية والمدنية والالتزامات والعقود والتجارة، وقوانين تحدد الوضعية المدنية للفرنسيين والأجانب، وقواعد التسجيل العقاري، ولم يكن الهدف من نشر هذه القوانين تجديد الأنظمة القضائية والقانون المغربي، لأنها لم تكن تطبق إلا من المحاكم الفرنسية على الفرنسيين والأجانب، بل الهدف منها منح الأوربيين ما كانوا يطالبون به من ضمانات لهم ولنشاطهم التجاري وثرواتهم[2].

كان القضاة الفرنسيون يتقاضون رواتب مجزية، وتقتطع رواتبهم من الميزانية المغربية، ففي عام 1929 أنفقت الإدارة الفرنسية أكثر من 14,106,00 مليون فرنك على العدلية الفرنسية، في حين كان المبلغ المصروف على العدلية المغربية 2,956,000 فرنك فقط[3].

يتضح مما تقدّم، أن الإدارة الفرنسية أخضعت القضاء المغربي لرقابة إدارية شديدة وقضت على استقلاله وحرمته من الحصانة التي بدونها لا يمكن أن يعمل أي قضاء بصورة طبيعية، أما القضاء الفرنسي فقد تمتع باستقلال تام وحصانة كاملة، وأعطته الإدارة صلاحيات واسعة، وأعطى القضاء الفرنسي أفضل الضمانات للفرنسيين والأوربيين، أما المغاربة فقد حُرموا من مثل تلك الضمانات سواء أمام محاكمهم أو أمام القضاء الفرنسي الذي أُجبروا على الخضوع إليه في عدد من الحالات التي تمس كرامة القضاء المغربي وسيادة السلطان، وعلى الرغم من أن القضاء الفرنسي في المغرب كان يعمل تحت غطاء اسم السلطان، إلا أنه كان قضاءً فرنسياً بحتاً بتركيبه وتكوينه وقوانينه، وكان مسخراً لخدمة المستوطنين الفرنسيين.

---

(1) عبد الحي العمراني، المصدر السابق، ص322.

(2) البير عياش، المصدر السابق، ص96.

(3) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج1، ص167.

المبحث الثاني

الإدارة الفرنسية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب

أولا: في مجال الزراعة.

المغرب بلد زراعي، ويعتمد أكثر من 70% من سكانه على الزراعة في معيشتهم، فالزراعة هي المورد الرئيس الاستهلاكي والتجاري في المغرب، وكان الفلاحون المغاربة يتمتعون بظروف طبيعية أفضل ممّا في الجزائر وتونس قبل فرض فرنسا لنظام الحماية وسيطرتها على المغرب، فكانت كثافة السكان الزراعيين تبلغ (0,74) شخص في الهكتار المزروع، إذ بلغ عدد المزارعين(6,3) مليون[1].

وبعد أن فرضت فرنسا معاهدة الحماية عام 1912، أصدرت سلطات الإدارة الفرنسية في المغرب مجموعة من المراسيم والظهائر التي كانت تصب في مصلحة المستوطنين، وأهم تلك المراسيم الظهير الذي أصدرته في 12 آب 1913 حول تسجيل العقارات والذي نزعت بموجبه ملكية الفلاحين المغاربة من الأراضي لصالح المستوطنين الفرنسيين[2].

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في المغرب خمسة عشر مليون هكتار لم يُستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار، قامت الإدارة الفرنسية بتوزيع مليون هكتار من أجود الأراضي الزراعية لخمسة آلاف من الأوربيين أغلبهم من الفرنسيين في حين لا يزيد عدد ملاك الأراضي من المغاربة عن 1,300,000 شخص، يزرعون أقل من أربعة

---

(1) سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ترجمة: كميل. ق. داغر، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص80.

(2) Julien, Charles- Andre, Le Maroc face auxIm perialismes (1915-1956) Edit. Paris, 1978.p130.

ملايين هكتار، أي أن متوسط ما يملكه الفلاح المغربي في هذه الأراضي يبلغ نحو ثلاثة هكتارات، وكان البعض من هؤلاء الفلاحين موالين للإدارة الفرنسية[1].

استحوذ المستوطنون الفرنسيون على أجود الأراضي وأخصبها من جهات مختلفة من المغرب، إذ كان بحوزتهم نحو 100000 هكتار عام 1913 موزعة على المناطق المعروفة بجودة أراضيها وبوفرة مياهها، كالشاوية ودكالة، والغرب، وأضيفت إليها فيما بعد مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية[2].

صرّح الجنرال ليوتي عام 1923 في الأكاديمية الزراعية قائلاً: " **أرجو أن تلاحظوا أنه من خلال عشر سنوات من وظيفتي كمقيم تمكنا أن نثبت أقدام ما يزيد عن 1000 مهاجر فوق أكثر من 400,000 هكتار من الأراضي على الرغم من سنين الحرب الخمس، ولابد أن تلاحظوا أيضاً أن هذا العدد آخذ بالزيادة يوماً بعد يوم**"[3].

احتفظ المغاربة بطرقهم الزراعية القديمة، وحافظوا على الزراعة التي اعتادوا عليها التي كانت تهدف إلى تأمين استهلاكهم المحلي، دون أن يمنع ذلك تصدير الفائض عن حاجتهم، وكانت زراعة الحبوب تشغل 94% من مساحة الأراضي المزروعة، ويحظى الشعير الذي يتكون منه طعام الأهالي وعلف دوابهم بأكبر مساحة نحو 40% وتليه الحنطة وتشغل نحو 35%، ثم الذرة 10%[4].

ويلي الحبوب في الأهمية الأشجار المثمرة وأهمها الزيتون وهو أكثر الأشجار زراعة في المغرب، إذ تشكل نسبة 90% من الزراعة في المغرب ويبلغ عددها أكثر من

---

(1) Charles F. Stewart , The Economy of Morocco 1912-1962 , Printed in United State of America , 1967 , P.779.

(2) آسية بنعدادة، الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجاً)، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص52.

(3) نقلاً من: عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، الكويت، 1983، ص80-81.

(4) البير عياش، المصدر السابق، ص17.

(6,355,000) شجرة، والبلح (873,000) شجرة، وشجرة اللوز (3,223,498) شجرة، والحمضيات (383,541) شجرة، والتين نحو 5 ملايين شجرة والرمان نحو نصف مليون، وإنتاج هذه الأشجار ما عدا الزيتون يُستهلك داخلياً[1].

قامت الإدارة الفرنسية في السنوات الأولى بتغيير وسائل الزراعة التقليدية المغربية مع استمرار زراعة محاصيل الحبوب ولاسيما الشعير، وشهدت سنوات الحرب العالمية الأولى (1914-1918) نوعاً جديداً من الحنطة هي (الحنطة الناعمة)، وشهدت الزراعة السطحية لمحصول الحنطة الناعمة تطوراً ملحوظاً للمدة (1912-1920) وبحلول عام 1929 غطت زراعة هذا المحصول نحو 75,000 هكتار، إذ إن التوسع في زراعة هذا المحصول كان بسبب متطلبات فرنسا في الحرب، وتطور الحاجة المحلية نتيجة لنمو عدد سكان أوربا، واستجابة للقانون الفرنسي عام 1923 الذي أظهر أن حصة الحنطة المغربية كان لصالح فرنسا وبدون مقابل، وإنّ الحصص الموضوعة سنوياً حُسبت للمرة الأولى عندما سيطرت فرنسا على الزراعة المغربية، فقد بلغت صادرات الحنطة الناعمة إلى فرنسا عام 1922 نحو 1,400,000 قنطار[2]، وعلى الرغم من أن الإنتاج المحلي للحنطة الناعمة وصل إلى مستوى الإنتاج الأوربي، فإنها لم تأخذ مكانها في السوق العالمية وذلك لسيطرة الحكومة الفرنسية على الحياة الاقتصادية في المغرب، ولاسيما القطاع الزراعي[3].

كان أغلب المزارعين في المغرب يهتمون بزراعة الزيتون والنخيل، على الرغم من وجود زراعة الحمضيات، إلّا أن الاهتمام كان قليلاً بإنتاج الفواكه، لأنها لا تستعمل إلا

(1) Rene Gallissot, Leconomie Delafriaue du nord, Presses, Universities, Ireedtion, de France, Paris, 1961, p.85.

(2) القنطار المغربي أو الإفريقي يساوي 50 كيلو غرام و (800) غرام.الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة محمد الحجي ومحمد الأخضر ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983، ج1، ص24.

(3) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص53.

بـشكل قليـل في وجبـات الطعـام عنـد المغاربـة، وكـان الزيتـون هـو أكـثر الأشـجار زراعـة في المغرب[1].

اهتمت الإدارة الفرنسية بزراعة الخضراوات، ولاسيما المحاصيل الأساسية كالطماطم والبطاطا، وازداد إنتاج هذه المحاصيل في المغرب إلى نحو 25,000 قنطار في عام 1923، بلغ ما يصدر منها إلى فرنسا نحو 16,000 قنطار، وبحلول عام 1930 كان المجموع السنوي المخصص للتصدير إلى فرنسا نحو 42,000 قنطار، ولمساعدة الأوربيين في زيادة الإنتاج قامت الإدارة بإعطائهم المزيد من الأراضي الزراعية وشجعتهم على استثمارها بالزراعة[2].

إن رغبة فرنسا بالتوسع في زراعة الخضراوات في المغرب وقبولها للخضراوات القادمة من المغرب جاء لإنهاء النقص في حاجتها للخضراوات[3]، نتيجةً للأزمة الاقتصادية العالمية[4]، وشكلت زراعة العنب المستخدم في صناعة النبيذ أهمية كبيرة للفرنسيين وكان لها تأثير على الاقتصاد المغربي، وكانت تنتج من قبل الأوربيين بشكل كبير لأهميتها في الاستهلاك لهم، وإن زراعة العنب كانت مقبولة لدرجة معينة من قبل المغاربة بدرجة أن القوة الشرائية أظهرت بشكل واضح الرغبة في شراء العنب، غير أن

---

(1) سمير أمين، المصدر السابق، ص83.

(2) Rene Gallissot, Op.Cit., P.87

(3) Ibid., P.88.

(4) حدثت الأزمة الاقتصادية العالمية في يوم الخميس 24 تشرين الأول 1929، وعرف هذا اليوم بالخميس الأسود، بسبب انهيار بورصة وول ستريت Wall Street في نيويورك، بأسهمها وسنداتها والإقبال الشديد على الذهب الذي ارتفعت أسعاره بشكل حاد لاسيما مع صعوبة الحصول عليه وقلة إنتاجه، ونتيجةً لذلك حصلت أزمات اقتصادية في بقية دول العالم، ومنها بريطانيا، ثم انتقلت الأزمة إلى باقي الدول ومنها فرنسا. ينظر: حارث عبد الرحمن الطيف التكريتي، بريطانيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2013، ص94.

توافر سوق رائجة للعنب في فرنسا كان عاملاً مهماً لتشجيع زراعة العنب، فقد بلغت مساحة الراضي المزروعة بالعنب المستخدم في صناعة النبيذ نحو 9,500 هكتار، وارتفعت هذه المساحة لتصل إلى 19,000 هكتار عام 1933[1].

تم إنتاج نحو (16 مليون غالون) من النبيذ في عام 1934، وتم استهلاك نحو (150,000) غالون محلياً. ولم تفسح فرنسا المجال لتصدير الفائض من النبيذ المغربي[2].

قامت الإدارة الفرنسية بمنح مساعدات مالية كبيرة للمزارعين الأوربيين ليتمكنوا من الحصول على الري المنتظم والأسمدة الكيميائية التي تحتاجها أراضيهم، وإن معظم المستوطنين الأوربيين كانوا يمارسون زراعة متطورة، ويستخدمون آلات زراعية حديثة مثل الجرّارات والمحاريث الآلية والدرّاسات، وكانوا يستعملون الأسمدة والبذور والنباتات الصالحة للزراعة، ويمارسون زراعات متنوعة، إذ أن الأراضي المسقية بمياه السدود والمياه الباطنية، تزرع فيها الخضر وأشجار الفواكه والعنب في حين تُستغل أراضي البور لزراعة الحبوب والقطن[3].

وعلى الرغم من البرامج الإصلاحية التي أدخلتها الإدارة الفرنسية في الزراعة، إلا أنّ الفلاح المغربي بقي يعتمد في زراعته على الوسائل البدائية دون أن يدعم أو يسمح له باستعمال الأسمدة والآلات الزراعية الحديثة، لذلك كان الفرق كبيراً بين ما ينتجه الفلاح المغربي والفلاح الأوربي[4].

منحت الإدارة الفرنسية المستوطنين امتيازات كبيرة، فهم يتمتعون بتخفيض 50% من الضرائب، وكانوا يعاملون الفلاحين المغاربة المجاورين لمزارعهم معاملة سيئة، وكانت لهم عدة صحف تصدر في مراكش تدافع عن مصالحهم ويملكون شركات ضخمة تغذيها

---

(1) البير عياش، المصدر السابق، ص180.

(2) Charles , Op.Cit., P. 99.

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص82-83.

(4) Julien, Op. Cit. p.113.

رؤوس أموال طائلة من الرجعيين في فرنسا، وكانوا يعارضون كل إصلاح اقتصادي وسياسي تطالب به الحركة الوطنية المغربية[1].

ومع تأخر الزراعة، فقد تأخرت تربية الحيوانات التي كانت تشكل مع الزراعة المورد الرئيس للمغاربة، وفي عام 1913 لوحظ أن نسبة الموت بين الماعز بلغت 60-70% وفتكت الأمراض بالمواشي، وعلى الرغم من زيادة الاهتمام بتربية الأغنام، وازدياد عددها أثناء مدة الحماية، فقد بلغ نحو 6,613,000 ملايين رأس في عام 1931 إلاّ إنها كانت تواجه مشكلة هي قلة المراعي، فقد ضاقت المراعي بسبب انتشار المستوطنين واتساع الزراعة في السهول، وأن السلطات الفرنسية التي سجلت القبائل في إطار ثابت فرضت عليها عدم التنقل إلا بترخيص، فضلاً عن أن الإدارة الفرنسية منعت القبائل من الرعي في منطقة الغابات، وكان معظم اهتمام مصلحة تربية المواشي لصالح المستوطنين[2].

اشترك المستوطنون في تربية المواشي واهتموا بتربية الخنازير، وشاركوا الأهالي في تربية الأبقار والأغنام وأقاموا معهم شركات مؤقتة كان رأسمالها أوربياً والعمل فيها مغربياً، ويحصل المغربي على ثلث الربح أو ربعه، وهناك شركات طويلة المدى، وفي هذه الحالة يأخذ الأوربي ثمن العجول ويأخذ المغربي الحليب، وعندما يُسدد رأس المال يتقاسم الشركاء الأرباح مناصفةً، وكان اهتمام الإدارة الفرنسية بالثروة الحيوانية وعنايتها بتحسين وتطوير أساليب تربيتها، ولاسيما الأبقار والأغنام نابعاً من حاجة فرنسا الماسة إلى اللحوم الحمراء، إذا بلغ استهلاكها منها عام 1927 107,000 طن، في حين لم يبلغ إنتاجها 82,000 طناً مما جعلها تستورد هذه المادة من الخارج، وهو الأمر الذي جعل

(1) عبد الحميد مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص98-99.

(2) Charles , Op. Cit., P.103.

السوق المغربية مقيدة وغير قادرة على الإسهام في التغلب على النقص الحاصل في هذا المجال[1].

وعلى الرغم من قيام الإدارة الفرنسية بانجاز عدد من المشاريع الإروائية الكبرى التي أدت إلى تطوير وتنويع منتجات الأرض، واتخذت إجراءات بهدف تحسين إنتاج الفلاح المغربي ومستوى معيشته، فقامت في عام 1921 بتأسيس الشركات الأهلية للاحتياط التي قدمت قروضاً إلى السكان المغاربة قدرت بـ (64,861,000) مليون فرنك من ذوي الإمكانيات المحدودة بهدف تحسين تمويل مشاريعهم ومساعدتهم على تطوير وتحسين وسائل عيشهم، وقدمت الإدارة مشروع قطاعات تحديث عالم القروي الذي تتخذ الأراضي الجماعية قاعدة لها، إلا أنّ المعارضة الشديدة للمستوطنين قضت على كل أمل في إخراج الفلاح المغربي إلى العالم الحداثة والأخذ بيده لتطوير أساليب وطرق خدمته للأرض، وبالتالي فإن الإدارة الفرنسية استجابت لمصالح المستوطنين في سياستها في القطاع الزراعي[2]

ونتيجةً للسياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية مع الفلاحين المغاربة فقد هاجر عدد كبير من الفلاحين من الريف، إذ وجد عدد منهم فرص عمل في المزارع الأوربية، ووجدوا فرصاً للعيش الأفضل في المناطق القريبة من المدن الحضرية[3].

يتضح ممّا تقدم، إن الإدارة الفرنسية سيطرت على القطاع الزراعي في المغرب، ومنحت الأراضي الصالحة للزراعة للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين، وقدمت لهم كل التسهيلات في هذا المجال، تمثلت بمنحهم القروض الطويلة الأمد، وتخفيض الضرائب وإقامة مشاريع الري المنتظم، وتوفير الآلات المتطورة في الزراعة، وفي الوقت الذي

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص89.

(2) Charles , Op. Cit., P.133.

(3) صلاح العقاد، المغرب العربي من الاحتلال إلى التحرر القومي، دار الطباعة الحديثة بمصر، القاهرة، د.ت، ص197.

تطورت فيه مزارع المستعمرين وتحسنت حالتهم المعاشية ازدادت حالة الفلاح المغربي سوءاً، وذلك لبقائه على الوسائل التقليدية في الزراعة، ولم تعمل السلطات الفرنسية على تطوير الفلاح المغربي والنهوض بمستواه.

ثانياً: في مجال الصناعة.

بعد فرض الحماية على المغرب عام 1912 سيطرت الإدارة الفرنسية على قطاع الصناعة في المغرب، بعد أن سخرت الزراعة لصالح المستوطنين الفرنسيين، وكانت الصناعة تشكل أهمية كبيرة لفرنسا، إذ أنّ المغرب يمتلك أكبر ثروة منجمية في شمال أفريقيا لغنى تربته بالمواد الأولية، وربما كان هذا من أهم دوافع السيطرة الفرنسية على المغرب وفرض الحماية عليها[1]، ومن أهم العوامل التي ساعدت على نمو الصناعة المغربية: غزارة المنتجات الزراعية ومنتجات المواشي والصيد والغابات وتنوعها وانخفاض أسعارها، فضلاً عن المعادن الموجودة في باطن الأرض[2].

واجهت الصناعات المغربية عقبات عديدة منها نقص موارد الطاقة وعدم وجود الفحم الصالح لصناعة الفولاذ والصلب، وعدم توفر النباتات الصناعية، كالقطن والشوندر، وعدم وجود أيدي عاملة، وضعف السوق الداخلية بسبب قلة عدد السكان وبساطة حياتهم وصعوبة إيجاد سوق مضمونة[3]، وسياسة الباب المفتوح التي أقرها ميثاق الجزيرة[4] التي لا تسمح بقيام حماية

(1) جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة، بيروت، 1982، ص45.

(2) سمير أمين، المصدر السابق، ص225.

(3) محمد خير فارس، المصدر السابق، ص401.

(4) أُقر هذا الميثاق في 14 كانون الثاني 1906 في مدينة الجزيرة الخضراء الأسبانية، بمشاركة عدّة دول أوربية وهي: فرنسا، وأسبانيا، وبريطانيا، وألمانيا، وايطاليا، وهولندا، السويد، الدنمارك، بلجيكيا، البرتغال، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، المغرب، وكانت ألمانيا هي المحرك الأول لهذا الاتفاق، تضمن هذا الاتفاق عدّة أمور أهمها: تأكيد سيادة واستقلال السلطان المغربي، تأكيد الحقوق الخاصة لفرنسا وأسبانيا من المغرب، تساوي جميع الدول الأوربية بالحقوق الاقتصادية في المغرب: شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير (من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر)، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، ط2، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1997، ص321.

جمركية، وأخيراً نقص رؤوس الأموال ومقاومة صنّاعيي فرنسا الذين كانوا يعدّون شمالي أفريقيا سوقاً لمنتجات مصانعهم[1].

أهملت الإدارة الفرنسية الصناعات الأهلية المغربية والحرفيين المغاربة، فقد تعرض هذا القطاع للدمار نتيجة منافسة البضائع الأجنبية الأكثر رخصاً وجودة[2].

أما القطاع الصناعي الأوربي فقد حظي باهتمام كبير من الإدارة الفرنسية التي زودته بمساعدات فنية ومالية وتسهيلات كبيرة في التصريف الخارجي، وكانت تخفف عنه تأثير الأزمة الاقتصادية الداخلية والخارجية [3].

على الرغم من التطور الاقتصادي الذي طرأ على المغرب بعد فرض الحماية، فقد اتسع إنتاج المناجم ووصل إلى الضعف عام 1938، وبرزت هذه الزيادة بمدى أوسع في إنتاج مناجم الفوسفات والفحم الحجري والأنتيمون والزنك والمنغنيز، وللسيطرة على ذلك أخضعت المناجم المغربية خضوعاً تاماً للإدارة الفرنسية باستثناء الفوسفات الذي كان يديره مكتب الفوسفات الشريفي، وجردوا البلاد من ثرواتها الطبيعية ومنحوا الشركات الاستغلالية الفرنسية لم تدفع ضريبة تذكر على هذا الإنتاج[4].

اتبعت الإدارة الفرنسية سياسة استعمارية في مجال الصناعة، وذلك بإهمالها لإدخال الصناعات الثقيلة في المغرب، واقتصر النشاط لصنّاعي الأوربي على الصناعات

---

(1) عبد الحميد مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص97.

(2) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997، ط2، مطبعة البريق، بغداد، 2012، ص15.

(3) Rene Gallissot, Op.Cit., P.89.

(4) عبدالله البارودي، المغرب الامبريالية والهجرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص45.

الاستخراجية والتحويلية، وكانت نتيجة ذلك أن جرّد المغرب من ثرواته الطبيعية، وانتقلت كل المنافع إلى المستعمرين الفرنسيين وإلى اقتصاد فرنسا[1].

ومثلت صناعة التعدين واحدة من أهم فعاليات النشاط الفرنسي في المغرب ومصدراً من أهم مصادر الربح، وألف المناجم بعد الزراعة المورد الأكثر أهمية للمغرب، وكان التنقيب عن المعادن واستثمارها صناعة أوربية خالصة برأسمالها وبأصحاب المشروعات والفنيين، وأقتصر دور المغاربة على تقديم اليد العاملة[2].

أما الصناعات التحويلية فقد تعرضت للإهمال من قبل الإدارة الفرنسية نتيجةً للتدابير الإدارية التي اتخذت في المدن التي اقتضت عدم المحافظة على امتيازات أصحاب الحرف، ونتيجةً لاتساع التبادل التجاري ومنافسة البضائع الأجنبية لم يتمكن المغاربة من أن يشاركوا في حركة التصنيع الجديدة، وقُدِّرتْ قيمة الصناعات المحلية المصدّرة عام 1939 بـ(20 مليون فرنك فقط)، بسبب نقص رأس المال وعدم توافر الخبرة، وحرمان الصناعة المحلية من أية مساعدة من الدول[3].

ركزت الإدارة الفرنسية جهودها في تطوير الصناعات التي تعود بالفائدة إلى المستوطنين الأوربيين، إذ اهتمت بصناعة مواد البناء والصناعات التحويلية في المدن. وانصرفت جهود الرأسماليين الفرنسيين نحو صناعة مواد البناء لأن تدفق المهاجرين الأوربيين ولّد حاجة قوية إلى تأمين السكن لهم، وبلغ عدد المؤسسات الصناعية الأوربية عام 1939، بـ (2000 مؤسسة تستعمل 6000 عامل أوربي و 70,000 عامل مغربي)[4].

---

(1) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص292.

(2) البير عياش، المصدر السابق، ص204.

(3) جون واتر بوري، المصدر السابق، ص47.

(4) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص55.

أهملت الإدارة الفرنسية أجور العمال المغاربة، فلم تكن الأجور تتناسب مع تكاليف المعيشة التي ارتفعت نفقاتها وبقي مستوى الأجور متدنياً[1]، وسيطر رأس المال الفرنسي على الاقتصاد المغربي، إذ منحت الامتيازات للشركات الفرنسية ومعظمها تسهم فيه الحكومة، فأصبح هؤلاء يسيطرون على 66% من رأس المال المستغل في الصناعة، وجعلت الإدارة الفرنسية حق تأليف النقابات العمالية قاصراً على الأوربيين منذ عام 1931، إذ أُصدر أول قانون للنقابات، ولم يُعطى الوطنيون حق الانضمام إلى هذه النقابات إلا في عام 1946[2].

يتضح مما تقدم، إن الإدارة الفرنسية سخرت ثروات المغرب المعدنية ومناجمها لخدمة المستوطنين الفرنسيين، وطورت الصناعات التي تخدم مصالحهم، وتجاهلت الصناعات المحلية وتأثر أصحاب الحرف نتيجةً لاتساع التبادل التجاري مع الخارج ومنافسة البضائع الأجنبية، ولم يكن حال العامل المغربي أفضل من الفلاح، فقد كان يتقاضى أجوراً قليلة لا تتناسب مع الجهد الكبير الذي يبذله في المعامل والمناجم، وقد أدت هذه السياسة إلى تفشي الفقر والمرض في هذه الطبقة المهمة من المجتمع.

---

(1) ابتسام سلمان سعيد الطائي، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب للمدة 1934-1956، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، بغداد، العدد 24، 2011، ص322.

(2) زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967، ص261-262.

ثالثاً: في مجال التجارة والمالية

كانت في المغرب قبل فرض الحماية تجارة داخلية موزعة في الأسواق المحلية، وأسواق رئيسة في بعض المدن كمراكش وفاس، وكانت علاقات المغرب التجارية مع الخارج تتزايد منذ أواخر القرن التاسع عشر، وبعد الحماية حدث تطور كبير نتيجة ازدياد عدد المهاجرين الأوربيين إلى المغرب والتجهيز الحديث بالموانئ والطرق والسكك الحديد واستغلال المناجم، وتطور زراعة المستوطنين وتوسعها، فاتسعت المبادلات التجارية اتساعاً كبيراً[1].

وفي الزراعة والصناعة، فقد كان في التجارة قطاعان مغربي وأوربي، وكان ارتباط القطّاع المغربي بالمبادلات التجارية أقل بكثير من القطّاع الأوربي واشتراكه في المبادلات التجارية قليل جداً، فالاقتصاد الأهلي اقتصاد معيشي في الأساس، وأهم الواردات فيه هي المواد الاستهلاكية الغذائية، ولاسيما السكر والشاي، أما الصادرات فهي تنتج عن تحقيق فائض في الاستهلاك، أقتصر معظمها على منتجات الزراعة أو منتجات المواشي[2].

أما القطّاع الأوربي فيمثل أربعة أخماس التجارة الخارجية، ونما بمساعدة متعهدين وفنيين ورؤوس أموال فرنسية، وتطور بصلاته مع السوق الخارجية بصورة رئيسة، واعتمد على بيع منتجات الزراعة والصناعة الأوربية وجزء من الإنتاج المغربي الأهلي إلى الخارج، وتولى استيراد ما يلزم لتجهيز المغرب من المواد الأولية وعدد من المواد الاستهلاكية التي لا ينتجها[3].

---

(1) زاهر رياض، المصدر السابق، ص263.

(2) عبدالله البارودي، المصدر السابق، ص49.

(3) سمير أمين، المصدر السابق، ص230.

كـان أغلـب الوافـدين الفرنـسيين الاوربـين للمغـرب يعملـون في التجـارة، وفتحـت متـاجر للبيـع بالتقسيط لفائدة السكان الأوربيين، وظهرت الشركات الكبرى المتخصصة في عمليـات السمـسرة والمبـادلات التجارية، وكان التجار الأوربيون يتولون تجميع الحبوب والأصـواف والحيوانـات مـن المغاربـة ونقلهـا مـن أسـواق المـدن إلى أرصـفة المـوانئ، ويـستوردون المـواد اللازمـة للاسـتيطان مـن الوقـود، والآلات الزراعيـة، والسيارات، والأسمنت، والحديد والخشب للبناء، وبلغ عدد العاملين في القطاع التجـاري عـام 1927 (4602) أوربياً، و(931) مغربياً، وفي عام 1938 بلغ عددهم (14471) أوربياً، و(3285) مغربيا[1].

سخرت فرنسا اقتصاديات المغرب لخدمة اقتصادها، وأهملت ما تحتاج إليه البلاد، فعلى الرغم من الزيادة في قيمة التجارة الأجنبية التي بلغت أكثر مـن 3,700,000 مليـون فرنـك في عـام 1938 فـإنَّ مـستوى معيشة المغاربة بقي متدنياً، ولم يطرأ أي تحسين في الصناعة المحلية[2].

تميزت التجارة الخارجية بالعجز في الميزان التجاري، وتفوق فرنـسا لأنهـا المـصدّر والمستورد، وبلـغ العجز بين عامي 1912-1919، أكثر من 199 مليون فرنـك، وزاد هـذا العجـز إلى أكـثر مـن 1,400,000 مليـون فرنـك عـام 1930، وكـان سـبب ذلـك العجـز إن الإدارة الفرنـسية اسـتوردت كميـات كبـيرة مـن الآلات، والمنسـوجات، والوقـود، ومواد البنـاء، ومنـتجـات غـذائيـة للأوربيـيـن دون أي اهتمام بعجز الميزان التجاري[3].

وعلى الـرغم مـن سـيطرة فرنـسا عـلى قطاعـات الزراعـة والـصناعة والتجـارة في المغرب، فقد قامت بالسيطرة المالية أيضاً، وأصبحت هـي المـسؤولة عـن وضـع ميزانيـة

---

(1) البير عياش، المصدر السابق، ص207.

(2) جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، مطابع النجاح الحديثة، الدار البيضاء، 1986، ص180.

(3) زاهر رياض، المصدر السابق، ص263.

المغرب وتنفيذها، وكانت الميزانية على قسمين: ميزانية عادية تشمل النفقات العادية للدولة والمواد اللازمة لها، وميزانية غير عادية تضم كل المبالغ المخصصة للاستثمارات العامة والتي تعتمد على السلف والقروض (كالموانئ والطرق والسكك الحديد)[1].

صدر ظهير في عام 1920 يقضي بأن يكون الفرنك الفرنسي هو عملة المغرب، وكان يساوي (3) دولار، وفي 16 أيلول 1928 صدر ظهير آخر حدد النظام النقدي في المغرب وجعل نسبة الذهب في الفرنك المغربي مساوية لنسبته في الفرنك الفرنسي، وفتحت الخزينة الفرنسية حساباً جارياً لبنك الدولة (الذي يسيطر عليه بنك باريس) وتعهدت بان تقدّم عند الحاجة المبالغ اللازمة لمعالجة الموازنة المغربية، وتعهد بنك الدولة التعهد نفسه إذا حدث العكس[2]، وبهذا فقدت المغرب استقلالها النقدي وأصبح نقدها مرتبطاً بالنقد الفرنسي.

كان القسم الأعظم من موارد الميزانية مخصصاً لصالح للمستوطنين ونفقات الإدارة الواسعة، وكانت نسبة ما يُصرف على التعليم الإسلامي خمس ميزانية التعليم في حين كان التعليم الأوربي يستهلك أربعة أخماس، وكان ما ينفق على القضاء يساوي النسبة السابقة، ففي ميزانية عام 1933 خُصص للقضاء الفرنسي 20,836,000 مليون فرنك مقابل 5,093,000 مليون فرنك للقضاء المغربي[3].

على الرغم من سوء الحالة الاقتصادية للعمال والفلاحين المغاربة قامت الإدارة الفرنسية بفرض ضرائب متنوعة عليهم أثرت على أوضاعهم المعيشية، فلم يتمكنوا من دفع هذه الضرائب أحياناً، واستعملت الإدارة أغلب المستحصل من الضرائب للصرف

---

(1) جرمان عياش، المصدر السابق، ص192.

(2) راشد البرواي، مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1960، ص409.

(3) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص113.

علـى المنـشآت الحيويـة، كـالطرق والـسكك الحديـد والمـوانئ المـسخرة لخدمـة أغراضـها كدولـة محتلة[1].

ولكي تحقق فرنسا سيطرتها الكاملة على الاقتصاد المغربي، فإنها قامت بربط ذلك الاقتصاد بالفرنـك الفرنسي، ومن ثم أصبح النقد المغربي مرتبطاً بالـسياسة النقديـة الفرنـسية، ويخـضع لتطوراتهـا وأهـدافها، وكانت المصارف والبيوت المالية في الأغلب مؤسسات أجنبية أو فروعاً لمؤسسات قائمة في الدولة الفرنـسية، ومعنى ذلك أن السياسة المالية كانت تتحكم فيها وتوجهها المصالح المالية الفرنسية[2].

هكذا نجد أن الإدارة الفرنسية استغلت كل ما موجود من معادن ثمينة ومـوارد مهمـة في المغـرب لصالح الاقتصاد الفرنسي، واتخذت سياسة تقضي بجعل المغرب سوقاً لتصريف المنتجات الفرنسية، وقامـت بفرض نظام مالي وضريبي يتماشى مع مصالح المستوطنين الفرنسيين، وسخرت جزءاً كبيراً من ميزانية الدولة للمنشآت التي تخدم أغراضها، وتضافرت تلك العوامل لتفرض على المغرب حالـة مـن التخلـف الاقتـصادي الذي يفرض عليها أن تظل تابعة لفرنسا اقتصادياً، فسياسة فرنسا في المغرب، عملت عـلى إثـراء الفرنـسيين على حساب المغاربة الذين زاد بؤسـهم، وإذا كـان الفرنـسيون قـدموا رأس المـال والتكتيـك إلا أن المغاربـة قدّموا الأرض والمعادن والجهد البشري، وفي حين جنى الفرنسيون الأرباح الكبـيرة لم يحـصد المغاربـة سـوى الشقاء والتخلف والتبعية.

رابعاً: في المجالات الاجتماعية

بعد أن سيطرت الإدارة الفرنسية على المغرب عسكرياً واقتـصادياً، فإنهـا خططـت لجعل المغرب تابعاً لها من الناحية الاجتماعية أيضاً، وكان التعليم أهـم القطاعـات التـي

---

(1) محمد عبد العاطي جلال، المصدر السابق، ص58.

(2) راشد البرواي، المصدر السابق، ص408.

اهتمت بها الإدارة[1]، ورسم السيد (هاردي) Hardi الذي عينته الإدارة مديراً للتعليم في المغرب الخطوط العامة للسياسة التعليمية للإدارة الفرنسية في المغرب، وبين ذلك في خطاب ألقاه أمام مجموعة من المراقبين المدنيين الفرنسيين بمكناس عام 1920 قائلاً:" **منذ عام 1912 دخل المغرب في حماية فرنسا، وقد أصبح في الواقع أرضاً فرنسية، وعلى الرغم من استمرار المقاومة في تخومه، تلك المقاومة التي تعرفون أنتم وإخوانكم في السلاح مدى ضراوتها، فإنه يمكن القول أن الاحتلال العسكري لمجموع البلاد قد تم، ولكننا نعرف نحن الفرنسيين أن انتصار السلاح لا يعني النصر الكامل: إن القوة تبني الإمبراطوريات ولكن ليست هي التي تضمن لها الاستمرار والدوام. إن الرؤوس لتنحني أمام المدافع، في حين تظل القلوب تغرس نار الحقد والرغبة في الانتقام وإذا كانت هذه المهمة أقل صخباً من الأولى فإنها صعبة مثلها، وهي تتطلب في الغالب وقتاً أطول** "[2].

بهذه المقولة أشار هاردي صمتاً إلى السيطرة على العقول عن طريق التعليم الذي هو أساس الثقافة والتي كانت تسير طبقاً لمبادئ تتلخص في العمل على تكوين طبقة صغيرة من الموظفين محدودي الفعالية يصلحون لأن يكونوا أدوات، ولكنهم لا يصلحون للتفكير، وذلك لكي يكونوا مساعدين في الإدارات المختلفة التي لا يمكن أنْ يُستغنى عنهم فيها[3]، ويجب أن تكون الثقافة التي يتلقاها الطلبة في المدارس محدودة كي لا تتوافر لهؤلاء القدرة على التفكير، وأنّ يكون الطالب ملماً بأمجاد فرنسا بصفة تُثير الإعجاب، ولم تأخذ الإدارة الفرنسية بالحسبان في رسمها سياسة

---

(1) مصطفى كامل السيد، محاضرات في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، بروفشينال للإعلام والنشر، القاهرة، 1982، ص53.

(2) نقلاً عن: محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس)، ط2، منتدى الفكر العربي، عمان، 1992، ص21

(3) سعيد بنسعيد، الحركة الوطنية وتصور المدرسة الوطنية في المغرب، جامعة محمد بن عبد الله، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، 1986، ص13.

التعليم ووضعها لمناهجه وحدة الشعب المغربي، بل وضعت مناهج تركز على العرق والدين والجنس، ولهذا لم يقم في المغرب أثناء عهد الحماية تعليماً وطنياً"[1].

كانت هناك ثلاثة أنواع من المدارس تخضع للرقابة الفرنسية وللشروط والأهداف التي تضعها السلطات الفرنسية وهذه المدارس هي:

1- **المدارس الإسلامية:** كانت تخضع لسلطة الإدارة الفرنسية، وقد تدخلت الإدارة لمنع تدريس بعض المواد التي تجد فيها خطراً عليها كتاريخ المغرب الذي يسهم في تكوين الشعور الوطني، ولهذا حددت للمدارس التقليدية بموجب قرار وزاري في 11 أيلول 1937 مناهج التدريس، واقتصرت على: تعليم القرآن، اللغة، الكتابة العربية، القواعد، الأخلاق، ومنعت تدريس أية مادة أخرى، وكل مدرسة تخالف معرّضة للإغلاق[2].

الحقت إدارة التعليم الإسلامي العالي بوزارة الحبوس(الأوقاف) عام 1930 مع إخضاعه لإشراف غير مباشر، وسعت إلى تحسين وضع جامعة القرويين التي كانت متأخرة، وذلك لمنع الطلاب المغاربة لتلقي التعليم في الأقطار العربية الأخرى، ولاسيما في الأزهر[3].

2- **المدارس الفرنسية البربرية**، وهي المدارس التي كان الهدف منها خلق جيل مقطوع الصلة تماماً بالتراث العربي الإسلامي من جهة، ومتشبع بالتراث الفرنسي والقيم الحضارية الغربية من جهة أخرى، ممّا يمهد الطريق لاستيعاب الشعب المغربي وجعله تابعاً لفرنسا، وكان البرنامج الدراسي في هذه المدارس يشمل على دراسة تطبيقية باللغة الفرنسية، فضلاً عن مبادئ الكتابة والحساب

---

(1) محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب، ص17.

(2) جون واتر بوري، المصدر السابق، ص60.

(3) محمد مكي الناصري، المصدر السابق، ص78.

البسيط، والتاريخ والجغرافية، وكان المعلمون فيها هم فرنسيون والطلاب هم من البربر، ولم يوجد في هذه المدارس أي شكل من أشكال تعليم اللغة العربية[1].

3- المدارس اليهودية ويقتصر التعليم فيها على التعليم الابتدائي فقط، وكان على الطلبة الذين يرغبون إتمام تعليمهم الثاني دخول المدارس الأوربية.

حظي التعليم الأوربي باهتمام كبير من الإدارة الفرنسية من الناحية الفنية والمالية، ولم تكن الإدارة تفرّق بين الفرنسي والأوربي، وتتميز المدرسة الفرنسية في كل شيء عن المدارس المخصصة للمغاربة، في البناء الصالح والقابلية لاستيعاب كل الطلاب الذين يبلغون سن التعليم من الذكور والإناث، والمدرسين الكفوئين، ووسائل الإيضاح الحديثة والعناية الطبية الممتازة، ويشمل هذا التعليم المدارس لكل المراحل من الحضانة إلى التعليم العالي[2].

وضمن هذا السياق اهتمت الإدارة الفرنسية أيضاً بتعليم اليهود المغاربة وفتحت لهم المدارس الخاصة، وحظيت تلك المدارس برعاية كبيرة من الإدارة التي قدمت لها مساعدات مادية ومعنوية، وباشرت الإدارة الفرنسية بفتح المدارس الفرنسية اليهودية في عام 1928، وكانت لغة التعليم في هذه المدارس الفرنسية، واقتصر التعليم (اليهودي) على التعليم الابتدائي، وكان على الطلاب الذين يرغبون إتمام تعليمهم الثانوي دخول المدارس الأوربية، وبلغ عدد الطلاب اليهود (7169) طالباً عام 1939[3].

وفي الوقت الذي تنال فيه المدارس الأوربية واليهودية أكبر قسط من عناية الإدارة الفرنسية، فأنّ المدارس المغربية لم تحظ إلا بالقليل من العناية وبالكثير من المراقبة والمضايقة، إذ حاربت سلطات الإدارة التعليم الوطني، وفرضت عليه القيود وحرمته من

---

(1) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، ص25.

(2) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص49.

(3) محمد كنبيب، يهود المغرب 1912-1948 مساهمة في تاريخ الأقليات بالديار الإسلامية، ترجمة: إدريس بنسعيد، تقديم أندري أزولاي، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، 1998، ص138.

المعونات المادية والفنية، في حين يجد الطالب الأوربي واليهودي المجال مفتوحاً للعمل أو مسايرة الدراسة العالمية في المغرب وجامعات فرنسا، فضلاً عن أن مجال العمل للمواطن المغربي محدود في بعض المناصب الإدارية الثانوية في التعليم أو في عدد من الأعمال الصغيرة في المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية(1).

إنَّ المجال لمتابعة الدراسة محدود، ومنعت الإدارة الفرنسية الطلاب المغاربة من إكمال دراستهم في معاهد القاهرة، فلم ترسل أية بعثة إليها منذ عام 1912. ومنعت سلطات الإدارة منح جوازات السفر للطلبة المغاربة القادرين على مواصلة الدراسة في مصر على نفقتهم الخاصة(2).

بلغ مجموع الأطفال المغاربة الذين حرموا من فرصة التعلم في المدارس الفرنسية حتى عام 1920 أكثر من سبعة آلاف طفل، وفي عام 1938 كان عددهم لا يتجاوز 23,270 طفلاً في المدارس الابتدائية و608 تلميذ في المدارس الثانوية، في حين كان عدد التلاميذ الأوربيين يتجاوز 34,54 طفلاً، وكان الأطفال المغاربة الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية على قلة عددهم لا ينهون سنوات الدراسة كاملة بل ينقطعون أو يُفصلون في السنة الابتدائية الثالثة في الغالب، أما الذين تمكنوا من اجتياز المرحلة الابتدائية كاملة فان نسبة ضئيلة منهم كان يسمح لها بالالتحاق بالمدارس الثانوية، وذلك لأن الانتساب إلى هذه المدارس يخضع لامتحان صعب تُشرف عليه سلطات الإدارة للحد من المتقدمين إليها(3)، وكانت المدارس الابتدائية لا تكفي لاستيعاب جميع الأطفال المغاربة ممّن بلغوا سن الالتحاق بالدراسة. الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمية في المجتمع(4)، كان ذلك أمراً

---

(1) علال الفاسي، النقد الذاتي، ط5، مطبعة الرسالة، الرباط ، ص1979، ص258.

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص125.

(3) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، ص28.

(4) ابن جلون، هذه مراكش، القاهرة، 1949، ص146.

مقصوداً ممّا لا شك فيه وذلك خشية إثارة الوعي الوطني ضد الاستعمار والاستغلال الفرنسي إذ أن الشعوب الجاهلة تُعد في نظر الاستعمار سهلة القيادة.

أهملت الإدارة الفرنسية التعليم الثانوي، والتعليم الجامعي الذي كانت الدراسات الأدبية غالبة عليه، فلم تنشئ سلطات الإدارة سوى ثلاثة معاهد، هي: معهد الدراسات العليا المغربية في الرباط، ومعهد الدراسات القانونية، ومعهد الدراسات العلمية العليا، وكان في هذه المعاهد نحو 300 طالب مغربي يدرسون باللغة الفرنسية، وكانت هذه المعاهد تمنح طلابها دبلوماً فرنسيا، ومن كان منهم يرغب أن يحصل على تعليم عالٍ، كان عليه أن يدرس خارج المغرب، ونظراً لإلمام المغاربة باللغة الفرنسية فقد التحق عدد كبير منهم بالجامعات الفرنسية[1].

وعلى الرغم من السياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في مجال التعليم ومحاولاتها القضاء الثقافة الوطنية، فقد تمكن عدد من أبناء الفئات الاجتماعية الميسورة في المغرب من فاس، ومكناس، والرباط، وسلا، والدار البيضاء، ومراكش من إكمال دراستهم في المدارس والمعاهد العصرية، والحصول على تخصصات لم تكن مألوفة لدى المغاربة في منظومتهم التعليمية، وهو الأمر الذي أدى إلى تخرج مجموعة من الشبان المتعلمين الذين عززوا فيما بعد صفوف نظرائهم الذين كانوا يدرسون بجامعة القرويين بفاس، وباقي مؤسسات التعليم التقليدي في كبريات المدن الأخرى كمكناس والرباط، وسلا، في وقت أخذت فيه الأفكار السلفية الجديدة تنتشر في المغرب وأفكار المصلحين والمثقفين العرب تنتشر في ربوعه[2] عن طريق الصحافة وكتابات ثلة من هؤلاء المفكرين أمثال: محمد عبده والأمير شكيب أرسلان[3].

---

(1) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص270.

(2)Vermern , Histoire dumaroc depuis Lin dependance, Edit, Ladecouverte , Paris, 2002, p.17.

(3) شكيب أرسلان (1869-1946): أديب وكاتب وشاعر ومؤرخ، وهو من عائلة أرسلان المعروفة في جبل الأرز في لبنان، وهو من تلاميذ محمد عبده، كان من أوائل المنادين بالوحدة العربية، لذلك

هكذا نجد أن السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب كانت تهدف إلى إيجاد طبقة مغربية تابعة لها ثقافياً ومهيأة للتعاون معها، وقد اهتمت السلطات الفرنسية اهتماماً خاصاً بنوع التعليم في المجتمع المغربي، وكان الهدف من ذلك إمداد أجهزة الحماية بالموظفين المهيئين لقبول فكرة التعاون مع تلك الأجهزة، وفضلاً عن ذلك فإنّ الإدارة الفرنسية كانت تسعى إلى طمس اللغة العربية والثقافة الوطنية، وذلك بجعل التعليم في المدارس المغربية باللغة الفرنسية، ونشر الثقافة الفرنسية بقصد غرس روح الإعجاب بعظمة فرنسا والثقة بها والانصياع لحكمها.

أما في المجال الصحي فان ما قامت به الإدارة الفرنسية يصب في مصلحة المستوطنين الأوربيين والفرنسيين، إذ خصصت الإدارة مبالغ كبيرة لبناء المستشفيات التي وفرت عناية طبية للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين[1]، وكان التميز واضحاً بين المستشفيات المغربية والأوربية، إذ أن عدد الأطباء في المستشفيات الأوربية أكثر منه في المغربية، وكانوا من الأطباء الكفوئين، أما الأطباء الذين يعالجون المغاربة فهم من الأطباء المتقاعدين وبلغ عددهم 379 طبيباً فقط عام 1932، يخصصون أيضاً جزءاً من أوقاتهم لمعالجة الأوربيين[2].

وفي الوقت الذي زودت الإدارة الفرنسية المستشفيات الفرنسية والأوربية بأحدث أنواع الأَسِرَّة والأجهزة الطبية، فقد حرمت المغاربة من هذه الخدمات، وكان المرضى المغاربة ينامون على الأرض أحياناً لعدم وجود الأَسِرَّة، وأنشأت مديرية الصحة العمومية والوقاية (مصالح) للوقاية من الأمراض والأوبئة كالطاعون والسل الرئوي والتيفوئيد،

بذل جهداً كبيراً في خدمة القضية العربية، زار المغرب عام 1930، توفي عام 1946. للمزيد من التفاصيل ينظر: طاهر محمد صكر الحسناوي، شكيب أرسلان ودوره السياسي في حركة النهضة العربية الحديثة 1869-1946، منشورات رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002، ص11.

(1) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص114.

(2) علال الفاسي، النقد الذاتي، ص259.

وكان دورها وقاية المزارعين والمستوطنين الفرنسيين في حين كانت مراكز مكافحة الأمراض والأوبئة قليلة جداً للشعب المغربي[1].

أدت الأوبئة وانتشار الأمراض وظروف السكن المعيشية إلى ازدياد نسبة الوفيات في المغرب بشكل كبير، لاسيما بين الأطفال، ففي المدة المتراوحة بين عامي 1912-1936 بلغت نسبة الوفيات بين الأطفال المغاربة أرقاماً كبيرة، وقُدِّرت النسبة بـ (8,52) في الألف للأوربيين و(15,08) في الألف للمغاربة[2].

صرّح الدكتور (سيكول) Sicaul مدير الصحة عام 1932 قائلاً: **" لقد شاهدنا اكتظاظ السكان في الأحياء القديمة بالمدن، فالدار التي لا يمكن أن تسع إلا لأسرة واحدة، تحوي عدة أسر يعيشون في اختلاط غريب، وأدى ذلك الاختلاط إلى انتشار داء السل الخطير، الذي أصبح العدو الأول للصحة في جميع مدن المغرب، في حين لم يحتل هذا الداء فيما مضى سوى حيّز ضيّق في لوحة الأمراض المغربية"**[3].

هكذا نجد أن الإدارة الفرنسية أهملت القطاع الصحي في المغرب وأدى ذلك إلى انتشار الأمراض بشكل واسع في كل المدن والقرى المغربية، وأصبح المواطن المغربي يعاني من المرض والجهل والفقر، وعلى الرغم من ازدياد عدد المستشفيات بعد فرض الحماية فقد كانت معظمها تقدم الخدمات العلاجية والعناية الطبية لصالح المستوطنين الفرنسيين والأوربيين.

وفي عهد الحماية حدث تغير كبير في الهيكل الاجتماعي المغربي نظراً لاتجاه السلطات الفرنسية إلى التقليل من نفوذ المخزن والسلطان والعمل على إيجاد قوى رأسمالية مغربية تتحالف معها في المصلحة، وحصلت هذه الطبقة من الإقطاعيين التي شكلت نسبة 8% من السكان على 71% من الدخل القومي، أما الفلاحون وعمّال المناجم

---

(1) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص139.

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص296؛ حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص139.

(3) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص51.

والصناعة الذين يشكلون نسبة 92% من الشعب المغربي فقد حصلوا على 29% من الدخل القومي[1].

هكذا يمكن القول، بأنّ التفاوت في الدخول والثروات بين طبقات المجتمع المغربي وفرض نظام الحماية، أدى إلى انقسام المجتمع المغربي على طبقتين الأولى متنفذة وهي طبقة الإقطاعيين التي تعاونت مع سلطات الإدارة الفرنسية، والأخرى مهمّشة رفضت الاستغلال، ويرجع هذا الانقسام إلى السياسة الفرنسية وعلاقة التبعية بين البلدين.

وفي ميدان السيطرة الاجتماعية للإدارة الفرنسية على المغرب، قامت سلطات الإدارة بتقييد حرية الصحافة، وأصدرت الإدارة الفرنسية ظهيراً في 21 نيسان 1914 مُنعت فيه المغاربة من إصدار جريدة أو مجلة دورية إلا بأمر من السلطات الفرنسية، في حين يمكن للفرنسيين أن يقدموا مجرد تصريح قبل إصدار جريدة أو مجلة، وبعدها تعرضت الصحافة المغربية لرقابة الإدارة الفرنسية مباشرةً، وقامت هذه الرقابة بتشويه وحذف الافتتاحيات والتعليقات السياسية التي انتهجتها في المغرب[2].

وفي الوقت الذي منعت فيه السلطات الإدارية المغاربة من تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات، وفرضت غرامة كبيرة على من يقوم بأية أنشطة في هذا المجال دون إذنها، فقد سمحت للأوربيين والفرنسيين بتأسيس النوادي والنقابات والجمعيات، وأسست المئات من الجمعيات الفرنسية في عدد من المدن المغربية، وحتى الجاليات الأجنبية لها نواديها وهيئاتها الخاصة[3].

يتضح ممّا تقدم، أنّ سياسة الإدارة الفرنسية كانت تقوم على التمييز العنصري بين الفرنسيين والمغاربة في كل المجالات، فقد حرمت المغاربة من أبسط حقوقهم الاجتماعية، ولم تراع المواثيق والمبادئ الدولية في مجال حقوق الإنسان، في الوقت الذي كانت تنادي بالديمقراطية لكل شعوب العالم.

---

(1) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص52.

(2) محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، ص335.

(3) ابتسام سلمان سعيد الطائي، نشوء وتطور الحركة العمالية، ص326.

المبحث الثالث

موقف الإدارة الفرنسية من الحركة الوطنية في المغرب 1912-1939

مرّت الحركة الوطنية المغربية بمرحلتين :

أولاً: مرحلة الكفاح العسكري.

بدأت المرحلة الأولى من 1912-1934، وهي مرحلة الكفاح المسلح، وجاء رد الشعب المغربي على الفرنسيين بعد فرض معاهدة الحماية عام 1912 بتفجير ثورة فاس في نيسان 1912 التي عدّت أول مظهر من مظاهر المقاومة المسلحة ضد الإدارة الفرنسية في المغرب، لاسيما بعد أن قامت سلطات الإدارة الفرنسية بانتزاع أراضٍ واسعة تابعة للسلطان ولعدد من الأفراد والقبائل الذين عارضوا معاهدة الحماية والاستعمار، ووزعت على المستوطنين الفرنسيين والأوربيين[1]، ومن الأسباب التي أدت إلى تعزيز تلك الثورة مساندة ثوار الجنوب بقيادة هبة الله بن ماء العينين[2]، وأثارت الثورة مخاوف سلطات الإدارة الفرنسية، وبدأت باتخاذ عدّة أساليب لإخمادها، وشعر المقيم الفرنسي ليوتي بحراجة موقفه، وبعزم الشعب المغربي على رفض الحماية، لذا قرّرَ استعمال أساليب خبيثة للقضاء على الثورة، وذلك باتباع سياسة الاسترضاء والتهدئة من أجل تثبيت دعائم السيطرة الفرنسية في المغرب، فبدأ بأهل فاس إذ قام بإلغاء الغرامات التي فرضت عليهم، وأخذ بالتقرّب من القرويين لكسبهم، واستعمل السياسة البربرية لتحقيق

---

(1) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص127.

(2) هبة الله ماء العينين: هو ابن الشيخ ماء العينين الذي أثار المتاعب لفرنسا في جنوب المغرب (موريتانيا)، إذ قاد الكفاح ضد الفرنسيين، وكان كفاحه امتداداً لكفاح والده، خاض معارك طاحنة مع الفرنسيين في جنوب المغرب بمنطقة الأطلس، ولم يتمكنوا من إخضاعه إلا في عام 1934. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج19، بيروت، 2003، ص91.

أهدافه، بعد أن وجد صعوبة في القضاء على الانتفاضات التي أُعلنت ضد سلطات الحماية[1]، إلا أن سياسته لم تجدِ نفعاً في إيقاف المقاومة الوطنية في المغرب، فاستمرت المقاومة العسكرية ضد الإدارة الفرنسية.

تركّزت المقاومة المغربية للفرنسيين في جبهتين الأولى بمنطقة الأطلس الكبير بقيادة هبة الله بن ماء العينين الذي تمكن من توحيد قبائل الجنوب، وتمكن من أن يحرر مدينة مراكش ويطرد المحتلين منها[2]، إلا أنه ما لبث أن هُزم في موقعة سيدي أبي عثمان في عام 1933، لكن المقاومة لم تتوقف بعد تلك المعركة بل استمرت وكبّدت الفرنسيين خسائر كبيرة، ولم يتمكن الفرنسيون من القضاء على تلك الانتفاضة إلا في عام 1934 بعد معارك دامية بين الطرفين[3].

كذلك شمل المحور الجنوبي المقاومة في جبهة تافيلالت وآيت عطا، وقادها الشريف السملالي، وهو من أبطال الجنوب الذي كان له دور كبير في المعارك ضد الفرنسيين، وهددهم بالخطر عام 1917، وكذلك أبو القاسم التقادي، لذلك أرسلوا إليه حملة من مدينة مكناس بقيادة أقوى قادتهم، وذراع ليوتي الأيمن وهو (بوميرو Boemero) الذي أُصيب برصاصة أدت إلى موته[4]، أما الشريف السملالي فقد أستشهد بعد أن قاد

---

(1) محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، ص337.

(2) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط2، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1948، ص107.

(3) باهي محمد أحمد، الكفاح في الصحراء المغربية، مجلة دعوة الحق، الرباط، العدد الثاني، 1975، ص160.

(4) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2009، ص49.

المقاومة ثلاثة وعشرين عاماً، وخلفه في القيادة أبو القاسم التقادي الذي واصل مقاومة الفرنسيين حتى عام 1935[1].

أما المحور الثاني للمقاومة فقد كان في منطقة الأطلس المتوسط، التي كانت تحظى بأهمية كبيرة لدى الإدارة الفرنسية لكونها تحتوي على خزان مياه ضخم تتزود منه عدة أنهار، منها أم الربيع وانكوته وتأتي أهميتها الثانية من إمكانية استغلالها لتوليد الطاقة الكهربائية[2].

واجه الفرنسيون في الأطلس المتوسط مقاومة عنيفة عززتها طبيعة الظروف، وتمسك القبائل بموقفها الرافض للسيطرة الفرنسية، وتكبد الفرنسيون خسائر كبيرة، ولم يتمكنوا من إخضاع تلك القبائل إلا عام 1933[3].

كان للإدارة الفرنسية دور مهم في إضعاف الحركة الوطنية المسلحة عن طريق تجنيد عدد كبير من أفراد القبائل وضمهم إلى الجيش الفرنسي، وكذلك استمالة عدد من القادة الكبار والباشوات وإغرائهم بالرواتب والمكافئات المالية، وتشجيع الخلافات بين القبائل، وقد شارك عدد من رجال القبائل إلى جانب القوات الفرنسية في المعارك التي خاضتها مع المغاربة، ولاسيما قبيلة بنو زيان في الأطلس المتوسط[4].

هكذا يمكن القول، إنّ انعدام التنسيق بين فئات المقاومة المغربية المسلحة، وضعف التخطيط، والسياسة التي استعملتها الإدارة الفرنسية في تشجيع الخلافات، وإثارة الفتن والنزاعات بين القبائل، وتعاون بعض القادة وكبار الإقطاعيين كانت أهم الأسباب التي أنهت الحركة الوطنية المسلحة في تلك المدة.

---

(1) نعمة السعيد، المصدر السابق، ص88.

(2) علي المحجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاحتلال فمقاومة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009، ص134.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص107؛ نعمة السعيد، المصدر السابق، ص88

(4) Bidwel , Op.Cit., P.296.

ثانياً: مرحلة التنظيمات السياسية

أسهمت عوامل عديدة في نمو الحركة الوطنية المغربية وتطورها، كان في مقدمتها المظالم التي لحقت بالمغاربة نتيجةً لسياسة الاستعمار التي اتبعتها الإدارة الفرنسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ شعر المغاربة بأنهم فقدوا حريتهم واستقلالهم الذي حافظوا عليه قروناً عديدة عن طريق كفاحهم ضد الأطماع الأوربية[1]، فضلاً عن إخفاق ثورة عبد الكريم الخطابي[2] التي قادها ضد الأسبان في شمالي المغرب، وحقق فيها انتصارات كبيرة على الأسبان، إلا أنه لم يتمكن من الصمود أمام التحالف الفرنسي الأسباني، فاضطر إلى الاستسلام عام 1926، وانتهت المقاومة المسلحة، ممّا دفع الوطنيون المغاربة بالتفكير بالأساليب السياسية في مقاومة الفرنسيين[3].

---

(1) عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة، التطورات السياسية في المغرب 1930-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، 2009، ص54.

(2) محمد عبد الكريم الخطابي: ولد في قرية أجدير شمال المغرب في عام 1882، نشأ نشأة دينية، تعلم على يد والده وحفظ جزءاً من القرآن الكريم، درس بمدرسة الصفارين في فاس، ثم في جامعة القرويين للمدة 1905-1909، عمل معلماً وقاضياً في مليلة عام 1913، اعتقله الأسبان إلا أنه فرَّ من السجن ووحد صفوف القبائل المغربية لمواجهة الأسبان، قادها بعد وفاة والده في عام 1920، وقاتل الأسبان بمعارك مشرِّفة، أسس جمهورية الريف عام 1921، اضطر إلى الاستسلام في عام 1926، ونفي إلى جزيرة في المحيط الهندي، وأثناء نقله إلى مدينة مرسيليا مرت الباخرة بمصر عام 1947، وتمكن الوطنين المغاربة المقيمين هناك من فك أسره ونقله إلى القاهرة كلاجئ سياسي. توفي فيها عام 1963. محمد العلمي، زعيم الريف محمد عبد الكريم الخطابي، مطابع دار الكتاب، الدار البيضاء، 1968، ص15-22؛ محمد علي داهش، محمد عبد الكريم الخطابي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاحتلال، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2002، ص99-100.

(3) إبراهيم خلف العبيدي، دراسات في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 2001، ص92.

كان لثورة الخطابي أثر كبير في تعميق النشاط السياسي للمقاومة في المغرب ضد الفرنسيين والأسبان، فقد شكّل المغاربة العديد من الجمعيات التي قامت بدور فاعل في التصدي لسياسة الاستعمار الفرنسية والأسبانية[1]، ومن أبرز تلك الجمعيات (أنصار الحق) في الرباط أُسست في آب 1926، وكان أعضاؤها يُطلقون على أنفسهم اسم (المصلحين)، وكان لها فروع في تطوان وطنجة[2]، وكان أبرز أعضائها أحمد بلفريج[3]، ودعت هذه الجمعية إلى إصلاح التعليم، وتحسين الأوضاع التي كانت تعيشها البلاد، وكذلك اتجهت إلى محاربة الاستعمار والعمل على استقلال المغرب[4].

وفي الوقت الذي تأسست فيه جمعية أنصار الحق، فقد تأسست جمعية أخرى في مدينة فاس تحمل اسم (اتحاد الطلبة في فاس) أسسها علال الفاسي[5]، وشارك في

---

(1) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية، ص128.

(2) هادي عواد، عبد السلام بنونه ودوره في الحركة الوطنية المغربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013، ص29.

(3) أحمد بلفريج: ولد في الرباط عام 1908 سياسي ورجل دولة، ومن مؤسسي حزب الاستقلال، أتم دراسته الابتدائية في مدرسة أبناء الوجهاء في الرباط، ثم في ثانوية غورو، وتابع دراسته الجامعية في القاهرة، وانتقل إلى باريس لدراسة الأدب والحقوق في السوربون، ونال شهادة الدبلوم في الدراسات العليا، أسس في فرنسا جمعية الطلبة المسلمين في شمال أفريقيا، وكان أميناً عاماً لها، تعرّض للاعتقال عام 1944 إثر توقيعه على وثيقة الاستقلال، أصبح وزيراً للخارجية عام 1956، ثم رئيساً للحكومة عام 1958، توفي عام 1990. أحمد عبيد، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر تونس المغرب)، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص262.

(4) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج1، ص 139.

(5) علال الفاسي: ولد في فاس عام 1910، من أسرة عربية النسب اشتهرت بالعلم والتقوى، التحق بجامعة القرويين عام 1926، حصل على الشهادة العليا في عام 1930، عمل أستاذاً للتاريخ في جامعة القرويين، أسس تنظيم الزاوية بعد صدور الظهير البربري 1930، أصبح رئيساً لكتلة العمل الوطني عام 1934، ثم رئيساً للحزب الوطني عام 1937، ولمواقفه الوطنية نفي إلى الغابون عام 1937 وبقي هناك إلى عام 1946، وبعد عودته أصبح رئيساً لحزب الاستقلال، أدى دوراً

تأسيسها عدد من طلاب جامعة القرويين، وكانت أهدافها تدعو إلى النهوض بالمغرب عن طريق تخليص الإسلام من كل الشوائب، ومحاربة كل البدع والخرافات، ومقاومة بعض الطرق الصوفية التي كانت تقف إلى جانب السلطات الفرنسية(1).

وبعد أن وجد مؤسسو جمعيتي أنصار الحق واتحاد الطلبة في فاس، أن أهدافهما مشتركة فقد توصلا بعد حوار إلى الاندماج في نيسان عام 1927 في جمعية واحدة أطلق عليها أسم (العصبة المغربية) الذي كانت الأساس الذي انبثقت منه التنظيمات السياسية بعد عام 1930 التي قادت الحركة الوطنية إلى الاستقلال(2).

تضافرت عوامل أخرى مهمة أدت إلى تطور الحركة السياسية الوطنية المغربية أبرزها صدور الظهير البربري في 16 أيار 1930(3)، وكان لصدوره أهداف سياسية سعت فرنسا لتحقيقها، إذ بدأت بتطبيق الأعراف البربرية المحلية بدلاً من الشريعة الإسلامية، والعمل على توسيع نفوذ المحاكم الفرنسية في المناطق البربرية ثم أعطت الحق لتلك

سياسياً مهماً في تحقيق الاستقلال. عن دوره السياسي. ينظر: سيدي محمد عبد الرحمن، علال الفاسي ودوره في الحركة الوطنية الاستقلالية في المغرب الأقصى 1925-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1996؛ محمود صالح الكروي، علال الفاسي المضمون القومي في فكره السياسي، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد9-10، 1994، ص34.

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص142.

(2) إبراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص119.

(3) الظهير البربري: مرسوم أصدرته فرنسا تحت الضغط بتوقيع السلطان محمد الخامس في 16 أيار 1930، نص على الفصل في النواحي القانونية الشخصية بين العرب والبربر بإقامة سلطتين قضائيتين في المغرب واحدة للعرب وأخرى للبربر، علماً أنه لم يكن هناك مطلب شعبي، لا من العرب ولا من البربر في هذا الشأن، ورفض البربر والعرب هذا الظهير، وعدّوه أنه يفرّق بينهم. ينظر: لقمان صالح أحمد القطان، سياسة فرنسا تجاه البربر وأثرها في الحركة الوطنية المغربية 1930-1963، بغداد، 2009، ص50.

الظهائر البربرية حق النظر في القضايا التي تحدث في هذه القبائل وإخراجها من نفوذ الحكومة المغربية[1].

كانت تلك الإجراءات السياسية التي اتخذتها الإدارة خطيرة جداً، هدفت إلى جعل المغرب جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، وذلك عن طريق نشر الثقافة الفرنسية بين قبائل البربر، والتوسع في فتح المدارس التي تدرس فيها اللغة الفرنسية بهدف محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي[2].

استنكر الوطنيون المغاربة السياسة البربرية التي اتبعتها الإدارة الفرنسية وقادوا الجماهير التي تجمعت في المساجد، ومنها مسجد الرباط ومسجد سلا ومساجد أخرى، وقامت الجماهير بأداء صلاة اعتاد المغاربة على أدائها عندما يُهدد الإسلام بالخطر، وكان المصلون يرددون دعاء اللطيف:" **اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير، ولا تُفرق بيننا وبين إخواننا البربر**"، وإلى جانب تلك الصلاة اندلعت التظاهرات في جميع أنحاء البلاد احتجاجاً على سياسة الاستعمار، ورداً على تلك التظاهرات قامت الإدارة الفرنسية باعتقال عدد من الشباب المنظمين لها، وتعذيبهم، وكان من بينهم علال الفاسي وأحمد بلفريج[3].

ومن العوامل الأخرى التي كان لها تأثير في مسار الحركة الوطنية في المغرب، الحركة السلفية، وهي حركة إصلاحية هدفت إلى تصحيح العقيدة الإسلامية، وتنقيتها من البدع وكانت بداية ظهورها في أقطار المشرق العربي ثم انتقلت إلى بقية الأقطار العربية ومنها المغرب[4].

---

(1) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص141.

(2) محمد علي داهش، الموقف العربي من الظهير البربري في المغرب، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، العدد 18-19، دمشق، صيف 2003، ص263-264.

(3) إبراهيم خلف العبيدي، المصدر السابق، ص133.

(4) نعمة السعيد، المصدر السابق، ص94.

كان للسلفيين المغاربة أثر كبير في المجتمع المغربي، ومن أبرزهم شخصيتين هما أبو شعيب الدكالي[1]، ومحمد بن العربي العلوي[2]، وطلبتهم الذين كانوا يتنقلون في المدن والقرى مبشرين بأفكارهم السلفية التي كانت تتلاءم مع الأهداف الدينية والسياسية للوطنيين، وكان من أهم نشاطات السلفيين هو التصدي لبعض أصحاب الطرق الصوفية بسبب موقفهم إلى جانب الفرنسيين من أمثال الطريقة الوزانية والدرقاوية والكتانية[3].

ومن العوامل التي ساعدت على انتشار الوعي الوطني، وتطور الحركة السياسية في المغرب هي الصحافة، فقد أنشأت الحركة الوطنية المغربية مجلة (مغرب) باللغة الفرنسية[4]، بالاتفاق مع المفكر العربي الأمير شكيب أرسلان، وجماعة من الاشتراكيين الفرنسيين عام 1932، لمساعدة الشعب المغربي، وصدرت المجلة في فرنسا؛ لأنّ الإدارة الفرنسية أصدرت قانوناً في 27 نيسان 1925 قيدت فيه حرية الصحافة، ولم تسمح للمواطنين بإصدار صحيفة عربية إلا بإذن منها[5]، وقامت هذه المجلة بالتنديد بسياسة

(1) أبو شعيب الدكالي (1878-1937): ولد في المغرب، وتلقى تعليمه فيها، وتتلمذ على يد عدد من العلماء في مصر، تأثر كثيراً بأفكار محمد عبده، عاد إلى المغرب عام 1904، وعمل مدرساً في جامعة القروين، وجمع حوله مجموعة من الأنصار الذين أصبحوا فيما بعد قادة الحركة الوطنية في المغرب. ينظر: محمد عبد السلام، علال الفاسي وأثره في الفكر الإسلامي المعاصر، (د.ط.د.م)، ص25-33.

(2) محمد العربي العلوي (1880-1964): ولد في قصر السوق بالمغرب، وهو من روّاد الحركة السلفية في المغرب، درس في الأزهر، وبعد عودته أخذ ينشر مبادئ الدعوة السلفية التي أخذت طابعاً وطنياً مناهضاً للوجود الاحتلالي، شغل مناصب عدّة منها، رئيساً لمحكمة التمييز الشرعية في الرباط، ووزيراً للعدل، استقال من منصبه احتجاجاً على مواقف الاحتلال الفرنسي من المطالب الوطنية، نُفي عدّة مرات، وفي عهد الاستقلال عُين وزيراً للتاج، توفي عام 1964. ينظر: محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي دراسة تحليلية سياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1989، ص15.

(3) عبد الوهاب عبد العزيز أبو خمرة، المصدر السابق، ص61.

(4) عبد الوهاب عبد العزيز أبو خمرة، المصدر السابق، ص63.

(5) ابراهيم العبيدي، المصدر السابق، ص136.

الإدارة الفرنسية التي هدفت إلى القضاء على الدولة المغربية، وأنها أسهمت كذلك بمقاومة التنصير وظلم الإدارة للمغاربة، ونتيجةً لذلك فإن المجلة لم تستمر طويلاً فقد قامت الإدارة بإغلاقها عام 1934[1].

وضمن هذا التوجه أنشأ الوطنيون جريدة (عمل الشعب) في المغرب باللغة الفرنسية في 4 آب 1933، وكان لصدورها أثر كبير عند المغاربة، فلأول مرة في تاريخ المغرب بعد الحماية تصدر صحيفة وطنية تعبّر عن وجهة النظر الوطنية في المشاكل المغربية وتنتقد سياسة الإدارة الفرنسية، وانتشرت بين أفراد الشعب انتشاراً كبيراً، لذلك أوقفت الإدارة عملها عام 1934[2].

وكان لحركة الإصلاح في المشرق العربي أثر مهم في تطور نشاط الحركة الوطنية السياسي، وذلك نتيجة تأثر الطلبة المغاربة الدارسين في الجامع الأزهر بمصر ودورهم في رفد المثقفين المغاربة بأفكار المصلحين السياسيين بأقطار المشرق العربي في مجالات الإصلاح التي نادوا بها في إحداث النهضة الإسلامية

والدعوة لتحرير المغرب العربي من الاستعمار[3].

هكذا نجد أن العوامل المذكورة أدت إلى زيادة الوعي الفكري والقومي للشباب المغاربة، وبدأوا بتكوين تنظيمات سياسية كان لها دور كبير في مقاومة الاستعمار الفرنسي والمطالبة بحقوق الشعب المغربي في الحرية والاستقلال. ومن أهم تلك التنظيمات:

---

(1) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص264.

(2) محمد علي داهش، دراسات في تاريخ الحركة الوطنية، ص156.

(3) نبيه الأصفهاني، تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 11، كانون الأول 1982، ص83؛ علي المحجوبي، المصدر السابق، ص43.

1- كتلة العمل الوطني:

أكدت أغلب المصادر أن تأسيس كتلة العمل الوطني كان في كانون الثاني 1934[1]، برئاسة علال الفاسي، وتألفت من (عمر عبد الجليل، أحمد الشرقاوي، محمد الدويري، عبد العزيز إدريسي، محمد غازي، أبو بكر القادري، محمد اليزيدي، محمد بن حسن الوزاني[2])، وكان لهؤلاء الوطنين مواقف مشرفة في رفض سياسات الإدارة الفرنسية وفي مقدمتها معارضتهم للقانون الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في شباط 1934 بإلحاق المغرب بوزارة المستعمرات الذي كرّس فقدان المغرب لسيادته الوطنية المنصوص عليها في معاهدة الحماية[3]، وقاد الوطنيون تظاهرات عمت مدن المغرب وأرسلوا برقيات احتجاجية إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية والبرلمان الفرنسي، ممّا أدى إلى إفشال المؤامرة، وإعادة شؤون المغرب إلى اختصاص وزارة الخارجية[4].

---

(1) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص161؛ عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص145؛ إحسان حقي، المصدر السابق، ص163.

(2) محمد حسن الوزاني: ولد في فاس عام 1910 من عائلة شريفة النسب، أكمل دراسته الابتدائية في فاس والثانوية في الرباط، وكان التدريس فيها باللغة الفرنسية، في عام 1926 أسس مع مجموعة من الطلبة (الرابطة المغربية) وبعد إكماله الثانوية سافر إلى باريس لإكمال دراسته الجامعية، وحصل على الشهادة عام 1931، أسهم في مقاومة الظهير البربري الصادر في 16 أيار 1930، وهو من مؤسسي كتلة العمل الوطني عام 1934، والحركة القومية عام 1937، وفي العام نفسه نفي إلى تخوم الصحراء لمدة تسعة أعوام، وفي عام 1946 أسس حزب الشورى والاستقلال، شارك في مفاوضات الاستقلال عام1956، استمر في نشاطه السياسي حتى وفاته عام 1978. ستار محمد علاوي الحياني، محمد حسن الوزاني دوره الفكري والسياسي في المغرب 1934-1978، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013.

(3) روم لاندو، مراكش بعد الاستقلال، تعريب خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص34.

(4) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص135.

قدّمت كتلة العمل الوطني مبادرة وطنية أعلنت عنها صحيفة (عمل الشعب) التي دعت إلى تأسيس (عيد العرش)، وجعل هذه المناسبة عيداً وطنياً، يحتفل فيه الشعب المغربي في 18 تشرين الثاني من كل عام وهو يوم تولي محمد الخامس حكم المغرب[1].

كانت كتلة العمل الوطني بمبادرتها ترمي إلى توطيد الصلة بين قادتها والسلطان محمد الخامس، الذي قام بزيارة مدينة فاس في 8 أيار 1934 فاستقبلته الجماهير بحماس كبير، وأعلنت تمسكها به ومبايعته كقائد للحركة الوطنية[2].

استمرت كتلة العمل الوطني بانتقاد سياسة الإدارة الفرنسية، والدعوة إلى تحسين حالة البلاد، ومواجهة القيود المفروضة على الحريات العامة، لذلك قامت بإعداد مشروع الإصلاحات في أيلول 1934، عرف باسم دفتر مطالب الشعب المغربي، وقدّمته للسلطان والمقيم العام الفرنسي[3]، وتضمن عدداً من المطالب أهمها[4]:

1- تطبيق معاهدة الحماية وإلغاء كل مظاهر الحكم المباشر.

2- توحيد النظامين الإداري والقضائي الموجودين في مراكش.

---

(1) محمد الخامس: هو محمد بن يوسف بن الحسن الأول ولد في عام 1910، تولى عرش المغرب عام 1927، تقارب مع الوطنيين وأبرم وثيقة الاستقلال عام 1944، عارض السياسة الفرنسية، ورفض جميع المشاريع الإصلاحية التي عرضتها عليه الإدارة الفرنسية، نُفي إلى مدغشقر في 20 آب 1953، أُفرج عنه مطلع تشرين الثاني 1955، كان له دور مهم في تحقيق استقلال المغرب عام 1956، توفي عام 1961. ينظر: عبد الجليل بنيان مزعل الساعدي، محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الأقصى حتى عام 1961، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003، ص8-18؛ حميد الجميلي وآخرون، موسوعة بيت الحكمة، ج1، ص461.

(2) أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1941-1945، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997، ص293.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص190.

(4) للمزيد من التفاصيل بشأن مطالب الإصلاحات المغربية ينظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص150-156؛ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص190-195.

3- تأسيس مجالس بلدية محلية على غرار المجالس المخصصة للمستوطنين الفرنسيين.

4- إلغاء الظهير البربري واتخاذ اللغة العربية لغة رسمية للبلاد.

حاولت الكتلة الاستفادة من قيام حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا في أيار 1936[1]، وكانت تأمل أن يحصل تغيير في سياسة فرنسا تجاه المغرب، بعد أن أقدمت الحكومة الجديدة على تعيين المقيم نوجيس[2] Nojes في أيلول عام 1936 وقد بعثت الكتلة بعضوين من قادتها البارزين إلى باريس في تموز 1936 هم محمد حسن الوزاني، وعمر عبد الجليل، لشرح مواقف الكتلة وما تنتظره من الحكومة الفرنسية الجديدة التي تضم شخصيات تتعاطف مع نضال الشعب المغربي، إلا أن الإدارة الفرنسية تجاهلت مطالب الوطنيين، وألقت القبض على عدد من قادة الحركة الوطنية، ونفت عدداً منهم، وقرّر المقيم العام نوجس حل كتلة العمل الوطني في 18 آذار عام 1937[3].

يمكن القول، إن كتلة العمل الوطني أحدثت تحولاً كبيراً في مسار النضال السياسي المغربي، فهي أول تنظيم سياسي في تاريخ المغرب يطالب السلطات الفرنسية بشكل

---

(1) شُكلت حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية عام 1936 برئاسة الاشتراكي الفرنسي (ليون بلوم Leon Blum)، وضمّت مجموعة من الأحزاب الديمقراطية، ومنها الحزب الاشتراكي بزعامة بلوم، والحزب الشيوعي الفرنسي، وكانت أهدافها إعطاء الشعوب حقها في = =الانتخابات للمجالس المالية والعمالية. محمد فؤاد، أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد، الأيديولوجيا، الأزمات)، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص104.

(2) نوجيس: عُين مقيماً عاماً لفرنسا في المغرب في أيلول 1936، وقد اتصف حكمه بالصبغة العسكرية، وكان متأثراً بأفكار ليوتي وسياسته في المغرب، اتسمت سياسته بالتسامح مع الحركة الوطنية المغربية في بداية حكمه غير أنه اتجه إلى العنف ضد الحركة الوطنية فيما بعد. وليام هويسنطن، الحماية الفرنسية في المغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوجيس 1936-1943، تعريب إبراهيم بو طالب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002، ص30.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص162.

رسمي بخطة إصلاح شاملة كلها، وتعد خطة الإصلاح بداية دخول الوطنيين في الحياة السياسية الرسمية، فضلاً عن كونها نبهت الفرنسيين إلى الرفض الشعبي لوجودهم في المغرب، وأن سلطاتهم مهددة في البلاد، وبينت للوطنيين مقدار الصعوبات التي سيواجهونها في مقاومتهم مع فرنسا من أجل الإصلاح، إذ اصطدمت الحركة الوطنية بجمود فرنسا وعنفها إزاء تلك المطالب.

2- الحزب الوطني لتحقيق المطالب:

إنّ حل الإدارة الفرنسية لكتلة العمل الوطني لم يؤثر على النشاط السياسي للحركة الوطنية المغربية، فقد تواصلت اللقاءات السرية بينهم، وقرروا تأسيس (الحزب الوطني لتحقيق المطالب) في نيسان 1937، واستمر الحزب بالعمل على منهاج الكتلة، وانتخاب علال الفاسي رئيساً له، وأكد الحزب على العمل لتحقيق الإصلاحات الداخلية، وإلزام سلطات الإدارة الفرنسية ببنود معاهدة الحماية، والعمل على تحقيق استقلال البلاد[1].

وأكد الحزب على مبدأين أساسين هما، التوفيق بين الإسلام والديمقراطية، والتأكيد على أن العرش المغربي رمز وحدة البلاد، ولابد من السعي لجعل المغرب مملكة دستورية[2].

كان للحزب نشاط كبير في الميادين الاجتماعية والاقتصادية، فقد عمل الحزب على بناء مدارس عدة في مختلف المدن والقرى وعلى استثمار جامعة القرويين في تعميق الوعي الوطني، وقام الحزب بدعوة واسعة النطاق لتعليم المرأة وإشراكها في تقدم البلاد، ودعا كذلك إلى توجيه بعثات إلى مصر، وطالب الحزب برفع أجور العمال، وتقليل

---

(1) محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال، ص27.

(2) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص209.

ساعات العمل، وتخصيص يـوم العطلـة الأسـبوعية، وكـذلك اهـتم الحـزب بـالفلاح المغـربي وحمايتـه مـن المستوطن الفرنسي[1].

استمر الحزب بنشاطه في مواجهة السياسة الفرنسية المغـرب، ففـي نهايـة آب عـام 1937 أصـدرت وزارة الأشغال العامة التابعة للإدارة الفرنسية أمراً بتحويـل ميـاه (بـو فكـران) المؤديـة إلى مدينـة مكنـاس وأريافها لماء السقي والشرب لصالح المستوطنين الفرنسيين[2]، الأمر الذي ترتب عليه حرمان سـكان المدينـة ومزارعيها من المياه اللازمة لسد حاجاتهم الأساسية، لذلك احتج أبناء المدينـة وقـام سـكانها بـتـظـاهــرات احتـجـاجـيـة ضـد سـلـطـة الإدارة فـي أيـلـول عــام 1937 وقـرارها بتحويل مجرى بو فكران[3].

ازدادت الإدارة الفرنسية قلقاً لما حققه الحزب من نجاح وتقدم في صفوف الشعب المغربي، وفي إثر التظاهرات والاحتجاجات المناهضة لسياسة الاسـتعمار التـي نظمهـا قـادة الحـزب الـوطني، قامـت الإدارة بمطاردة الوطنيين ومضايقتهم، ومنعت صدور الصحف الوطنية وهي صحيفة (عمل الـشعب) و(الأطلـس) و(المغرب)، وكذلك منعت الإدارة انعقاد مؤتمر طلبة شباب أفريقيا الذي كان مقرراً انعقاده في الرباط يـوم 15 أيلول 1937[4].

---

(1) المصدر نفسه ، ص209.

(2) Julien, Op. Cit., p.170.

(3) محمد العلمي، علال الفاسي رائد الحركة الوطنية المغربية، مطبعة الرسالة، الرباط، 1972، ص77-78.

(4) شارل أندريه جوليان، أفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص33.

وإزاء تردي الأوضاع عقد الحزب مؤتمراً عاماً في مدينة الرباط في 13 تشرين الأول 1937، وأصدر ميثاقاً وطنياً تضمن الاحتجاج على سياسة الإدارة في اضطهاد الشعب المغربي، وكبت الحريات العامة[1].

كان رد المقيم العام الفرنسي نوجس على قرارات المؤتمر هو حل الحزب الوطني في 25 تشرين الأول 1937، وإغلاق مكاتبه، واعتقال علال الفاسي ونفيه إلى جزيرة الغابون في أفريقيا، وبقي هناك تسع سنوات، ونفي بعض رفاقه إلى الصحراء[2].

وعلى الرغم من حملة الاعتقالات الظالمة التي قامت بها الإدارة الفرنسية ضد قادة الحزب الوطني، فان الحزب استمر بنشاطه تحت قيادة محمد اليزيدي بعد أن أُطلق سراحه عام 1938، وأحمد بلفريج وعمر بن عبد الجليل اللذين كانا يعملان في سبيل قضيتهم خارج المغرب في سويسرا وأسبانيا وفرنسا[3].

هكذا نجد أن مبادئ الحزب الوطني وأهدافه كانت مكملة لمطالب كتلة العمل الوطني، وحقق الحزب تقدماً ملموساً في المجال الاجتماعي والاقتصادي عن طريق دفاعه عن حقوق العمال والفلاحين، ومعارضته لمشاريع الإدارة الفرنسية في الاستغلال الاقتصادي وحماية مصالح المستوطنين الفرنسيين، وحين شعرت الإدارة الفرنسية بزيادة نفوذ الحزب في أوساط الشعب المغربي، والتفات الجماهير حوله، فإنها قامت باعتقال قادته ونفيهم، لأنه أصبح يشكل خطراً على نفوذهم في المغرب.

---

(1) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص161-163؛ المغرب، منشورات حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص176

(2) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص265.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص190؛ صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص365.

3- الحركة القومية

انشقت كتلة العمل الوطني عام 1937 بعد ظهور الحركة القومية التي تزعمها محمد حسن الوزاني ومجموعة من الوطنيين، الذين اتفقوا معه في التوجه والرأيوأصدرت الحركة صحفاً بعد حصول موافقة سلطات الإدارة، وهي جريدة الشعب وجريدة الدفاع الناطقتين باسم الحركة[1]، ومثل تأسيس الحركة القومية نصراً كبيراً في تاريخ المغرب السياسي، لأنه لأول مرة في تاريخ المغرب الحديث تظهر فيه الحركة القومية[2].

مارست الحركة القومية نشاطها في البداية بشكل سري خوفاً من السلطات الفرنسية التي كانت تمنع المغاربة من إنشاء الأحزاب السياسية[3].

ومن حيث المبادئ والأهداف، فإنّ الحركة القومية بينت أن معاناة المغاربة كانت نتيجة انحراف سياسة الإدارة، وخروج فرنسا عن تعهداتها، فقد تحول نظام الحماية إلى استعمار، وربطت الإصلاح في واقع المغاربة بتغيير سياسة فرنسا وتصحيح الأخطاء التي ارتكبتها مع المغرب[4].

وفي سياق النزعة الإصلاحية، طالبت الحركة القومية أن تكون العملية الإصلاحية في المغرب من أعلى، وليس من أسفل، بمعنى أن تبدأ من الإصلاح السياسي قبل غيره، وأجملت برنامجها تحت اسم (مجمل السياسة القومية)، وعدّت تحقيق محتواه كفيلاً بتحقيق أهداف الشعب المغربي في الحرية والاستقلال[5].

---

(1) أبو بكر القادري، المصدر السابق، ص294.

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص161.

(3) عبد الحميد مسعود الجزائري، المصدر السابق، ص100.

(4) محمد معروف الدفالي، من الحركة القومية إلى حزب الشورى والاستقلال، ج1، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة في المغرب، المجلد الثاني، ص308.

(5) محمد معروف الدفالي ، المصدر السابق، ص308-309.

شارك القوميون بشكل فعّال في التصدي لسلطات الإدارة الفرنسية عام 1937، ولاسيما في أحداث بو فكران، وتضامنوا كذلك مع الحزب الوطني عندما تعرّض قادته للقمع والتنكيل في تشرين الأول من العام نفسه، وتعرّض قادة الحركة القومية أيضاً إلى السجن والنفي التي قامت بها سلطات الإدارة، فقد نفي محمد حسن الوزاني زعيم التنظيم إلى أقصى الصحراء المغربية، وبقي في المنفى نحو تسع سنوات (1937-1946)، وحوكم باقي قادة الحركة القومية بالسجن لعدة أعوام، وأدت سياسة العنف التي اتبعتها الإدارة الفرنسية إلى ضعف هذه الحركة[1] وعلى الرغم من الأضرار التي أصابت الحركة جرّاء اعتقال قادتها ونفيهم، فإنها استمرت بنشاطها وتطورت أيديولوجيتها، وفي 30 أيار 1946 أصبحت تسمى حزب الشورى والاستقلال[2].

وفي ضوء ما تقدم، يتضح لنا الدور المهم الذي أدته الحركة القومية في النضال الوطني ضد السياسة الفرنسية، وطالبت بالالتزام ببنود معاهدة الحماية وتضامنت مع التنظيمات السياسية الأخرى في رفضها لكل أشكال السيطرة الفرنسية.

(1) Julien, Op. Cit. p.178.

(2) محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 93، تشرين الثاني، 1986، ص125؛ أحمد عبيد، المصدر السابق، ص265.

الفصل الثاني

الإدارة الفرنسية في المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية

(1945-1939)

المبحث الأول

سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب

عند إعلان الحرب العالمية الثانية.

أولاً: الإدارة العسكرية في المغرب أثناء الحرب

كان لإعلان الحرب العالمية الثانية بداية أيلول 1939، وتعرض فرنسا للهزيمة أمام المانيا وسقوط باريس بيد الألمان في حزيران عام 1940 وخسارتها لإعداد كبيرة من الجنود[1] أثر في دفع الإدارة الفرنسية لتكوين جيش داخل المغرب وتدريبه تحسباً لما قد تأتي به الحرب من مفاجآت، وأحاطت الإدارة الفرنسية عملها هذا بالسرية التامة لكي لا تعلم المانيا بذلك بعد توقيع فرنسا الهدنة معها عام 1940[2]، ولم تلاقِ الإدارة الفرنسية صعوبة في تجنيد المغاربة فقد أقبل المغاربة بكثرة على الانضمام إلى الجيش الفرنسي نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها المغرب في سنة الحرب الأولى من شحة في الموارد، ونقص في المواد الأساسية وغياب الكثير منها، وقد أدت تلك العوامل إلى اندفاع عدد كبير من الشبان المغاربة إلى الجندية عادين الحياة العسكرية اضمن لتوفير الأكل والملبس والأجور[3] وأنّ ما كانت تقدمه السلطات الفرنسية من إغراءات بمواد مفقودة وأساسية كالسكر والشاي كان له أبلغ الأثر في جر الكثير من الشباب المغاربة إلى الدخول

---

(1) عبد اللـه الجراري، شذرات تاريخية 1900-1950، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1976، ص215.

(2) كفاح كاظم عكال الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب 1944-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1983، ص36.

(3) Delperrie Debayac Le Royaume du Marechal, Robert, Laffont, Paris, 1975, p.28.

في الجيش[1]، ومن الأساليب الإغرائية الأخرى التي استعملتها الإدارة الفرنسية لزيادة أعداد المجندين إلى جانب الجيش الفرنسي قيام ضباط الشؤون الأهلية بالذهاب إلى قبيلة من القبائل المغربية، ويأخذون جماعة من الشبان إلى الثكنات العسكرية ويقضي الشبان مدة تزيد على الثلاثة أشهر، وعند عودتهم إلى قبيلتهم يعودوا محملين بلفافات الحلوى والسكائر، ومرتدين لباس الجندية فكان مظهرهم يحدث رغبة كبيرة لدى أبناء القبيلة الأخرى للتطوع في الجيش[2].

والى جانب ما ذكرناه من إغراءات فإن الإدارة الفرنسية لجأت أيضاً إلى استعمال العنف لحشد ما كانت تحتاجه لرفع أعداد الجنود، وأجبرت الإدارة عدداً من الفلاحين المغاربة على تقديم مواردهم الزراعية مكرهين للإسهام في المجهود الحربي لصالح فرنسا[3] وعدّت الإدارة الفرنسية إي نشاط وطني يقوم به الوطنيون المغاربة للمطالبة بالحرية والاستقلال في المغرب بأنه ضد المجهود الحربي للحلفاء، ولصالح دول المحور[4].

ونتيجة لعمليات التجنيد التي قامت بها الإدارة الفرنسية، فقد بلغ عدد المنخرطين في الجيش من (فرقة الكوم) أكثر من (27000) جندي عام 1940[5] أما عدد الجنود فقد بلغ ما بين 50-60 ألف قبيل الإنزال الأمريكي يوم 8 تشرين الثاني 1942، وبذلك بلغ عدد الجنود المغاربة المشاركين في الحرب إلى جانب فرنسا أكثر من (80) ألف جندي[6].

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص215.

(2) رويان بو جمعة، أوجه الاستغلال الاستعماري للمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية (حزيران 1940- تشرين الثاني 1942)، رسالة لنيل الدبلوم العالي في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989، ص95.

(3) كفاح كاظم عكال الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص93.

(4) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص251-252.

(5) محمد شقير، المصدر السابق، ص287.

(6) رويان بو جمعة، المصدر السابق، ص95.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ أوضاع المجندين المغاربة تختلف عن الجنود الفرنسيين والأوربيين، سواء في الثكنات أو في جبهات القتال، إذ لم يكن يوفر لهم ما يشجع على العمل العسكري، فراتب الجندي المغربي لا يتعدى ربع راتب الجندي الفرنسي والأوربي، فضلاً عن النقص الذي كانت تعانيه وحدات الجيش المغربي من اللباس والتموين[1].

قامت الإدارة الفرنسية بالتستر على عدد كبير من الآليات والجنود التي قدمها المغرب لفرنسا أثناء الحرب، لأن البند الرابع من اتفاقية الهدنة خلال الحرب كان ينص على أنّ يتم تسريح الجنود الفرنسيين والاحتفاظ بـــ (100000) جندي للحفاظ على الأمن الداخلي، فأخفى كثير من الجنود المغاربة، وكميات كبيرة من العتاد[2]، واتخذت الإدارة سياسة التمويه، إذ كانت تمد الجنود المغاربة بالفؤوس والمجارف لإيهام الألمان بأنهم مجرد عمال، وتمكنت الإدارة الفرنسية بالفعل من إقناع الألمان بأن تلك الوحدات إنما تؤلف الجيش المغربي، وليست تابعة للجيش الفرنسي الذي تطبق عليه وحده شروط الهدنة[3]، وبعملية الإخفاء العسكري هذه تمكنت سلطات الإدارة الفرنسية من إعداد وحدات الكوم، وتكوين جيش احتياطي لمساندتها في الحرب ضد المحور.

كان حصيلة هذا الإجراء تجنيد (20) ألف مقاتل مغربي وإرسالهم إلى ميادين القتال كدفعة أولى، وارتفع هذا العدد إلى أكثر من (300) ألف شاركوا في الحرب، وقُتِلَ وأُسِرَ عدد منهم، ورفض هؤلاء المقاتلين كل المحاولات التي قام بها الألمان لصرفهم عن ولائهم لفرنسا[4]، وشارك المقاتلون المغاربة إلى جانب الجيش الفرنسي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد حاربوا في الجبهة الايطالية وكورسيكا وألبانيا وصقليا، وأسهموا في

---

(1) محمد شقير، المصدر السابق، ص287.

(2) Delperrie Debayac, Op.Cit,.p.28.

(3) رويان بو جمعة، المصدر السابق، ص111.

(4) Bid Well , Op.Cit., P.298.

حروب الاحتلال في سوريا ولبنان[1]، وأظهر الشعب المغربي تعاوناً كبيراً مع فرنسا طوال سنوات الحرب، وتجلى ذلك في الجيش المغربي الذي كان يقوده عدد من الضباط المغاربة في القتال ضد القوات الأمريكية بعد قيامها بإنزال على الشواطئ المغربية في تشرين الثاني 1942[2].

لم يتوقف الأمر على مشاركة الجيش المغربي مع قوات الحلفاء ضد الجيش الألماني، بل تعدّى ذلك إلى تسخير أراضي المغرب الأقصى لاستقبال الجيوش المتحالفة مع فرنسا، وإنشاء القواعد العسكرية[3].

إلّا أنّ الموقف الفرنسي في المغرب الأقصى تدهور بسبب الهزيمة التي منيت بها فرنسا في الحرب أمام القوات الألمانية التي حققت انتصارات كبيرة عليها، والتي تكلّلت بسقوط باريس بيد الألمان في حزيران عام 1940[4].

استمرت الانتصارات الألمانية على الحلفاء بعد سقوط باريس[5]، وقيام حكومة فيشي[6](Vichy)، الموالية للألمان في فرنسا، وكانت حكومة فيشي تتبع سياسة قسوة المحتل

---

(1) محمد شقير، المصدر السابق، ص287.

(2) للمزيد من التفاصيل عن إنزال القوات الأمريكية في المغرب ينظر: كفاح كاظم الخزعلي، تطور مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب 1939-1945، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1990، ص213-225.

(3) عبد الجليل مزعل بنيان، المصدر السابق، ص60.

(4) عبد الله الجراري، المصدر السابق، ص137-138.

(5) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص297.

(6) حكومة فيشي: وهي الحكومة التي تزعمها الضابط الفرنسي (هنري بيتان) Henry Bettan، وكانت موالية للألمان، سيطرت على زمام الأمور في المغرب، وانتهت بنهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، 1974، ص134.

ضد المغاربة على الرغم من المساعدة التي قدمتها القوات المغربية التي قاتلت إلى جانب القوات الفرنسية في الدفاع عن الأراضي الفرنسية[1].

لم تؤد تلك الأحداث إلى أية تغييرات في مواقف الإدارة الفرنسية من المغرب، إذ ترك الألمان لحكومة فيشي حق الاحتفاظ بقواتها الأساسية مع أسلحتها في المغرب العربي، وسمحت بزيادتها إلى (120) ألف مقاتل[2].

ومع ذلك خاض الجيش المغربي معارك قوية ضد الجيش الألماني بعد تنظيم صفوفه وتابع سيره نحو جبال الألب لتحرير فرنسا من الاستعمار النازي، وفي آب 1944 شاركت فرقة مهمة تسمى فرقة الكوم، وهي من أقوى الفرق العسكرية، وأكثرها شجاعةً في الجيش المغربي مع الجيش الفرنسي في تحرير مدينة مرسيليا وفلورنسا، وبعد أن عبر الجيش المغربي جبال الألب صار يتقدّم داخل التراب الفرنسي، وفي شهر تشرين الثاني 1944 تمكن الجيش المغربي من إعطاب عدد من المصفحات الألمانية وفي استعمار بعض المدن الألمانية، وبقي مرابطاً مع الجيش الفرنسي فيها، كما دخلت قوة من الجيش المغربي إلى النمسا، وسقط من الجيش المغربي أكثر من (1420) قتيلاً و(600) جريح في المعارك التي خاضها مع الجيش الفرنسي ودول المحور في الحرب العالمية الثانية[3].

يتضح مما تقدم، أن الإدارة الفرنسية تمكنت من تجنيد عدد كبير من المغاربة أثناء الحرب العالمية الثانية إلى جانب الجيش الفرنسي باستعمالها لأسلوب الإغراء نتيجة للظروف المعيشية الصعبة التي مر بها المغاربة، ولاسيما في السنة الأولى من الحرب، واستعمالها لأسلوب العنف والقسوة، وإجبارها عدداً كبيراً من المغاربة للدخول قسراً في صفوف الجيش الفرنسي.

---

(1) أحمد عسة، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة، بيروت، 1975، ص221-222.

(2) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص298.

(3) عبد الحق المريني، المصدر السابق، ص200-201.

ثانياً: موقف السلطان محمد الخامس من طرفي النزاع في الحرب (الحلفاء والمحور)

وقف السلطان محمد الخامس إلى جانب دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور منذ اليوم الأول للحرب في 3 أيلول 1939، وأعلن موقفه المساند لفرنسا في الرسالة التي بعثها إلى الشعب المغربي، دعا فيها الشعب إلى المشاركة في الحرب إلى جانب فرنسا ومساندتها، وجاء فيها: "**علينا جميعاً نحن المغاربة أن ننضم إلى القضية المشتركة، وأنّ لا نبخل على فرنسا بثروتنا البشرية، ولا بثروتنا المادية**"[1] ويبدو من مضمونها أنّه لم يتشبث بالحسابات الظرفية التي كانت تدين سياسة فرنسا في المغرب.. وأنه فضّل أن يعطي فرنسا قبل أن يأخذ منها بالمقابل مراهناً على تضامنه وتضحيات بلاده بجانب الحلفاء لتعزيز قيم الخير والسلام، هو ثمن ما ينبغي أن تجنيه المغرب بعد نهاية الحرب من تغيير مصيره إلى آخر أفضل وأمثل[2].

تبعت رسالة السلطان الكثير من الدعم للحكومة الفرنسية وسلطات الإدارة الفرنسية، تمثلت في عدد من الرسائل كانت تتصدرها برقية السلطان محمد الخامس إلى الرئيس الفرنسي البرت لوبران(1932-1940) (Albert Lubran) التي جاء فيها:" **نعبر لفخامتكم عن عواطفنا الخالصة وعواطف المخزن الشريف وكافة رعايانا فنحن بجميع جوارحنا بجانب فرنسا**"[3]

حاولت المانيا وايطاليا التقرب من الحركات الوطنية في المغرب والبلاد العربية الأخرى لإثارتها على دول الحلفاء، مستغلة وقوف بريطانيا بوجه البلاد العربية الخاضعة للانتداب والحماية والطامحة إلى الاستقلال[4].

---

(1) نقلاً من: زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص210-211.

(2) شارل اندريه جوليان، المصدر السابق، ص376-377؛ صلاح العقاد، المغرب العربي، ص367.

(3) نقلاً من:أحمد عسة، المصدر السابق، ص223.

(4) نقلاً من:أحمد عسة، المصدر السابق، ص218.

إلّا أنَّ الألمان الذين كان لديهم نشاط في مراكش أثناء تفوقهم على الحلفاء في بداية الحرب، لم يحصلوا على تأييد من السلطان محمد الخامس والحركة الوطنية المغربية، وكانوا يمارسون نشاطهم في منطقة النفوذ الاسبانية[1].

كان هناك اختلاف في الرأي بشأن إمكانية استفادة الوطنيين المغاربة من انهيار فرنسا في بداية الحرب والتقرب إلى الألمان لتحقيق أهدافهم في التخلص من سيطرة الاستعمار الفرنسي، يرى البعض أنه:" **كان ممكناً لاندلاع الحرب العالمية الثانية أن ييسر للوطنيين الفرصة للتقدم بمطالب أو لخلق متاعب كبيرة من شأنها إزعاج الفرنسيين، ولكنهم عوضاً عن ذلك أكدوا أنّ ما أعلنه السلطان محمد الخامس في** 3 **أيلول** 1939 **يجب أن يقتدِ به الجميع**"[2].

في حين برَّرَ عبد الكريم غلاب موقف الوطنيين قائلاً:" **إن خلق متاعب للفرنسيين كان صعباً جداً في زمن السلم، فأحرى بذلك أن يحدث في زمن الحرب، ونظراً لسيطرة الجيش الفرنسي سيطرة مطلقة على جميع المناطق التي قاومت الاستعمار مقاومة الأبطال، فإنّ الحزب الوطني وبواسطة أحد أعضائه قام بمحاولات سرية للاتصال بعدد من زعماء قبائل الأطلس لإثارتهم ضد الفرنسيين، ولكن دون جدوى**"[3].

وأكد أحمد بلفريج أحد أبرز قادة الحركة الوطنية المغربية الذي أجرى اتصالات مع الألمان بعد الانتصارات التي حققوها على فرنسا في الحرب ليتحقق من نواياهم تجاه المغرب، بأنه لم يجد لديهم أي استنكار لنظام الاستعمار الفرنسي وأي عطف على القضية المغربية، ممّا جعله يحذّر أصدقاءه الوطنيين من التعامل مع الألمان[4].

---

(1) George Kirk, Survey of International Affairs 1939-1946 the middle East in the War, printed in Great Britain, 1952, p.433.

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص259.

(3) نقلاً من:عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص252.

(4) نقلاً عن: كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص39.

ونتيجة لذلك فإن قادة الحركة الوطنية في المغرب فضلوا التعاون مع الحلفاء تلبيةً لرغبة السلطان محمد الخامس الذي حثَّ المغاربة على الوقوف إلى جانب الحلفاء منذ بداية الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن أن الوطنيين المغاربة تيقنوا بعد الاتصالات التي أجروها مع الألمان بأنّ ألمانيا دولة محتلة لا تهتم إلا بمصالحها، ولم يجدوا منها أي تعاطف تجاه القضية المغربية أو استنكار للاستعمار الفرنسي.

استمر السلطان بموقفه المساند للحلفاء على الرغم من سيطرة حكومة فيشي الموالية للألمان التي أرادت إصدار عدد من القرارات وتطبيقها في المغرب، ولاسيما تلك المتعلقة باليهود التي تتضمن إقصاء اليهود من المناصب والمهن غير اليدوية، ولاسيما القضائية والتعليمية والطبية والتجارية، وجرى ايضاً تسجيل أسماء جميع اليهود في سجلات القيد لدى الشرطة التي سهلت فيما بعد نقلهم إلى المانيا، لكن السلطان رفض الخضوع لها رأفةً بمئات الآلاف من اليهود المغاربة الذين يعيشون في المغرب منذ مئات السنين، وأصر السلطان على حمايتهم من أي اعتداء يقع عليهم[1]، وأصدر السلطان بياناً جاء فيه:" **إنّ يهود المغرب رعيتي ومن واجبي حمايتهم ضد أي اعتداء**"[2].

إنَّ موقف السلطان المساند لفرنسا والحلفاء في الحرب كانت تمليه اعتبارات عدة أهمها: إنَّ المغرب كانت تحتلها فرنسا، ومن ثم فهو مكره على ذلك، ثم أنَّه كان يريد أن يظهر بمظهر المقاوم للعنصرية والاضطهاد، وكان السلطان يريد اغتنام فرصة الحرب ليظهر كرئيس دولة يملك زمام الأمور، ويملك قرار إعلان الحرب، وهو يرى أنَّ الحرب

---

(1) جرمان عياش، محمد الخامس ويهود المغرب، الندوة العلمية حول محمد الخامس الملك الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987، ص119؛ قاسم الزهيري، محمد الخامس الملك البطل، مطبعة أكدال، الرباط، د.ت، ص49.

(2) نقلاً من: روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج1، ص250.

فرصة لاسترجاع عدد من الحقوق التي وردت في معاهدة الحماية التي حرم منها، وهو إعادة سلطته في الشؤون الخارجية[1].

وقف المغاربة إلى جانب السلطان في مساندة دول الحلفاء فعندما وقعت فرنسا الهدنة مع المانيا عام 1940 القى الخطباء والمحدثون والوزراء محاضرات للتقليل من قوة دول المحور ووقع الهزيمة والإشادة بأمجاد فرنسا[2].

وانسجاماً مع موقف السلطان محمد الخامس بدعم دول الحلفاء والوقوف إلى جانب فرنسا في الحرب، فقد أجرت اللجنة التنفيذية المؤقتة التي شكّلها عدد من أعضاء القيادة السرية للحزب الوطني اتصالاً بالإدارة الفرنسية[3]، وأعلن وفد الحزب الوطني تضامنهم مع السلطان في موقفه المساند للحلفاء للإفادة من ظرف الحرب لمصلحة المغرب، وصرح علال الفاسي عند لقائه بالمقيم العام الفرنسي في ذلك الصدد قائلاً:" **إنَّ الحزب الوطني أبى إلا أنَّ يعرب مرة أخرى عن حسن نواياه فأرسل وفداً للمقيم العام يعلن فيه تضامن الوطنيين المغاربة مع جلالة السلطان في رغبته في عدم وقوع أي شيء يمس مصلحة النصر في الحرب القائمة**"[4].

عقد قادة الحزب الوطني لقاءً مع المقيم العام الفرنسي الجنرال نوجيس تباحثوا فيه بشأن الأوضاع العامة ومستقبل المغرب، وأصدروا في أثره تصريحاً أعلنوا فيه عن افتتاح

---

(1) محمد العلمي، محمد بن يوسف (تاريخ استقلال المغرب)، الدار البيضاء، دار الكتب للطباعة والنشر، 1974، ص46.

(2) عبدالله الجراري، المصدر السابق، ص130.

(3) عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق الخزرجي، العلاقات الفرنسية المغربية 1944-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2000، ص43.

(4) نقلاً من:علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص265.

عهـد جديـد بـين الإدارة الفرنـسية والـوطنيين المغاربـة، وأعلنـوا عـن مـساندة حـزبهم للحلفـاء في الحرب[1].

إن السبب المهم في وقوف السلطان محمد الخامس إلى جانب الحلفاء هو لحمل الإدارة الفرنـسية على تغيير سياستها تجاه شعبه، وإعطاء الحركة الوطنية فرصة لاستعادة قوتها، بعد أن تعرّض قادتها للنفي والتنكيل من المقيم العام الجنرال نوجيس، ولهذا نفذ السلطان سياسته، فأبلغ الحكومة الفرنسية باسـتمرار وقوف المغرب إلى جانب الحلفاء، وطلب منهـا إبـلاغ مقيمهـا العـام ألا يلجأ إلى أيـة تـدابير تُثير الـشعب المغربي لكي لا يضر بمصلحة فرنسا والحلفاء في الحرب[2].

استمر السلطان محمد الخامس وقادة الحركة الوطنية بموقفهم المساند للحلفـاء، ف عام 1941 تشكلت حكومة فرنـسا الحـرة بقيـادة الجـنرال (شـارل ديغـول Charll Degoul)[3]، المعارضة لحكومة فيشي، وكانت علاقـة الـسلطان وطيـدة بـالجنرال ديغـول ورحّـب بـدوره بالعلاقة مع السلطان محمد الخامس، وحاول أيضاً كسب علال الفاسي وهـو تحـت الرقابـة في منفاه في الغابون بهدف الاستفادة من نفـوذه الـسياسي في المغـرب ضـد سياسـة الجـنرال نوجيس وحكومة فيشي، إلا أن علال الفاسي بدوره قام بمطالبة ممـثلي حركـة فرنـسا الحـرة

---

(1) وليام هويسنطن، المصدر السابق، ص312.

(2) George Kirk, Op.Cit.,p436.

(3) شارل ديغول: ولد عام 1890 في فرنسا، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية برتبة مـلازم في عـام 1909، شـارك في الحـرب العالمية الأولى وجُرِحَ أثناء الحرب، في عام 1920 أصبح محاضراً في كلية الأركان الفرنسية، تولى حكم فرنسا بعـد نهايـة الحرب العالمية الثانية 1945، استقال من منصبه عام 1946، أُنتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية الخامسة عام 1958، توفي عام 1970. تركي ضاهر، أشهر القادة السياسيين، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص72-74.

بتأييد مطالب الشعب المغربي ومنحه الاستقلال، غير أن الجنرال ديغول لم يكن مستعداً للنظر في فكرة منح المغرب استقلاله[1].

على الرغم من موقف السلطان محمد وإخلاصه لفرنسا أثناء الحرب، إلاّ أن حكومة فرنسا الحرة قامت عام 1942 بتشديد سيطرتها على المغرب متجاهلة كل التضحيات التي قدمها لها[2]، ورافق تلك الأحداث إنزال القوات الأمريكية على الأراضي المغربية[3].

كان لنزول قوات الحلفاء في المغرب عام 1942 تأثير على الأوضاع الداخلية في المغرب سواءً عن طريق موقف الإدارة الفرنسية أو موقف الحركة الوطنية في نضالها من أجل تحقيق أهدافها في الحرية والاستقلال[4]، وعند نزول قوات الحلفاء في المغرب كان السلطان محمد الخامس موجوداً في العاصمة الرباط، وكان إصراره على البقاء فيها ضد رغبات المقيم العام الفرنسي، الذي كان يريد إبعاده عن الرباط بحجة خوفه من التدخل الأمريكي في المغرب[5].

شهدت العلاقة بين السلطان والإدارة الفرنسية بعد نزول قوات الحلفاء على أرض المغرب تطورات مهمة، فقد طلب الجنرال نوجيس من السلطان أن يترك الرباط

---

(1) محمود صالح الكروي، البعد الدولي في شخصية علال الفاسي، جريدة العلم، الرباط، العدد 22289 في 18 أيار 2012، ص4.

(2) شارل اندريه جوليان، المصدر السابق، ص376.

(3) Bid Well , Op.Cit., P. 298.

(4) عبد الوهاب عبد العزيز أبو خمرة، المصدر السابق، ص109.

(5) دوجلاس أي.أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة الدكتورة عائدة سليمان عارف والدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1963، ص79.

وينتقل إلى فاس لوجود خطر على حياته، فرفض السلطان طلب الجنرال، وكذلك رفض السلطان برنامج الخدمة العسكرية الإجبارية بدون امتيازات تنالها القضية المغربية[1].

كان هدف الإدارة الفرنسية من هذا المطلب هو منع السلطان من الاتصال بالحلفاء وترك الأمر للإدارة للتصرف كيفما تشاء، ولاسيما عند إبعاد السلطان إلى فاس، لكن السلطان وقادة الحركة الوطنية أدركوا هدف الفرنسيين من ذلك[2].

استمرت الإدارة الفرنسية بموقفها المتصلب تجاه السلطان والحركة الوطنية المغربية بعد نزول قوات الحلفاء في المغرب لكي لا تظهر بمظهر الضعف أمام الحلفاء، ولتؤكد لهم سيطرتها على المغرب[3]، وكانت الإدارة الفرنسية تتخوف من أي اتصال بين قوات الحلفاء والمغاربة، ولاسيما لقاءات السلطان وعدد من قادة الحركة الوطنية مع ضباط الجيش الأمريكي، وحاولت عرقلة هذه الاتصالات بشتى الوسائل[4]، فقد طلبت من الضباط الأمريكيين عدم التحدث مع الباشوات المغاربة بدون وساطة مترجم فرنسي رسمي، وكذلك لجأت الإدارة الفرنسية إلى إيهام قوات الحلفاء بأنّ المغاربة موالين للألمان[5].

أنّ تطورات الموقف السياسي بعد نزول قوات الحلفاء وموقف الإدارة الفرنسية تجاه السلطان والحركة الوطنية دفع الوطنيون إلى القيام بتظاهرات عام 1943 مطالبين بإلغاء الأحكام العرفية والعودة إلى الحكم المدني[6]، وزيادة نشاطهم الوطني في الوسط

---

(1) دوجلاس أي.أشفورد ، المصدر السابق، ص80.

(2) عبد الوهاب أبو خمرة، المصدر السابق، ص110.

(3) جون واتربوري، المصدر السابق، ص52.

(4) عبد الله بن أحمد الحقيل، محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987، ص259.

(5) المصدر نفسه، ص259-260.

(6) عبد الوهاب أبو خمرة، المصدر السابق، ص110.

الشعبي وتضامنهم مع السلطان، وأصبحوا يدركون أن مصير المغرب لم يعد معلقاً بفرنسا وحدها، ولكن ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالأخص التي لم تكن آنذاك دولة مستعمرة من نوع الاستعمار الذي عُرفت به كلّ من فرنسا وبريطانيا[1].

هكذا نجد أن السلطان محمد الخامس والوطنين المغاربة وقفوا إلى جانب قوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية، وشارك الجيش المغربي مع الجيش الفرنسي في كل المعارك وفي عدد من جبهات القتال وقدّم المغاربة تضحيات كبيرة بالأرواح والأموال، وعلى الرغم من الموقف الإيجابي للسلطان وقادة الحركة الوطنية من فرنسا، إلاّ أن الإدارة الفرنسية لم تقدّر ذلك الموقف، ولم تبد أي اهتمام بالقضية المغربية، واستمرت بتكريس سيطرة الاستعمار على المغرب، الأمر الذي دفع السلطان إلى التقرّب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتحقيق أهدافهم في التخلص من الاستعمار الفرنسي.

---

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص264؛ دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص80.

المبحث الثاني

دور الإدارة الفرنسية في المجالات العامة

أولاً: المجال الاقتصادي

كان للحرب العالمية الثانية تأثير كبير على الأوضاع الاقتصادية في المغرب، نظراً لاستغلال فرنسا كل الإمكانيات العسكرية والاقتصادية في المغرب لخدمة المجهود الحربي الفرنسي، ودول الحلفاء طوال أعوام الحرب[1].

إنَّ سياسة الإدارة الفرنسية التي اتبعتها في المغرب منذ إعلان معاهدة الحماية، لم تتغير وإنما استمرت السيطرة الاقتصادية للإدارة على المجالات كافة[2]، وكان قطّاع الزراعة الذي يعمل فيه أكثر من 70% من سكان المغرب هو الأكثر تضرراً في أعوام الحرب، وكانت مشاركة المغاربة ضعيفة في القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والتجارة التي كانت تديرها الجالية الأوربية[3].

كان من نتائج هذه السياسة أن أهملت الإدارة الفرنسية القطاع الزراعي في المغرب، ولم تقم بإدخال أي نوع من الوسائل الحديثة في الزراعة، وأنها لم تحاول قبل عام 1945 تنفيذ أي مشروع لتوفير المياه لإرواء الأراضي الزراعية، إذ كان الاعتماد الرئيس في الزراعة على مياه الأمطار، الأمر الذي أدى إلى قلة الإنتاج الزراعي، وبالتالي تعرض المغرب للمجاعة في تلك المدة[4].

---

(1) شارل عيسوي، تاريخ اقتصادي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة صليب بطرس، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، د.ت، ص159.

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص218.

(3) Rene Gallissot Op.Cit., P.76.

(4) زاهر رياض، المصدر السابق، ص260-261.

بلغت مساحة الأراضي التي كان يزرعها الفلاحون المغاربة 4,645,000 هكتار عام 1939 ثم انخفضت إلى 3,950,000 هكتار عام 1941، ويعود السبب لهذا التدني في نسبة الأراضي المزروعة إلى المحصول الضعيف الذي لا يسد مصاريف إنتاج الفلاح المغربي الذي لم يحصل على أية مساعدة مالية أو فنية من الإدارة الفرنسية، فيضطر للجوء إلى طلب التسليف لشراء البذور والأسمدة، وغالباً ما كان الفلاحون يتنازلون عن أراضيهم للمرابين والمضاربين[1].

شهدت أعوام الحرب العالمية الثانية تراجعاً ملحوظاً في زراعة الحنطة وإنتاجها في المغرب، فقد أدى الجفاف وقلة سقوط الأمطار أثناء الحرب إلى انخفاض كبير في إنتاج الحنطة الصلبة والشعير[2]، إذ هبط مردود الحنطة الصلبة من(60,35) قنطار للهكتار الواحد للمدة من(1921-1925) إلى(50,64) قنطار للهكتار الواحد للمدة من(1941-1945)، وكان إنتاج الحنطة المذكور أقل بكثير من الإنتاج المحلي، ففي الوقت الذي قلّت فيه نسبة الإنتاج الزراعي ازداد عدد السكان في المغرب[3]، وبما أن الحرب أوجدت استحالة لاستيراد الكمية المطلوبة من الحنطة لسد النقص الكبير الذي حصل في الإنتاج الزراعي، لذلك أصبح توفير المواد الغذائية مسألة صعبة، الأمر الذي أدى إلى حصول المجاعة في المغرب عام 1945[4].

أدى الانخفاض الكبير في إنتاج الحبوب إلى تعرّض عدد كبير من المغاربة إلى سوء التغذية لأنّ الحبوب تُشكل المصدر الرئيس للتغذية عند السكان، ولاسيما سكان البادية الذين يُكونون أربعة أخماس سكان المغرب، وهم يعيشون على محصول الأرض[5].

---

(1) وليام هويسنطن، المصدر السابق، ص322.

(2) Charles , Stewart , Op.Cit., P. 90.

(3) Rene , Galissot , Op.Cit., P. 98.

(4) وليام هويسنطن، المصدر السابق، ص323.

(5) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص162.

بلغ عدد الأشخاص الذين انخفض مستوى معيشتهم وعُرّضوا إلى سوء التغذية أثناء أعوام الحرب مليوناً ونصف من بين ثمانية ملايين أغلبهم من العمال المزارعين الكادحين الذين كانوا يُستَغلون بصورة غير إنسانية مقابل أجور قليلة لا تسد أيسر احتياجاتهم، إذ كانت تتراوح ما بين(35-50 فرنك) وهي لا تتناسب مع أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت بشكل كبير في تلك المدة[1].

لم يقتصر تأثير الحرب على إنتاج الحبوب فحسب، بل انعكس على المحاصيل الأخرى، إذ تعرضت إلى الضرر أيضاً ومنها العنب الذي كان يُشكل مورداً مهماً للاقتصاد المغربي، وانحسرت المساحات المزروعة بالعنب إلى 22,000 هكتار عام 1943 بعد أن كانت 41,000 هكتار قبل الحرب، وفي أعوام الحرب تعرض هذا المحصول إلى تدني إنتاجه بسبب الجفاف، وإنتشار آفة الفيلوكسرا(نوع من قمل النبات) التي اجتاحت المغرب، وأثرت بشكل كبير على إنتاج العنب، فقد هبط إنتاجه إلى 233 ألف هكتولتر(1 هكتولتر = 100 لتر) عام 1945[2]، مع أن المزارعين المغاربة أظهروا مهارة كبيرة في إنتاج النبيذ الذي أصبح له سوق محلي جاهزة لكل ما أمكنهم إنتاجه، إلاّ أنه تقلص إنتاج هذا المحصول نتيجةً لسياسة الإدارة الفرنسية التي لم تتخذ أية إجراءات لمكافحة الأمراض والآفات الزراعية التي اجتاحت المغرب، أصبح المغرب يستورد النبيذ من الجزائر[3].

أما المزارعون الفرنسيون والأوربيون الذين تركز نشاطهم على زراعة الحبوب لاسيما(الحنطة اللينة) وهي نوع جديد لم يكن معروفاً عند المغاربة قبل فرض الحماية، ومحصول الذرة والبقوليات، فلم يتأثر إنتاجهم إلا بشكل قليل أثناء الحرب، فقد أظهرت زراعة البقوليات ثباتها وتضاعفت مساحات حقول الحنطة اللينة، والشعير، وكان ذلك

---

(1) Jaques Berque , Le Maghreb entre deux Guerres Edit du Seuil Paris , 1970. P. 267.

(2) Charles , Stewart , Op.Cit., P. 100.

(3) Ibid., P. 101.

الاستقرار في الإنتاج للمزارعين الفرنسيين نتيجةً لتعاون الإدارة معهم[1]، إذ كانت توفر لهم الاحتياجات الضرورية كافة، من المكائن والآليات الحديثة والأسمدة العضوية، فضلاً عن ذلك فقد قامت الإدارة بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل للفلاحين الأوربيين لشراء المكائن والأسمدة، وبفائدة قليلة[2].

إنّ الإدارة الفرنسية أعطت مكافآت مالية للمزارعين الفرنسيين لاستصلاح الأراضي أو لزرع أشجار الزيتون، ومساعدات لشراء جرّارات غازية(يُستعمل الغاز في تشغيلها) أثناء مدة الحرب(1940-1944)، وقامت بتخفيض أثمان الآلات الزراعية المستوردة، وتخفيض أثمان الوقود[3].

أما الفلاح المغربي، فقد استمرت معاناته أثناء مدّة الحرب، ولم تُقدّم له الإدارة الفرنسية أية مساعدة مالية أو فنية، وبقي يحرث أرضه بالأساليب القديمة[4].

و عام 1944 قامت الإدارة الفرنسية على استحداث(مناطق لتجديد الزراعة) بهدف زيادة الإنتاج لتدريب الفلاحين المغاربة على الآلات الميكانيكية[5]، واستغلوا الفلاحين المغاربة وتحكموا بهم، ولم يقتصر عملهم على توجيه الفلاح وتدريبه على استعمال الآلات الحديثة لاستغلال الأرض، بل إنهم استغلوا الأرض، وجرّدوا الفلاحين الملاكين من أراضيهم، ولم يتحقق للفلاحين المغاربة أية فوائد، وكلفت تلك التجربة الميزانية المغربية نحو 1,638,028,000 فرنك، وكانت نتيجة التجربة هي إحداث اراضٍ تجريبية في المغرب موسومة بالرفاهية يقصر عملها على قطع محدودة، وتتخذها

(1) Jacoues Berque , Op.Cit., P. 268.

(2) Ibid., P.269.

(3) إلبير عيّاش، المصدر السابق، ص177.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص279.

(5) زاهر رياض، المصدر السابق، ص262.

الإدارة الفرنسية وسيلة للدعاية السياسية لتُخفي عن الرأي العام حالة الجهل والفقر التي كان عليها الفلاح,ن المغاربة في تلك المدة[1].

لم يقتصر تأثير الحرب على الإنتاج الزراعي للفلاحين المغاربة، بل امتد إلى الثروة الحيوانية التي تشكل أهمية كبيرة في معيشتهم، وقد تأثرت تربية المواشي نتيجةً لقلة المراعي التي أصبحت مقتصرة على الأراضي البور والمراعي الطبيعية والغابات والمستنقعات، إذ أن المراعي المستصلحة والمروية كانت نادرة، وكان اعتماد المغاربة في مراعيهم على مياه الأمطار بالدرجة الأساسية[2].

إنّ تغير المناخ وأعوام الجفاف التي مر بها المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية جعلت الفلاح المغربي يلجأ إلى تربية الماعز أكثر من الأغنام والأبقار، لأنه أكثر قدرة على تحمل الجفاف والظروف المناخية، وقد تكبد مربو الحيوانات خسائر كبيرة نتيجةً للأمراض التي فتكت بالحيوانات، ولاسيما في المناطق الجبلية، ففي منطقة وجدة على سبيل المثال، كانت أعداد الأغنام والماعز 800 ألف عام 1942، وبحلول عام 1945 لم يبق منها سوى 120 ألف، وكانت في حالة سيئة[3].

أنّ الإدارة الفرنسية لم تقم بأية إجراءات لتحسين تربية الحيوانات، وفي إنشاء احتياطات العلف، وتوفير المراعي أثناء الحرب العالمية الثانية[4].

أدت ظروف الحرب العالمية الثانية إلى حدوث خلل كبير في التوازنات المتعلقة بمعيشة الناس نتيجة لفرض الإدارة الفرنسية نظام المصادرة الذي زودت بموجبه فرنسا وجيوشها بالمواد الأساسية الضرورية في وقت كان الفرنسيون تحت السيطرة الألمانية[5] ف

---

(1) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص107.

(2) إلبير عيّاش، المصدر السابق، ص245.

(3) Charles , Stewart , Op.Cit., P. 104.

(4) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص165.

(5) Brignon, Op.Cit.,p347.

عام 1940 جرت مصادرة (5) ملايين قنطار من الحبوب، ولم يترك للمغاربة سوى (22,5) مليون قنطار في الوقت الذي كانت فيه حاجة السكان من الحبوب تنحصر ما بين 30-35 مليون قنطار[1].

لم تقتصر عمليات المصادرة على الحبوب فحسب، بل شملت أيضاً قطعان الماشية، إذ كانت الإدارة الفرنسية تعهد إلى بياطرة ومتخصصين بالتجوال في البوادي واختيار أجود الأبقار والأغنام لمساعدة الشيوخ والقواد، فبلغ عدد ما تم تصديره من الأغنام إلى فرنسا نحو (70) ألف رأس عام 1941، و(200) ألف العام نفسه، وبلغ عدد الأبقار المصدرة (20) ألف عام 1941، ونظمت سلطات الإدارة جولات في البوادي لمصادرة الأصواف وتصديرها إلى فرنسا[2].

تسبب غياب المواد الأساسية بادخار تلك المواد وخزنها حتى يرتفع ثمنها وتباع بما كانت تساويه أضعافاً، وشاع بين الناس ما سمي بالسوق السوداء، وارتفعت أسعار المواد، فالسكر الذي كان ثمنه 3 فرنكات للكيلو عام 1939 ارتفع إلى 14 فرنك عام 1945، وكان يصل الادخار وبيع المواد الأساسية بالسوق السوداء إلى أرباح طائلة للبعض، وعانى الآخرون من صعوبة العيش[3].

إن زيادة عدد السكان وقلة الأراضي المستصلحة للزراعة، ولاسيما زراعة الحبوب، وانخفاض مردود الزراعة للفلاحين المغاربة أدى إلى تركهم الأرض، والهجرة باتجاه المدن[4]، واستقر معظم هؤلاء في أماكن بعيدة عن مراكز المدن التي تُسمى"مدن

---

(1) رويان بو جمعة، المصدر السابق، ص116.

(2) المصدر نفسه، ص116-117.

(3) عبد الله الجراري، المصدر السابق، ص120.

(4) Rene Gallissot , Op.Cit., P. 100.

الصفيح"[1]، وكانوا يعانون من ظروف مادية وصحية سيئة في تلك المدن نتيجة للازدحام الشديد وقلة الخدمات فيها ممّا أدى إلى انتشار الأمراض التي فتكت بالأطفال والكبار[2].

أما الأوربيون والفرنسيين فقد تمركزوا في داخل المدن الجديدة المعدّة لهم ففي الدار البيضاء كانوا يملكون أكثر من 3500 هكتار، في حين لا يتعدى ما يملكه المغاربة 408 هكتار، وفي الرباط تصل إلى 932 هكتار مقابل 182 هكتار للمغاربة، والكثافة المتوسطة للسكان في هاتين المدينتين تصل في الهكتار الواحد بالتقريب إلى ما يأتي[3]:-

المدن	الأحياء الأوربية	الأحياء المغربية
الدار البيضاء	100فرد	1,100فرد
الرباط	86 فرد	420 فرد

ومن الجدير بالذكر أنّ عدد من المغاربة جرى إحصاؤهم في الأحياء الأوربية في الدار البيضاء وهم فقط من البورجوازيين الأغنياء المسلمين واليهود، فضلاً عن التجار المسلمين المقيمين بها.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، إنّ القطاع الزراعي في المغرب تأثر بشكل كبير في الحرب العالمية الثانية نتيجةً لإهمال الإدارة الفرنسية للفلاح المغربي، ولم تقم الإدارة بأي إجراء لتطوير مشاريع الري وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة واستعمال المكائن والآلات الحديثة في الزراعة، وكان للظروف المناخية، وانعدام سقوط الأمطار تأثير

---

(1) مدن الصفيح: سُميت بهذا الاسم لأنّ المساكن فيها تُبنى من الخشب والصفائح والحشائش، وتفتقر تلك المدن إلى أبسط مقومات الحياة، إذ تنعدم فيها الكهرباء، والماء قليل جداً، والغرف ضيقة ومظلمة، ويسكن فيها أسرة تُعيل بين طفل أو ثلاثة أطفال، أما أرضية الغرف فهي من التراب المطروق، وهي رطبة وباردة في الشتاء، وكانت أهم تلك الأحياء أو المدن توجد في (القنيطرة وعين السبع بالدار البيضاء وبن مسيك). البير عيّاش، المصدر السابق، ص304-305.

(2) المصدر نفسه، ص305.

(3) المصدر نفسه، ص306.

واضح على الإنتاج الزراعي، وتذبذب كميات الإنتاج، ولاسيما في محاصيل الحبوب، الأمر الذي أدى إلى تفشي المجاعة والمرض بين الفلاحين المغاربة، وأدى انخفاض مردود الإنتاج للفلاحين المغاربة مقارنةً بتكاليفه إلى تركهم الأرض والهجرة إلى المدينة.

لم يقتصر تأثير الحرب العالمية الثانية على قطاع الزراعة فحسب، بل إن القطاعات الاقتصادية الأخرى تعرّضت هي الأخرى إلى التأخر، فعلى الرغم من وجود الثروة المعدنية المتعددة في المغرب، فإن القطاع الصناعي لم يتطور، وكان السبب في تدهور الصناعة المغربية أنّ الإدارة الفرنسية أهملت استغلال المعادن المهمة في المغرب مثل الكوبالت والحديد والمنغنيز والنفط، وبقيت وسائل استخلاص هذه المعادن قديمة جداً والأدوات المستعملة قديمة وغير صالحة[1].

ومن العوامل المهمة التي أدت إلى تخلف الصناعة في المغرب أنها كانت تعاني من التبعية الاقتصادية لفرنسا التي كرّست هذا القطاع المهم لخدمة مجهودها الحربي في أثناء مدة الحرب، إذ أرغمت المغرب على تصدير المواد الأولية بثمن قليل ثم شرائها من جديد بعدما تصنع، وبذلك كان التجهيز الصناعي قليلاً، ولم تقم في المغرب صناعة متطورة[2].

تعرضت الصناعات المغربية لإهمال الإدارة الفرنسية، ولاسيما الصناعات الحرفية التي تُشكل مصدراً مهماً في معيشة ثلث السكان المغاربة في المدن، فقد كانت تلك الصناعات كالسجاد والجلود والفخاريات والسروج والمصنوعات النحاسية هي السلع الأكثر استعمالاً عند المغاربة، فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، ومن السهل تدريب الأيدي العاملة عليها[3].

---

(1) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ص22.

(2) عبد الله الجراري، المصدر السابق، ص124.

(3) Rene Gallissot , Op.Cit., P. 101.

ونتيجةً دخول البضائع الفرنسية والأجنبية المستوردة إلى المغرب، وعدم مسايرة المنتوجات القديمة لها، فقد اضطر المواطنون المغاربة إلى ترك مصنوعاتهم الرخيصة واستيراد البضائع الفرنسية الباهظة الثمن[1].

أدت سياسة الإدارة الفرنسية الاقتصادية أثناء الحرب إلى انهيار سوق المنتجات التقليدية المغربية، فقد قلَّ الطلب على السلع الحرفية، وأصبح الناس ينظرون إليها بأنها سلع كمالية وليس ضرورية[2].

كان لسياسة الإدارة الفرنسية أثر في تراجع الصناعات الحرفية وانحسارها، إذ فقدت مدينة فاس 60% من الدباغين و50% من النساجين، ولم تتمكن هذه الصناعة أن تواكب التقنيات الحديثة[3]، إذ عانى العمال والحرفيون المغاربة من البطالة الحادة بسبب قلة فرص العمل والتشغيل، ولم تقم الإدارة بإعادة تدريب وتشغيل العمال الفائضين في الصناعة التقليدية، وبما أن الدخول في الحرف كان حراً وسهلاً، فإن الخروج منها كان صعباً[4]، وتعلق أغلب الحرفيين بحرفهم القديمة، وأصبحوا يعملون بأجور منخفضة في المصانع الخاصة بالفرنسيين، والأوربيين الذين كانوا يعيشون في المدن الكبرى ويسيطرون على المشاريع الصناعية والتجارية والمالية الكبيرة[5].

في الوقت الذي أهملت فيه الإدارة الفرنسية الصناعات التي تحقق الربح للوطنيين المغاربة، فإنها ركزت جهودها لتنمية الصناعات الخفيفة التي تلبي حاجات المستوطنين الفرنسيين مثل الصناعات الغذائية والبناء[6].

---

(1) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص23.

(2) Charles Stewatrt , Op.Cit., P. 130.

(3) Rene Gallissot , Op.Cit., P.102.

(4) Charles Stewatrt , Op.Cit., P.136.

(5) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص166.

(6) إلبير عيّاش، المصدر السابق، ص308.

وعلى الرغم من توافر المعادن المهمة في المغرب كالحديد والفوسفات والفحم والمنغنيز، فإن الإدارة الفرنسية لم تهتم بالصناعة الثقيلة، فلم يكن في المغرب إنتاج للحديد والصلب والفولاذ، والشاحنات والجرّارات، لأن مثل هذه الصناعات تتطلب مواد ضخمة، أو تدريب أيدي عاملة مؤهلة، وتوفير رأسمال كبير لتمويل تلك الصناعة، وعانت الصناعات الثقيلة من شلل تام أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد استغلت الإدارة الفرنسية كل المعادن والموارد المهمة في المغرب للاستعمالات العسكرية فقط[1].

أما فيما يخص التجارة، فقد احتلت فرنسا مكانة مهمة في تجارة المغرب، ولاسيما في المستعمرات، إذ أن المغرب كان يحقق ثلث تجارته مع فرنسا تقريباً (36%) عام 1939[2]، وحدت الإدارة الفرنسية من تعامل المغرب مع دول العالم، ولاسيما أثناء الحرب العالمية الثانية، وأعطت الإدارة الأسبقية لرؤوس الأموال الأجنبية في كل المرافق الاقتصادية في المغرب، وسيطر التجار الفرنسيون والأوربيون على المشاريع التجارية والمالية الكبيرة كافة، ولم يكن هناك أي اهتمام باحتياجات المغرب المهمة من المواد الأولية الضرورية للنهوض بالقطاعين الصناعي والتجاري[3].

أدت تبعية المغرب الاقتصادية لفرنسا، وضعف تمويل البلاد بالعملة الأجنبية إلى انخفاض قيمة العملة المغربية، إذ تأثر الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الفرنك المغربي معادلاً للفرنك الفرنسي، ممّا أدى إلى التضخم المالي وارتفاع الأسعار في المغرب[4].

كان من نتائج سياسة الإدارة الفرنسية أثناء الحرب انخفاض النشاط التجاري والصناعي في المغرب، فقد انخفض نشاط البناء في المدن، والأنشطة التجارية وعمليات

(1) المصدر نفسه، ص309.

(2) Charles Stewatrt , Op.Cit., P.139.

(3) شارل عيسوي، المصدر السابق، ص168.

(4) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص202.

نقل البضائع شملها الركود أيضاً، وبالتالي ازداد عدد العاطلين عن العمل والحرفيين المفلسين، ودفعت البطالة بعض المغاربة من العاطلين إلى ترك بلادهم، والسفر إلى الدول المجاورة وإلى فرنسا بحثاً عن العمل[1].

هكذا نجد أن المغرب تأثر بالحرب العالمية الثانية من الناحية الاقتصادية نتيجةً لسيطرة الإدارة الفرنسية على قطاعي الزراعة والصناعة، وسيطرت شركات الدول المحتلة على تجارة المغرب الخارجية، وتسخيرها لكل الموارد المغربية من المنتجات الزراعية، والثروة المعدنية لخدمة أغراضها العسكرية في تلك الحرب دون تنميتها داخل المغرب، وكان من نتائج تلك الحرب انتشار الأمراض والبطالة بين سكان المغرب.

ثانياً: في المجال الاجتماعي

أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار المجاعة في المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية إلى التدني في كل جوانب الحياة الاجتماعية في المغرب[2]، وكان للفقر وسوء التغذية أثر في انتشار عدد من الأمراض والأوبئة في المغرب، ولاسيما في الجنوب، إذ ازدادت نسبة المصابين بمرض التراخوما(الرمد الحبيبي) من 60-70%، وانتشر مرض التدرن بشكل كبير، وأصبح يمثل المشكلة الأولى للمسؤولين عن شؤون الصحة في المدن المغربية كافة، في حين كان هذا المرض لا يُشكّل قبل الحرب سوى نسبة قليلة في المغرب[3].

لم تقم الإدارة الفرنسية بدور إيجابي للحد من المشاكل الصحية والقضاء على الأمراض المعدية في المغرب، إذ خصصت 5,8% فقط من الميزانية العامة للقطاع الصحي، وكانت حصة المستشفيات المغربية قليلة جداً[4].

---

(1) ابتسام سلمان سعيد، نشوء وتطور الحركة العمالية، ص335.

(2) أحمد رمزي، الاحتلال الفرنسي في شمال أفريقيا، المطبعة النموذجية، لبنان، د.ت، ص48

(3) Rene Gallissot , Op.Cit., P.39.

(4) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص202.

وبقي عدد المستشفيات في المدن والقرى المغربية قليلاً لا يتناسب مع عدد السكان، وأن عدد الأطباء كان قليلاً جداً، إذ كانت نسبة طبيب واحد لكل(20) ألف مواطن في المغرب، وهي نسبة غير كافية تماماً[1].

كان من نتائج قلة الأطباء والعناية الصحية، بسبب البرنامج المتعمد المقصود من الإدارة الفرنسية في المغرب، ازدياد حالة الفقر وأمراض سوء التغذية والتيفوئيد والحمّى التي فتكت بالمواطنين المغاربة، فقد ازدادت نسبة الوفيات أثناء الحرب عند الأطفال من (20-25%)[2].

أما عن الواقع الصحي في المنطقة التي يسكنها المستوطنون الفرنسيون فكان أفضل، فلم يتأثروا بظروف الحرب، إذ كانت الإدارة تهتم بالمستشفيات الخاصة بهم، وكان عدد الأطباء يتناسب مع نسبة المستوطنين الأوربيين والفرنسيين وكان ما يُصرف من الميزانية العامة للمستشفيات الفرنسية أكثر من المغربية[3].

وممّا يؤكد أن الواقع الصحي للجالية الأوربية كان أفضل منه عند المغاربة، أن الأمراض المعدية والأوبئة لم تنتشر بينهم إلا بنسبة قليلة، ولم يعانوا من نقص في التغذية، وكانت نتيجة ذلك أن قلّت نسبة الوفيات إلى 0,78% ونسبة الولادات كانت 26%، وإن هذه النسب تُفسر ازدهار الحياة الأوربية، وأهمية الوضع الاجتماعي لها عند الإدارة الفرنسية[4].

ويشير الكاتب الفرنسي جان سيمون في كتابه (المغرب في فترة المحنة)، أنه في الوقت الذي كان المغرب يعاني من المشاكل الصحية، والاجتماعية من جرّاء ضعف المستوى المعيشي للشعب، وكثرة الأمراض، والحالات المزرية لسكن العمال الكادحين،

(1) Jacoues Berque , Op.Cit., P. 331.

(2) Rene Gallissot , Op.Cit., P. 75.

(3) أحمد رمزي، المصدر السابق، ص50.

(4) نقلاً عن: آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص204.

والنقص في خدمات الصحة في المدن والأرياف، وقلة عدد الأطباء والممرضات، فإن المسؤولين الفرنسيين كانوا يميلون إلى بناء المرافق والأبنية الحكومية الضخمة، وربما كان ذلك لإبهار الزائرين والسوّاح الأجانب[1].

وللحد من خطر المجاعات والأوبئة، اتخذت الإدارة الفرنسية عدة إجراءات كان أهمها، العمل بنظام جديد لتوزيع المواد الغذائية،عرف بنظام التموين الذي عرفبــ (البون)، وهو نظام اقتضى تقنين المواد الأساسية وحصر الكميات الموزعة على الأشخاص، إلاّ أن هذا النظام لم يخفف من المشاكل الاجتماعية للمواطنين المغاربة نظراً لتلاعب التجار في نسب المواد الغذائية المحددة، فضلاً عن تجاوزات المتنفذين في الإدارة الفرنسية، واستغلال نفوذهم للتلاعب بكميات المواد الغذائية الموزعة على المواطنين[2].

تأثر قطاع التعليم في أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ قلّت أعداد الطلبة المغاربة في المدارس الابتدائية والثانوية، والجامعية، عام 1945 لم يكن عدد الأطفال المغاربة المسجلين في المدارس الابتدائية يتجاوز (41,490) طالباً، أما في المدارس الثانوية فقد كان (1,003) طالب، وكان عدد الخريجين من الطلاب المغاربة في الجامعات منذ فرض الحماية وإلى عام 1945(3 أطباء، 6 محامين، 6 مهندسين زراعيين)، وهي نتائج هزيلة تكشف عن تردي واقع التعليم الفرنسي في المغرب أثناء الحرب[3].

من ناحية أخرى استمرت الإدارة الفرنسية في سياستها العنصرية تجاه المواطنين المغاربة، فقد شددت من إجراءاتها في تقييد حرية الصحافة، واستمرار الاعتقالات التعسفية والأحكام بالسجن على الوطنيين، ومنع حرية التجوال داخل البلد، وأظهرت الإدارة عدم احترامها للحريات العامة، فضلاً عن عدم المساواة في التعامل بين المواطنين[4].

---

(1) Jean Et Simonne , Lacotiere, Magreb dans Laclamitae, paris, 1979, P. 67.

(2) Jean Et Simonne , Op.Cit., P. 69.

(3) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، ص27.

(4) Jean Et Simonne , Op.Cit., P. 69.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، إن تأثير الحرب العالمية الثانية على المواطنين المغاربة كان كبيراً في كل نواحي الحياة الاجتماعية، وانعكست الأوضاع الاقتصادية السيئة وانتشار المجاعة وسوء التغذية على الواقع الصحي، إذ انتشرت الأوبئة والأمراض في المدن والقرى المغربية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات بين المغاربة، وتأثر التعليم أيضاً، إذ انخفضت نسبة المتعلمين بشكل كبير في المغرب، وكان تأثير الحرب على المستوطنين الأوربيين والفرنسيين طفيفاً جداً أثناء مدة الحرب، نتيجةً لسياسة التمييز العنصري التي مارستها الإدارة الفرنسية، إذ واصلت اهتمامها بتقديم الخدمات للجالية الأوربية في كل المجالات الاجتماعية، في حين أهملت أبناء المغرب وقامت بتجنيد عدد كبير منهم للالتحاق بالجيش الفرنسي في الحرب التي لم يكن فيها للمغاربة أي مكسب.

المبحث الثالث

موقف الإدارة الفرنسية من لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء بريطانيا

كان لنزول القوات الأمريكية في أرض المغرب في الثامن من تشرين الثاني 1942 أثر في استمرار السلطان محمد الخامس والوطنيين المغاربة بمساندتهم للحلفاء، إذ كانوا يعتقدون بمساعدة الأمريكيين لهم في تحقيق طموحاتهم بالاستقلال والتحرر، ولهذا السبب حين نزلت القوات الأمريكية على الأراضي المغربية، قامت قوات الجنرال نوجيس بمقاومتها، وطلب السلطان محمد الخامس وقف القتال موضحاً:" **أنه لن يسمح بأنّ تتحول المغرب إلى ميدان حرب، فإذا كان الجنرال يريد محاربتهم فليحاربهم في عرض البحار**"[1].

إلا أنّ الجنرال نوجيس رفض طلب السلطان وقاوم نزول القوات الأمريكية مدة ثلاثة أيام تكبدت قواته أفظع الخسائر البشرية والمادية، وكان يظن أنّ القوات التي نزلت بشاطئ المغرب كتيبة واحدة، ولكن سرعان ما ظهرت الحقيقة، وهي أن قوات الحلفاء كانت كبيرة معززة بكل أنواع العتاد الثقيل وبأسطول حربي كبير[2].

كانت نظرة الوطنيين المغاربة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأنها مساندة لحرية الشعوب واستقلالها، وذلك بعد إعلان مبادئ ولسن الأربعة عشر عام 1918، وبعد

---

(1) نقلاً عن: كفاح كاظم الخزعلي، تطور مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب، ص292؛ رابطة الدفاع عن مراكش، صوت مراكش، القاهرة، 1945، ص4؛ أحمد عسة، المصدر السابق، ص228.

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص240.

دخولها الحرب اتجهت الأنظار إليها لأن مصير الحرب ستقرره الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كذلك كانت بريطانيا في رأي المغاربة صديقاً يستحق التأييد، فقبل عام 1912 كانت المستورد الرئيس للمنتجات المغربية، وكانت أهم مصدر للسلع التي يحتاجها المغاربة، وقد استمرت العلاقات الودية بين البلدين على الرغم من الاتفاق الفرنسي البريطاني عام 1904 الذي قيل إن بريطانيا"باعت به مراكش لفرنسا"[2] مقابل إطلاق يدها في مصر[3].

وممّا زاد من تمسّك الوطنيين المغاربة بالحلفاء إعلان ميثاق الأطلسي[4]، عقب اجتماع الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت)[5] Franklin Rosevelt، برئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل)[6] Winston Churchil في آب 1941.

---

(3) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص261.

(1) وليام هويسنطن، المصدر السابق، ص287.

(2) المصدر نفسه، ص287.

(3) ميثاق الأطلسي: هو التصريح المشترك الذي صدر في 12 آب 1941 عن روزفلت وتشرشل اللذين أكدا أن بلديهما لا يرغبان في القيام بعمليات توسعية ويحترمان حق الشعوب في اختيار نظام الحكم الذي يلائمهما ويتمنيان عودة السيادة والاستقلال لكل الشعوب التي حُرمت منها بالقوة. ينظر: رمضان لاوند، الحرب العالمية الثانية، بيروت، 1977، ص117.

(4) فرانكلين روزفلت: الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في نيويورك عام 1888، انضم إلى الحزب الديمقراطي عام 1910، في عام 1928 أصبح حاكماً لنيويورك، أنتُخب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 1933، كان له دور كبير في الحرب العالمية الثانية، توفي عام 1945.

The New Encyclopedia Britannia ,Micro Paedfa London , 1986 , Vol-10, PP. 172-173.

(5) ونستون تشرشل (1874-1965): ولد في حي بينكغهايم في بريطانيا، يُعد أهم الزعماء في التاريخ البريطاني والعالمي الحديث، شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا عام 1940، واستمر فيه أثناء

قـام الأمريكـان بعـد مـدة قـصيرة مـن نـزول قـواتهم في المغـرب بتوزيـع كميـات مـن الحليـب والمنسوجات القطنية للمغاربة للتخفيف من الضائقة الاقتصادية التي سببتها الحرب العالميـة الثانيـة عـلى المغرب[1]، فكان ذلك دافعاً مهماً للوطنيين المغاربة لتحديد موقفهم من الإنزال الأمريكي، فقد وصـف عبـد اللـه الجراري أحد الوطنين المغاربة الإنزال الأمريكي بأنه رحمة مـن الـسماء بقولـه:" **كانـت تلـك الحملـة الهجومية من طرف الدولة الأمريكية على هذا الجزء من أفريقيا الشمالية (المغـرب العـربي) كرحمـة مـن اللـه، وسعت ما كان قد ضاق به المغاربة ذرعاً، من انتشار الجوع والعرى، ومـا نـشأ عـنهما مـن ويـلات فجلبت الحكومة المحالفة لفرنسا كميات كبيرة وأطنان من الحبوب والحليب والسكر والقهـوة والـصابون والفواكه والخضر، وجعل الناس يطوفون في الأسواق وبيدهم اذرع وأمتار من الثياب على اختلاف ألوانها، بعدما استعمل الناس كضرورة ستروا بها أنفسهم دفعاً للعرى وميلانه**"[2].

وأشار علال الفاسي بأنّ الإنزال الأمريكي أوجد لدى المغاربة حالة من الاطمئنان إزاء محاولات التوسـع الأسباني والاستعمار الألماني لمنطقتهم، ودفـع الـوطنيين المغاربـة للوقـوف بقـوة إزاء سياسـة الإدارة الفرنـسية، وكان دافعاً للحزب الوطني لإعادة تنظيم صـفوفه، وإصـداره لمجلـة رسـالة المغـرب التـي تُعبّر عـن اتجاهـه وموقفه من الحرب[3]، ويبدو أن الإنزال الأمريكي رفع معنويات عدد من الوطنين، وجعلهم يُدركون أن مـصير

الحرب العالمية الثانية، خسر في انتخابات عـام 1945، وأخيراً تقاعـد في = =عـام1955، تـوفي عـام 1965. محمـد يوسـف إبراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عـام 1945، دار تموز للطباعـة والنـشر، دمـشق، 2012، ص22؛

Michael Makovsky , Churchill's Prom ised Land , London a New Repubilc Book , 2007.

(1) نقلاً عن: كفاح كاظم الخزعلي، تطور مصالح الولايات المتحدة في المغرب، ص294.

(2) عبد اللـه الجراري، المصدر السابق، ص118.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص232.

المغرب لم يعد منوطاً بفرنسا، وإنما صار يتعلق بشكل خاص بكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

ومن جهة أخرى فقد بدت فرنسا بجيشها ومعداتها ضعيفة أمام قوة الجيش الأمريكي، وضاع في أعين المغاربة ما تبقى لها من هيبة بعد هزيمتها أمام المانيا، فانفتح أمام السلطان محمد الخامس وقادة الحركة الوطنية شيء من الحرية، وأصبح باستطاعتهم الاتصال بالضباط الاميركان من دون وساطة المقيم العام[2].

رأى أحمد بلفريج أحد قادة الحركة الوطنية البارزين أن الوقت حان لتنظيم خطة سياسية داخل التراب المغربي لإسناد القوات الأمريكية في المغرب والتعاون معها[3].

يتضح من الآراء السابقة لعدد من الوطنيين المغاربة إنهم علّقوا آمالاً على الأمريكيين، في إمكانية مساعدتهم على تحقيق الاستقلال لبلادهم، فكان ذلك دافعاً لهم للاتصال بهم عن طريق السلطان أو الحركة الوطنية بهدف كسب تأييدهم لقضيتهم والاستفادة منهم كعنصر ضغط على فرنسا في مطالبهم الاستقلالية.

في خضم تلك التطورات عقد قادة دول الحلفاء مؤتمراً في قرية(أنفا) التي تبعد ثمانية كيلومترات عن مدينة الدار البيضاء في كانون الثاني 1943، لمناقشة القضايا المتعلقة بالعمليات الحربية والتنسيق بين الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل لتنظيم خطة العمليات الحربية ضد دول المحور[4].

وعلى هامش هذا المؤتمر عُقد لقاء بين الرئيس الأمريكي روزفلت والسلطان محمد الخامس في 22 كانون الثاني 1943، وكان لهذا اللقاء تأثيره الكبير على المغاربة من جهة، والفرنسيين من جهة أخرى، وحضر هذا المؤتمر كل من تشرشل رئيس الوزراء البريطاني،

---

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص264.

(2) Julien, Op.Cit,p18.

(3) محمد الرشيد ملين، نضال ملك، الرباط، د.ت، ج2، ص19-20.

(4) رمضان لاوند، المصدر السابق، ص340.

وضم اللقاء روبرت ميرفي(Robert Murphy) الممثل الخاص للرئيس الأمريكي في المغرب، والأمير حسن ابن السلطان[1]، وإليوت روزفلت(Elliott Roosevelt) ابن الرئيس الأمريكي، ومحمد المقري الصدر الأعظم[2].

شكّل ذلك اللقاء صدمة لفرنسا وحلفائها لأنّ الرئيس الأمريكي روزفلت حرص على مقابلة السلطان محمد الخامس بدون حضور المقيم الفرنسي[3]، وكانت فرنسا تأمل أن يتصل الحلفاء بالمقيم العام الفرنسي الجنرال نوجيس لأنّه مندوب السلطان في الشؤون الخارجية حسب معاهدة الحماية لعام 1912[4].

شكل لقاء السلطان مع الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل أهمية كبيرة للمغرب، إذ للمرة الأولى يجري السلطان المغربي محادثات مع زعماء دول كبرى بشأن استقلال بلاده وحقه في تقرير مصيره، ومما ورد في اللقاء المذكور أن محمد المعمري مترجم السلطان قال:" **إنَّ سيدي محمد بن يوسف عرض قضية استقلال المغرب مع الرئيس روزفلت، وتمنى أنَّ لا ينسى الحلفاء مكافأة المغرب على ما بذله من جهود**

---

(1) الأمير حسن: ولد في 9 تموز 1929 في القصر الملكي في الرباط، عُني به والده عناية كبيرة، في عام 1951 حصل على شهادة في القانون في معهد الرباط للدراسات القانونية، في عام 1952 حصل على شهادة الدبلوم العالي في القانون، بويع ملكاً على المغرب بعد وفاة والده في 26 تشرين الثاني 1961. للمزيد من التفاصيل ينظر: هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005، ص14.

(2) كفاح كاظم الخزعلي، تطور مصالح الولايات المتحدة في المغرب، ص259-260.

(3) Garl Brown , The United States and The Magreb ,The Middle east Tournal , Vol-30 , Summer , 1976 , P.288.

(4) عبد الوهاب عبد العزيز أبو خمرة، المصدر السابق، ص111؛ عبد الله بن أحمد الحقيل، المصدر السابق، ص260.

حربية بإعادة سيادته إليه"، وأضاف المعمري:" **إن الرئيس الأمريكي أجابه بأنَّ طموح المغرب لاستعادة حريته أمر معقول، وأنَّ مكافأة الحلفاء له واجب"**[1].

اتسم موقف الإدارة الفرنسية بالقلق من لقاء السلطان محمد الخامس مع روزفلت، وحاول الجنرال نوجيس الاتصال بالأمريكان لإقناعهم بضرورة حضوره مع السلطان في هذا اللقاء، بحجة أن فرنسا هي المسؤولة عن سياسة المغرب الخارجية، وأن المقيم العام هو حلقة الوصل بين السلطان والأجانب، فأجابه الأمريكان بأنّ الولايات المتحدة هي المسيطرة الآن على المغرب، والمسؤولة عن سياسة فرنسا نفسها[2].

كان الدافع من وراء مقابلة الرئيس الأمريكي روزفلت للسلطان محمد الخامس هو لإبلاغه أنّ المغرب يقع ضمن الإستراتيجية الأمريكية، وعدَّ روزفلت المغرب نقطة وثوب على أوربا، وهذا ما يوضح مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء القواعد العسكرية في المغرب منذ ذلك الوقت[3].

وذكر إليوت روزفلت، أنّ الحوار بين الطرفين دار بشأن مصادر الثروات الطبيعية في منطقة الاستعمار الفرنسي والإمكانات المتوفرة لتطويرها، وتم التطرق إلى أساليب رفع مستوى المعيشة للمغاربة مع التأكيد على ضرورة بقاء ثروة البلاد داخل حدودها، وأشار

---

(1) نقلاً عن: أحمد عسة، المصدر السابق، ص221-222.

(2) المصدر نفسه، ص223.

(3) يرجع الاهتمام الأمريكي بالمغرب إلى السنوات الأولى من استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1776، عندما اعترف سلطان المغرب سيدي محمد بن عبدالله بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1786 وقع البلدان في مراكش معاهدة سلام وصداقة لمدة خمسين عاماً. ينظر: سمر رحيم نعمة جبار الخزاعي، العلاقات المغربية- الأمريكية 1956-1991، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003، ص117.

إليوت بأنّ السلطان عبّر عن رغبته الكبيرة للحصول على أكبر مساعدة ممكنة من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتوفير مستوى صحي وعصري لبلاده[1].

وأوضح الرئيس روزفلت للسلطان محمد الخامس:" **ومن أجل تنفيذ هذا، فأنّ عليك أن لا تسمح بالمصالح الخارجية أن تحصل على امتيازات من شانها استغلال الثروات الوطنية في بلادك**"[2]، فأيد السلطان وجهة نظره، وعبر عن رأيه بأنّه يريد تطوير ثروات بلاده، ولكنه يأسف لعدم وجود علماء ومهندسين ومدربين وفنيين يمكن الاعتماد عليهم في تطوير المشاريع الاستثمارية النافعة، ولمّحَ له الرئيس الأمريكي روزفلت بأنّ العلماء والمهندسين المغاربة بإمكانهم أن يتلقوا تدريباً في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وفق برنامج يُعد لهذا الغرض ويُتفق عليه[3].

وفي ختام اللقاء قدّم السلطان محمد الخامس هدية للرئيس الأمريكي عبارة عن خنجر من الذهب، وبالمقابل قدّم روزفلت صورة ضمّن إطار فضي هدية إلى السلطان[4].

وصف الحسن الثاني اللقاء قائلاً:" **كان لقاء (أنفا) القاعدة التي يمكن أن ننطلق منها معلنين إيماننا بحقنا، بيد أن أحداً ممّن يعنيهم الأمر لم يرغب في أن يُنصت إلينا**"[5]، وأضاف قائلاً:" **ولم يمر وقت طويل حتى أدركنا أن روزفلت وتشرشل لم يكن همهما في**

---

(1) نقلاً عن: أحمد حسن الباقوري وآخرون، مغرب الاحتلال الفرنسي، دار المعارف للطباعة، القاهرة، د.ت، ص138.

(2) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص140؛ Garl Bromn , Op.Cit., P.290

(3) عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى اليوم، المجلد العاشر، الرباط، 1989، ص206.

(4) المصدر نفسه، ص207.

(5) محمود ولد الشيخ سيدنا، الحسن الثاني ملك التحدي، دار نشر المعرفة، الرباط، د.ت، ص51.

اللقاء الذي أجرياه في كانون الثاني 1943 **تحرير المغرب من الاستعمار الفرنسي، وإنما كان هدفهما تجنيد المغرب لغرض إلحاق الهزيمة بدول المحور"**[1].

أكد علال الفاسي هذا الأمر قائلاً:" **وقد بدّل الرئيس الأمريكي وعده للسلطان حينما اجتمع به في الدار البيضاء بتقدير موقف المملكة الشريفية ومساعدتها على نيل حقوقها بعد النصر، ولكن تلك الوعود لم تجد أي وفاءٍ لا من أمريكا ولا من بقية الحلفاء"**[2].

وتعددت آراء المؤرخين بشأن لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل، فعلّق المؤرخ روم لاندو على اللقاء ومدى تأثيره على السلطان بالقول:" **لأول مرة في تاريخ حكمه تحدث محمد الخامس حديث الند للند بدون رقابة فرنسية إلى سياسي أجنبي كبير، فاجتماعاته التي تمت سابقاً بالممثلين الأجانب إنما كانت قليلة، وكانت تجري تحت الرقابة الفرنسية، ومع أن كل شيء كان يعرفه روزفلت كان يدعوه إلى التفاؤل من اجتماعه معه فإنّ ما تم فاق أمله كثيراً، فان السلطان بطبيعة الحال عدَّ اجتماعه مع الرئيس الأمريكي حدثاً كبير الأهمية بالنسبة لحياة بلاده"**[3]، وأشار المؤرخ لاندو أيضاً بأنّ اهتمام الرئيس روزفلت بالمغرب كان يرتكز على أسس قوية ولم يكن مجرّد مجاملة دبلوماسية وإن وعوده لم تكن محض كلام عام يسهل نسيانه[4].

أنّ تعليقات روم لاندو المذكور آنفاً، تمثل وجهة النظر الأجنبية الموالية للحلفاء، والمسخّرة لإبراز الدور الأمريكي، وإظهار شخصية الرئيس روزفلت بأنّه داعية للتحرر.

---

(1) نقلاً عن: محمود ولد الشيخ سيدنا، المصدر السابق، ص51-52.

(2) نقلاً عن: علال الفاسي، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، طنجة، د.ت، ص140.

(3) نقلاً عن: روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص251.

(4) نقلاً عن: روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب إلى يوم وفاته، ترجمة ليلى أبو زيد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979، ص21.

فيما علّق الدكتور صلاح العقاد على اللقاء بأنّ مقابلة السلطان محمد الخامس للرئيس الأمريكي دون وساطة المقيم العام كما تقضي بذلك معاهدة الحماية، جعل الفرنسيون يعدون ذلك دليلاً على أن السياسة الأمريكية ستؤيد فيما بعد مطالب المغرب الوطنية، وأضاف قائلاً:" **لا يُستبعد أن يكون روزفلت قد تحول فعلاً إلى تلك الفكرة على ما يبدو ومن تصريحه للأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي آنذاك، أثناء مقابلة معه بعد لقائه مع السلطان المغربي عام** 1943 **الذي أظهر فيه عن عطفه على مطالب المغرب الوطنية واستعداده لتأييدها**"، واستدرك العقاد كلامه السابق بالقول:" **حتى لو عاش روزفلت ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أن تناصب فرنسا العداء من أجل المغرب**"[1].

كذلك علّق الجنرال شارل ديغول رئيس حكومة الإنقاذ الوطني على لقاء الرئيس الأمريكي والسلطان المغربي بالقول:"**علمت أن الرئيس روزفلت استقبل على مائدة العشاء سلطان المغرب ليخوض معه في حديث لا ينسجم وإطار الحماية الفرنسية**"[2].

وأشار ديغول في تحليله لشخصية السلطان محمد الخامس، بأنه كان لا يخفي طموحه بأنّ يكون على رأس بلاده بمسيرتها نحو التقدم والاستقلال في يوم من الأيام، وكان على استعداد للاتفاق مع كل من يساعده على القيام بهذا الدور وضد أولئك الذين يقفون في طريق تحقيق هذا الطموح، فمن جهة كان معجباً بفرنسا مؤمناً بنهوضها من جديد موالياً لها، ومن جهة أخرى متأثر بطروحات الرئيس الأمريكي روزفلت في مؤتمر الدار البيضاء[3].

---

(1) نقلاً عن: صلاح العقاد، المغرب والحرب العالمية الثانية، القاهرة، 1966، ص34-35.

(2) نقلاً عن: شارل ديغول، مذكرات الحرب– الوحدة 1942-1944، ترجمة عبد اللطيف شرارة، بيروت، 1969، ص118.

(3) نقلاً عن: شارل ديغول، المصدر السابق، ص178-179.

يبدو أن تعليق ديغول المذكور آنفاً غير دقيق لأنّ السلطان محمد الخامس كان ينظر إلى فرنسا كدولة محتلة لبلده ويعدها مسيطرة بشكل تام على مقدراتها بموجب معاهدة الحماية عام 1912، وأنه مُقيد، ولا يتمكن من عمل أي شيء سوى الخضوع للقرارات الفرنسية لهذا كان يتحين الفرصة للتخلص من السيطرة الفرنسية، وكان مؤمناً بأنه لا يتمكن من تحقيق أهدافه لوحده، لذلك اندفع إلى التقرب إلى الأمريكان لكسبهم إلى جانبه.

أما المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان فقد أوضح بشأن تأثير اللقاء بين روزفلت والسلطان على الحركة الوطنية المغربية بالقول:" **قد حملت مثل هذه الوعود المتكررة من قبل الحلفاء النخبة المغربية على الاعتقاد بأنها اقتربت من الهدف، ولذلك عدّت وفاة الرئيس روزفلت في نيسان** 1945 **بمثابة حِداد قومي**"[1].

عدَّ المؤرخ السوفيتي فويليكوف لقاء الرئيس الأمريكي روزفلت مع السلطان محمد الخامس محاولة إغراء بمنافع التعاون الأمريكي- المغربي، وفاتحه لتغلغل الرأسمال الأمريكي في المغرب، ويدعم هذا الرأي ما أورده إليوت روزفلت بخصوص العروض التي طرحها والده على السلطان بشأن تدريب المهندسين والفنيين المغاربة في الجامعات الأمريكية وإسهام الشركات الأمريكية في العمليات الاستثمارية للموارد المغربية، ولاسيما النفط[2].

بعد دراستنا للآراء السابقة بشأن لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت يتضح، أن الوعود التي أطلقها الرئيس الأمريكي لم تكن سوى مناورة هدفها الأساس كسب المغاربة وتضليلهم، للمحافظة على وضع الحلفاء في الحرب، وعدم الإخلال بالمجهود الحربي في منطقة تمتاز بموقعها الإستراتيجي المهم كونها مركزاً وقاعدةً للانطلاق نحو أوربا.

---

(1) نقلاً عن: شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص376.

(2) نقلاً عن: كفاح كاظم الخزعلي، تطور مصالح الولايات المتحدة في المغرب، ص303-304.

أبدت الإدارة الفرنسية امتعاضها من لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت والوعود التي قطعها الرئيس الأمريكي للسلطان[1]، وحذّر المقيم العام الفرنسي نوجيس من خطر التدخل الأمريكي حين التقى بـ جيمس رايفس تتاليدز Jatmes Rives Chitds القائم بالأعمال الأمريكي في طنجة، وكان أشد المتعاطفين مع الإدارة الفرنسية قائلاً:" **إن المغرب شديد الميل للولايات المتحدة الأمريكية، لكننا سنقاوم كل هجوم، وأرجوا أن تُثيروا انتباه حكومتكم لذلك**"[2].

أشار المقيم العام نوجيس أيضاً عند لقائه بروبرت مورفي الممثل الخاص للرئيس الأمريكي في المغرب قائلاً:" **إن تدخل الحلفاء من شأنه أن يُطيح بالأوضاع الفرنسية في المغرب، لأن الأهالي قد يستفيدوا من الظروف ويهاجموا الفرنسيين، وربما القوات النازلة أيضاً، ممّا سيؤدي إلى الفوضى التي لن تكون في صالح أحد**"[3].

أنّ تصريحات نوجيس المذكور آنفاً تبين مدى قلق الإدارة الفرنسية من التدخل الأمريكي في المغرب، الأمر الذي جعلها تُشدّد من سياستها القمعية تجاه الحركة الوطنية المغربية.

عام 1943 تحولت السلطة الفعلية في المغرب العربي إلى الجنرال ديغول، وذلك حينما أصبح رئيساً لحكومة الإنقاذ الوطني الفرنسية في الجزائر، ولم يغير ديغول شيئاً من سياسة حكومة فيشي الاستبدادية نحو مراكش[4]، فقام بعزل الجنرال نوجيس من

---

(1) محمد العلمي، المصدر السابق، ص54.

(2) نقلاً عن: وليام هويسنطن، المصدر السابق، ص321.

(3) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص321-322.

(4) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص368.

منصبه وتعيين الجنرال غابريال بيو (Gabriel Buw)[1]، الذي عمل مندوباً سامياً لفرنسا في سوريا ولبنان قبل الحرب، وقام بتعطيل دستور هذين البلدين[2].

وفي ضوء ما تقدّم، نجد أن لقاء السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل حقق نتائج إيجابية لصالح دول الحلفاء، وذلك بكسب المغاربة إلى جانبهم في الحرب، وتسخير موارد المغرب وإمكانياتهم العسكرية لصالحهم، وكان من نتائج هذا اللقاء أن جعل السلطان وقادة الحركة الوطنية يوقنون بعدم جدوى التعلق بوعود القوى الخارجية، ولابد من التصميم الذاتي لنيل حقوقهم، وكان هذا عاملاً مهماً في تطور فكر الحركة الوطنية من الفكر الإصلاحي إلى فكرة المطالبة باستقلال المغرب والتوجه صوب المقاومة الوطنية لمواجهة المحتل الفرنسي .

---

(2) جابريال بيو: هو المقيم السابع لفرنسا في المغرب، تولى منصبه في 5 حزيران 1943، وكان قد اقتدى بالجنرال نوجيس في الطاعة لحكومة فيشي، وكان من أشد المعارضين للحركة الوطنية المغربية، فقام باعتقال عدد من قادة الحركة الوطنية، وقمعه التظاهرات الجماهيرية، أُقيل من منصبه في 30 آذار 1946. أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص416-417.

(3) وليام هويسنطن، المصدر السابق، ص356.

المبحث الرابع

موقف الإدارة الفرنسية من الحركة الاستقلالية في المغرب

1945-1939

أسهمت عوامل عديدة في تبلور فكر الحركة الوطنية وتحولها من حركة تطالب بالإصلاح إلى حركة تطالب باستقلال المغرب وتخلصه من السيطرة الفرنسية، ومن بين أبرز هذه العوامل: أولاً: هزيمة فرنسا أمام ألمانيا عام 1940 والشعارات التي كانت تنطلق من الإذاعات المختلفة في العالم عن حق الشعوب في تقرير مصيرها[1]، وثانياً: نزول القوات الأمريكية في المغرب، واجتماع السلطان محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي روزفلت عام 1943، ثالثاً: تأثر قادة الحركة الوطنية بما تضمنه ميثاق الأطلسي من حق الشعوب في اختيار نظام الحكم كل ذلك أسهم في تطور فكرة الاستقلال بدلاً من المطالبة بالإصلاح، فأصبحت قضية الاستقلال الوطني لديهم في مقدمة المطالب[2].

ومن العوامل المهمة لظهور الحركة الاستقلالية تأكد السلطان محمد الخامس، والوطنيين المغاربة بأن الوعود التي أطلقها الرئيس الأمريكي والحلفاء لهم عند مشاركتهم بالحرب إلى جانب الحلفاء كانت غير مجدية، ممّا جعلهم يصممون على الاعتماد على أنفسهم في تحقيق الاستقلال[3].

---

(1) أمحمد مالكي، المصدر السابق، ص408؛ نقولا زيادة، سياسة فرنسا في المغرب، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد (31)، 1982، ص182.

(2) كفاح كاظم الخزعلي، تطور مصالح الولايات المتحدة في المغرب، ص293؛ نبيه الأصفهاني، المصدر السابق، ص90.

(3) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي- عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، دار المغرب الإسلامي، بيروت،2005، ص343.

كان للمؤثرات الخارجية كدخول العراق عصبة الأمم عام 1932، والمعاهدة البريطانية المصرية عام 1936[1]، وموقف الحركة الاستقلالية في سوريا ولبنان إزاء الأساليب التي اتبعتها إدارة الانتداب الفرنسي في القطرين مدة الأربعينيات، أثرٌ في ترسيخ الفكرة الاستقلالية في أذهان قادة الحركة الوطنية المغربية[2].

ومهما يكن من الأمر فإن موقف الإدارة الفرنسية المتصلب من الحركة الوطنية، جعلها تُدرك عدم فائدة أسلوبها الإصلاحي المهادن مع الإدارة الفرنسية، وبأنه لابد لها من المواجهة معها، وأنه لا يمكن تحقيق أية إصلاحات في المغرب مع بقاء السيطرة الفرنسية[3].

من هنا تبلور الاتجاه الاستقلالي، ورأت الحركة الوطنية المغربية ضرورة المطالبة بالاستقلال أولاً وبالاندماج ثانياً، فبعد أن كان شعارها نيل الاستقلال عن طريق الإصلاح، أصبح هدفها نيل الإصلاح عن طريق الاستقلال[4].

بدأ قادة الحزب الوطني بإجراء اتصالات سرية مع السلطان محمد الخامس، وعُقدَ اجتماع سري في شهر أيار 1943 بين السلطان وخمسة من قادة الحزب هم: أحمد بلفريج وعمر عبد الجليل ومحمد اليزيدي ومحمد غازي ومحمد الفاسي في مخبأ خاص داخل القصر الملكي، واتفق الطرفان في ذلك الاجتماع على العمل بسرية، واستشارة كل منهما الآخر في أي عمل أو نشاط يُراد القيام به[5].

استمرت بعد ذلك الاتصالات بين السلطان وقادة الحزب الوطني، وأوضح أبو بكر القادري طبيعة هذه الاتصالات قائلاً:" **كان نوع من التجاوب الكلي بيننا، وكأن**

(1) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، 1970، ص42.

(2) نجيب الارمنازي، سورية من الاحتلال إلى الجلاء، بيروت، 1973، ص143-144.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص245.

(4) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي، ص56.

(5) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص271.

اتفاقنا معه مثل ما نتفق في اللجنة التنفيذية، فلم يكن هناك تحفظ بيننا وبينه، وأثناء مدة إعداد مشروع الوثيقة كان يعرض عليه ليعطي رأيه فيه، وذلك في سرية تامة»[1].

أكد الكاتب الانكليزي دوجلاس أشفورد، أنه عن طريق اتصالات الوطنيين بالسلطان كانوا يعرفون رد الفعل والسياسة التي يسير عليها المقيم العام الفرنسي[2].

وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا موقف السلطان المؤيد لمشروع وثيقة الاستقلال والتقارب الذي حصل مع الحركة الوطنية.

بعد أن حصل قادة الحركة الوطنية على تأييد السلطان، عُرضت الوثيقة عليه واتفق معه على تحديد موعد تقديمها في صباح يوم 11 كانون الثاني 1944[3].

وفي اليوم نفسه توجهت ثلاثة وفود لتقديم الوثيقة، توجّه الوفد الأول برئاسة أحمد بلفريج إلى القصر الملكي لتقديم الوثيقة إلى السلطان، أما الوفد الثاني فقد توجّه إلى الإدارة الفرنسية وكان برئاسة عمر عبد الجليل، في حين توجّه الوفد الثالث إلى القنصليتين الأمريكية والبريطانية[4]، وترأسه المهدي بن بركه[5].

---

(1) نقلاً عن: كفاح الخزعلي حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص62.

(2) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص81.

(3) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص276-277؛ عبد الفتاح مصطفى الخزرجي، المصدر السابق، ص50.

(4) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص368.

(5) المهدي بن بركه: ولد في الرباط عام 1920، كان أبوه تاجراً صغيراً، بدأ دراسته في المسجد قبل أن يدخل المدرسة، كان متفوقاً في التاريخ والرياضيات والعلوم واللغة الفرنسية، أعتُقل = بن بركه من قبل الإدارة الفرنسية بعد تظاهرات كانون الثاني 1944، وكان أصغر الموقعين على وثيقة الاستقلال، بعد خروجه من السجن عام 1945 عُين مديراً إدارياً للجنة التنفيذية لحزب الاستقلال، أدى دوراً بارزاً في الاتصالات التي تمت مع الأوساط الفرنسية المساندة لاستقلال المغرب، تعرّض لعملية اغتيال في باريس يوم 29 تشرين الأول 1965. يُنظر: خلف عبيد محمود الدليمي، المهدي بن بركه ودوره الفكري والسياسي في المغرب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010.

أعلن عن وثيقة الاستقلال بشكل نهائي في مؤتمر انعقد في مدينة الرباط في يوم 11 كانون الثاني 1944، وعُدَّ اليوم الذي أُعلنت فيه وثيقة الاستقلال بشكل رسمي يوم إعلان تأسيس حزب الاستقلال[1].

حــدَّدَ عــدد مــن المـؤرخين الأجانـب شـهر كـانون الأول مـن عـام 1943 تاريخـاً رسـمياً لتأسـيس حزب الاستقلال[2]، في حين أكدت أغلب المصادر المغربية والعربية أنّ الحزب تأسـس يـوم 11 كـانون الثـاني 1944[3].

يبدو ممّا تقدم، أن المصادر العربية هي الأدق في ذكر تاريخ تأسيس الحزب، لأن المـدة بـين عـامي 1943-1944 كانت مدة تهيئة وبشكل سري لتنظيم تأسيس الحـزب، وكسب التأييـد عـلى المـستوى المحـلي والدولي، وكان على الحزب أن يحتفظ بالسر ليفاجئ الإدارة الفرنسية بهذا الطلب.

ضم حزب الاستقلال عدداً كبيراً من الوطنيين المغاربة في الشمال والجنوب، وانتُخب علال الفاسي رئيساً له، مع انه كان منفياً في الغابون، وأحمـد بلفـريج أمينـاً عامـاً للحـزب، وأصدر الحزب جريدتي (العلم والاستقلال)[4].

بلغ عدد الأشخاص الموقعين على وثيقة الاستقلال التـي قـدمها الحـزب أكـثر مـن (60) شخصاً من الوطنيين البارزين في المغرب، وهم: أحمد بلفـريج، والمهـدي بـن بركـه،

---

(1) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص246.

(2) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص80؛ جوليان، المصدر السابق، ص379.

(3) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب، ص345؛ علال الفاسي، الحركات الاسـتقلالية، ص248؛ محمـد بـن عبـد السلام بن عبود، تاريخ المغرب، دار الطباعة المغربية، ط2، تطـوان، 1957، ج2، ص116؛ محمـود صـالح الكـروي، الفكـر السياسي لحزب الاستقلال، ص35.

(4) علال الفاسي، نداء القاهرة، المطبعة التعاونية، الرباط، 1959، ص33-34.

ومحمد اليزيدي، وعبد الكبير بن مهدي الفاسي[1]، كما وقعّها عدد من الأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين[2].

كان حزب الاستقلال أول من أطلق تسمية(الملك) على محمد الخامس بدلاً من تسمية(السلطان) حتى تم تبنيها رسمياً في 11 كانون الثاني 1944، وحظيت التسمية الجديدة بقبول محمد الخامس، الذي كان يُظهر ميلاً صريحاً لإقامة حكم ملكي دستوري بعد نيل الاستقلال[3].

تضمنت وثيقة الاستقلال مطالب عدّة أهمها[4]:-

1- استقلال المغرب في حدودها الكاملة بقيادة السلطان محمد الخامس.

2- الالتماس من السلطان السعي لدى الدول الأجنبية التي يهمها الأمر للاعتراف بهذا الاستقلال، ووضع اتفاقيات تُحدد ما للأجانب من مصالح مشروعة.

3- المطالبة بانضمام المغرب إلى الدول الموقعة على ميثاق الأطلسي.

4- أن يُشرف السلطان محمد الخامس على حركة الإصلاح الذي يتوقف عليه تقدم المغرب في الداخل، وإحداث نظام سياسي شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية بالمشرق العربي يحفظ حقوق جميع طبقات الشعب ويحدد واجبات الجميع، وأيد السلطان محمد الخامس ما جاء في وثيقة الاستقلال وباركه، وتبنّى بنفسه هذا العمل التاريخي المهم[5].

---

(1) حزب الاستقلال، قائمة الشرف تراجم الموقعين على وثيقة الاستقلال 11 كانون الثاني 1944، لجنة الإعلام والنشر، 1988، ص 11.

(2) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص86.

(3) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص52.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص249-250.

(5) محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي، ص36.

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من الحركة الاستقلالية ومطالبها، فقد اتسم بالسلبية، والرفض لكل ما جاء في وثيقة الاستقلال، لذلك أرسلت الإدارة مندوبها للشؤون الخارجية رينيه ماسيغلي (Rene Massigli) إلى الرباط، فقابل السلطان محمد الخامس في 28 كانون الثاني 1944، وأبلغه بلهجة شديدة بأن ما قدّمه من مساعدة عسكرية لفرنسا هو نتيجةٌ لأفضال الأخيرة عليه، وأكد له بأن الجنرال ديغول يرفض أي تصور للاستقلال لأن المغرب مرتبط بفرنسا ارتباطاً لا ينفصم، ولا يمكن القيام بأي تغيير سياسي لأنّ معاهدة الحماية حددت بشكل نهائي الوضع القانوني للمغرب[1].

وإلى جانب ما انطوى عليه حديث (ماسيغلي) من ضغط على السلطان، فقد واجه محمد الخامس ضغطاً آخراً أشد من جانب المقيم العام (بيو) الذي بلغ حد الضغط عليه باعلان التبرؤ من حزب الاستقلال، والتصريح أمام وزرائه بأن كلمة الاستقلال يجب أن تزول من القلوب والأفواه، فضلاً عن إجباره على إقالة وزير العدل ومندوب التعليم في حكومة المخزن اللذين تعاونا مع حزب الاستقلال[2].

كان لطلب المقيم العام الفرنسي المذكور أثر مهم في نفس السلطان، فقد بقي هذا الطلب يحز في نفسه، إلا أنه كان يتعاطف مع الحركة الوطنية، ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف بين السلطان محمد الخامس، والإدارة الفرنسية[3].

كانت الإدارة الفرنسية أثناء المدة من 11-19 كانون الثاني 1944 تهيئ مستلزمات المواجهة مع حزب الاستقلال في محاولة منها لتحويله عن فكرة الاستقلال، وتوجيهه نحو المطالب الإصلاحية[4].

---

(1) ماجد محمد جواد، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب 1908-1970، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2011، ص40-41.

(2) Bernard , Stephen , Op.Cit., P. 24.

(3) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص60.

(4) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص293.

ومن أجل تنفيذ مخططها لإضعاف حزب الاستقلال بدأت الإدارة الفرنسية باختلاق الذرائع لتحقيق أهدافها، فقد سارعت في يوم 22 كانون الثاني 1944 إلى توجيه تهمة الاتصال بالألمان لجميع قيادات حزب الاستقلال[1].

وبعد أن ألصقت الإدارة الفرنسية هذه التهمة التي لم يكن لها أساس، فإنها قامت بحملة اعتقالات واسعة شملت جميع الموقعين على وثيقة الاستقلال، وحكمت على عدد منهم بالنفي، وعلى عدد آخر بالسجن[2].

اعتقلت السلطات الفرنسية (600) عضو من أعضاء حزب الاستقلال وحكمت على (450) عضواً منهم بالسجن، من بينهم أعضاء اللجنة التنفيذية أحمد بلفريج ومحمد اليزيدي، اللذان أُلقيا القبض عليهم في 28 كانون الثاني 1944[3].

وعلى الرغم من إيعاز الإدارة الفرنسية إلى الصحف ومحطات الإذاعة بعدم ذكر اسم حزب الاستقلال، وحضر الإشارة له نهائياً، ومع ذلك لم تتمكن من كتمان خبر اعتقال قادته وملاكاته، فانتشر الخبر في كل المدن المغربية[4].

أدت الاعتقالات التي قامت بها الإدارة الفرنسية للوطنيين إلى قيام تظاهرات وإضرابات في يوم 29 كانون الثاني 1944 عمّت غالبية المدن المغربية، ولاسيما الرباط

---

(1) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص82؛ كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي، ص91-92.

(2) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص267.

(3) علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية 1945-2000، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص199.

(4) سراب جبار خورشيد، التطورات السياسية والاقتصادية في المملكة المغربية (1956-1991)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 2004، ص32.

والدار البيضاء وسلا وازرو ووجده[1]، وطوّق المتظاهرون مقر الصدر الأعظم (رئيس الحكومة) وهم يهتفون بالمطالبة بإطلاق سراح أحمد بلفريج ومحمد اليزيدي[2]، وأدى الاستقلاليون الدور الرئيس في توجيه وقيادة التظاهرة التي عجزت الشرطة ورجال الأمن الفرنسيين عن السيطرة عليها، وأمام هذه الإضرابات والتظاهرات الشعبية العنيفة اضطرت الإدارة الفرنسية إلى إطلاق سراح محمد اليزيدي، ونفي أحمد بلفريج إلى جزيرة كورسيكا[3].

مع استمرار التظاهرات المؤيدة لحزب الاستقلال والمندّدة بسياسة الإدارة الفرنسية، قامت السلطات الفرنسية بتطويق مدينة الرباط التي استمرت الانتفاضة فيها، وأعلنت الأحكام العرفية[4]، ومن ثم باشرت الإدارة بحملة تفتيش واعتقالات ضد المتظاهرين، بعد أنْ وجهت قوة كبيرة قامت بإطلاق النار على المتظاهرين ممّا أدى إلى سقوط عدد من الضحايا بلغ عددهم 6 شهداء وستون جريحاً، في حين تكبد الفرنسيون أربعة قتلى[5].

أما مدينة فاس فكانت الانتفاضة فيها أوسع من المناطق الأخرى، إذ أعلنت المدينة الإضراب العام، واستمرت التظاهرات الاحتجاجية للتنديد باعتقال القادة الوطنيين والمناداة بالاستقلال لمدة أسبوعين[6]، واتخذ الوطنيون من جوامع المدينة ملاذاً من

---

(1) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص370؛ شفيق عبد الرزاق السامرائي، المصدر السابق، ص16.

(2) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص260؛ عبد الله إبراهيم، تأملات في رصد الحركة الوطنية المغربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (186)، 1994، ص90.

(3) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص269.

(4) أمحمد مالكي، المصدر السابق، ص415.

(5) علي محافظة، المصدر السابق، ص199.

(6) Bernard , Op.Cit., P. 25.

رصاص القوات الفرنسية، وسقط في تلك الانتفاضة أكثر من 60 شهيداً وأعداد كبيرة من الجرحى[1].

ومع كل ذلك قامت الإدارة الفرنسية باتباع أساليب جديدة، فضلاً عن أساليبها المعهودة للقضاء على التظاهرات، منها فرض العقوبات الجماعية وقطع التيار الكهربائي عن السكان ليلاً[2]، وتحويل مجرى الماء الذي تتزود منه المدينة، وتوقيف عوائل الوطنيين المعتقلين، وكذلك استعمال التعذيب الجسدي، وسحب خطوط الهاتف عن دور الوطنين[3]، ومحاصرة الجيش للأحياء الشعبية، واعتقال عدد من العلماء من جامع القرويين يوم 1 شباط 1944، وهدَّدَ الحاكم العسكري الفرنسي للمدينة الجنرال لويس سوفرين (Louis Soffren) بقصف المدينة، والتعرض للأماكن المقدسة، ممّا اضطر الوطنيين إلى الخضوع للسلطات الفرنسية[4]، وفي 8 شباط جرى اعتقال (300) من المتظاهرين الذين تجمعوا في مسجد الرصيف بفاس[5].

وكان لشدة الإجراءات التي قامت بها الإدارة الفرنسية ضد الوطنيين المغاربة، والنجاح الذي حققته في قمع الانتفاضة الوطنية، واعتقال وتصفية عدد منهم [6] أثر في تعميق الوعي الوطني ضد الحماية الفرنسية بشكل كبير، وأصبحت مدن فاس والرباط وسلا معاقل لحزب الاستقلال الذي امتدت تنظيماته إلى جميع أرجاء البلاد بما فيها مناطق البربر[7].

---

(1) شارل اندريه جوليان، المصدر السابق، ص382.

(2) Rozette, Les parties politique Marocains, Colin, paris, 1955,p160.

(3) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص263.

(4) علي محافظة، المصدر السابق، ص199.

(5) أمحمد مالكي، المصدر السابق، ص416.

(6) دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص82-83.

(7) شارل اندريه جوليان، المصدر السابق، ص282؛ عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص64.

وفي الوقت الذي تعمقت فيه الخلافات بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس، فقد ازداد التقارب بين السلطان وحزب الاستقلال، بعد أنّ أصبح السلطان على قناعة بأنه لا بديل له لحل مسألتي مصير البلاد، ومستقبل عرشه غير التحالف مع الحركة الوطنية لتحقيق الاستقلال[1].

إن انتفاضة كانون الثاني 1944 دفعت الإدارة الفرنسية إلى طرح مجموعة برامج إصلاحية لامتصاص السخط الجماهيري للوطنيين الذي اختلف عما سبقه، فقد أصبحت مطالبهم بالاستقلال بدلاً من الإصلاح[2]، وفي 15 آذار 1944 قرر المقيم العام الفرنسي (غبريال بيو) تأليف أربعة لجان من ذوي الاختصاصات لاقتراح الإصلاحات الضرورية في مجالات (الإدارة العامة، التعليم، العدل، الزراعة والاقتصاد)[3]، وادعى (بيو) بأنه يرغب في تطوير مؤسسات الدولة وتهيئة المغاربة لإدارتها، والاهتمام بالحالة الاقتصادية، ولاسيما القطاع الزراعي لأنّه المصدر الرئيس للنشاط الاقتصادي للمغاربة[4].

وفي الميدان الإداري قرر (بيو) المساواة بين الفرنسيين والمغاربة في الوظائف، وفي التعليم، وقرر استمرار اللغة الفرنسية بجانب اللغة العربية، وتأسيس عدد من المدارس الابتدائية، وقبول المغاربة المسلمين في المدارس الثانوية الفرنسية[5]،فضلاً عن برنامج الإصلاحات هذا، قامت سلطات الإدارة بإطلاق سراح(387) سجيناً بفاس في 14 تموز 1945 للتخفيف من حدة التوتر عند الوطنيين المغاربة[6].

---

(21) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص271؛ شفيق عبد الرزاق السامرائي، حزب الاستقلال المغربي، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد (8)، 1990، ص18.

(2) Bernard , Op.Cit., P. 24.

(3) شارل اندريه جوليان، المصدر السابق، ص384.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص270.

(5) Rozette, Op.Cit.,p161.

(6) Bernard , Op.Cit., P. 25.

ومع إجراء الإصلاحات الطفيفة التي قامت بها الإدارة الفرنسية، إلا أن حزب الاستقلال استمر بانتقاد البرنامج الإصلاحي، وأكد في مذكرة رفعها إلى المقيم العام الفرنسي (بيو) في 1 كانون الأول 1944 رفضه لها، لأنها لم تكن إلا امتداداً للبرامج الإصلاحية التي طرحتها الإدارة الفرنسية سابقاً التي لا تتفق مع طموحات الوطنيين المغاربة في التحرر والسيادة[1].

كشف (بيو) عن حقيقة مقصده من هذه الإصلاحات في خطابه الذي ألقاه للجزائر في آب 1945 أمام لجنة شمال أفريقيا، إذ بيّن أن نظام الحماية ما كان له أن يستقر حتى الآن إلّا بعد أن عرفت فرنسا كيف تفرض إرادتها[2].

صرّح بيو في خطابه قائلاً:"**ها نحن نرى السلطان يتظاهر بأنه وحده الحاكم، والوطنيون يريدون التخلص من فرنسا، أمام هؤلاء يجب التخلي عن محاولات القهر التدريجي، وتحويل مراكش بقوة إلى ضيعة فرنسية حقيقية وقاعدة من قواعد الإمبراطورية**"، وأضاف:" **ينبغي أن لا نفسح المجال للأكثرية أن تقف في صف السلطان الذي هو طاغية صغير وطامع في المال والمجد الذي لا يتصف بالصرامة والشجاعة، ويقف إلى جانب جماعة من حملة الشهادات الجامعية ذوي الطرابيش، البعيدين عن الجماهير العاجزين عن فهمهما، بخلاف كوادرنا من الفرنسيين، وإنما يجب أن تقف في صف الشعب المراكشي كله، فهو الذي يجب إشراكه في الوجود الفرنسي، وذلك بربط تطوره ونموه الاجتماعي بهذا الوجود**"[3].

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول، إن المشاريع الإصلاحية التي تقدمت بها الإدارة الفرنسية كانت تهدف إلى ربط الشعب المغربي بالاستعمار الفرنسي، وإضعاف الحركة الوطنية الاستقلالية في المغرب في محاولة لتخليها عن هدفها الأساسي في تحقيق الاستقلال

---

(1) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي، ص104.

(2) علي محافظة، المصدر السابق، ص199-200.

(3) نقلاً عن: علي محافظة، المصدر السابق، ص200.

التام لبلدهم، وبالتالي تحقيق التبعية السياسية والاقتصادية لفرنسا، إلا أن الإدارة الفرنسية لم تتمكن من تحقيق أهدافها، فقد تعمّقت الفكرة الاستقلالية لدى الوطنيين المغاربة ولدى الشعب المغربي، وفي الوقت الذي تعمّقت فيه الخلافات بين السلطان محمد الخامس والإدارة، ازداد التقارب بين الوطنيين المغاربة والسلطان الذي سيكون له دور كبير في تحقيق الاستقلال.

الفصل الثالث

الإدارة الفرنسية في المغرب بعد الحرب العالمية الثانية

1953-1946

المبحث الأول

الإدارة الفرنسية في المجالات العامة

كان للحرب العالمية الثانية تأثيرات كبيرة على المغرب في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي المجال السياسي أسفرت الحرب عن ازدياد نشاط الحركة الوطنية في المغرب[1]، فأصبحت تُطالب بالاستقلال التام للمغرب بعد أن كانت تُطالب بالإصلاح، وازداد التقارب بين الوطنيين المغاربة والسلطان محمد الخامس الذي كان له دور مهم في النضال الوطني من أجل الاستقلال[2].

أما الأوضاع الاقتصادية فقد استمرت بالتدني في كل مكونات الاقتصاد المغربي، ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق:-

أولاً : الزراعة

عدت الزراعة المصدر الرئيس لمعيشة السكان في المغرب، إذ عمل أكثر من 70% في الزراعة[3]، وبقي واقع الزراعة على ما كان عليه في سنوات الحرب العالمية الثانية نتيجةً لاستمرار الجفاف حتى بعد نهايتها، فقد تميزت المدة من 1947-1950 بقلة سقوط الأمطار، وعدم انتظامها، فضلاً عن موجات الجراد وارتفاع درجات الحرارة والصقيع، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية على المردود الفلاحي، ففي شهر أيار 1949 تعرضت المزروعات إلى رياح قوية تسببت في تدمير عدة محاصيل، ففي الرباط دمرت محاصيل مساحة من الأرض قدّرت بنحو 120 هكتاراً مزروعة بالحبوب

---

(1) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص274.

(2) أحمد عسة، المصدر السابق، ص235.

(3) يسري الجوهري، شمال أفريقيا، ط6، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1980، ص212.

وكـان لـهـا أثـر سـلبـي كـبر عـلى المـردود الفلاحـي، واستـمـرت ظـاهــرة المجاعـة وانتـشار الأوبئـة، ولاسيما في المناطق الريفية المغربية[1].

تأثرت تربية الحيوانات هي الأخرى بالظروف المناخية مع كانت أنها تُشكّل أهمية كبيرة للدخل لعدد كبير مـن المغاربـة، وأدى الجفـاف وقلـة سـقوط الأمطـار إلى تراجـع أعـداد الماشـية ولاسـيما الأبقـار والأغنام[2]، نتيجةً لقلة المراعي وعدم اهتمام الإدارة الفرنسية بـالثروة الحيوانيـة في المغـرب، فـضلاً عـن أنّ المستوطنين الفرنسيين والأوربيين لم يكن لديهم اهتمام بتربية الحيوانات[3].

وفي محاولة للنهوض بالريف المغربي قامـت الإدارة الفرنـسية بوضـع برنـامج للإصلاحات في قطاع الزراعة، إذ أسست الإدارة مجلساً أعلى للاقتصاد الزراعي عام 1947[4]، وبالاستعانة بمهندسـين زراعيـين هـما (جاك بيرك Jack Berque) و(جوليان كولو Julien Cuoleau)، وشرعت الإدارة ببرنـامج تحـديث الزراعـة القـائم على أساس المزارع الجماعية، وتوفير بعض التجهيزات كالسكن والمستوصف والمدرسة للفلاحين[5].

غير أن تجربة تحديث الزراعة التي تبنتها الإدارة الفرنسية، كان مـصيرها الفـشل بـسبب معارضـة المستوطنين الفرنسيين الذين كانوا يخشون مزاحمة الفلاحين المغاربة لهم عـلى صـعيدي الإنتـاج والتجهيـز، وعارض الفلاحون المغاربة أيضاً عملية التحديث، وكانوا يرون فيها وسيلة لحرمانهم من أراضيهم، وتحويلها إلى ملكيات خاصة للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين ويتحولـون هـم لأُجـراء في أراضـيهم بحـصة الربـع أو

---

(1) صالح شكاك، المغرب العميق ورديغة الكبرى 1873-1956 مساهمة في دراسة تـاريخ الجهات في المغـرب المعـاصر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2010، ص325.

(2) البير عياش، المصدر السابق، ص276.

(3) Renc , Gallissot , Op.Cit., P. 93.

(4) Brignon , Op.Cit., P.349.

(5) صالح شكاك، المصدر السابق، ص331.

الخمس من الإنتاج[1]، وكان إصلاح واقع الزراعة في المغرب يتطلب أيضاً عدداً كبيراً من الفنيين ولاسيما التقنيين الذين يوافقون على العيش والعمل في الريف المغربي، ومن العوامل التي أدت إلى فشل برنامج الإصلاحات في الزراعة إن الإدارة الفرنسية لم توفر الأموال اللازمة لتلك الإصلاحات، ولم تقدم الإدارة حلولاً لمشكلة المياه، إذ لم تتوسع بإقامة مشاريع أروائية، وبقيت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بدون استصلاح، كذلك فان التقدم في المجال الزراعي كان يسير بطيئاً في المغرب[2].

اهتمت الإدارة الفرنسية بالزراعة التسويقية في المغرب مثل الحمضيات والحنطة الليّنة التي كان يزرعها الفرنسيون، فقد توسعت زراعة هذه المحاصيل لأنها جذبت أعداداً كبيرة من المستوطنين الفرنسيين للعمل في زراعة تلك المحاصيل، وكان الحافز الأساسي لنمو زراعتها كونها تدخل في التجارة التصديرية، والتي كانت الحصة الأكبر فيها للمزارعين الفرنسيين، وبلغت الصادرات من هذه المحاصيل (750) ألف قنطار عام 1950، وبلغ إنتاج الخضراوات بكل أنواعها (800) ألف قنطار عام 1952، وشغلت المساحات المزروعة بالخضراوات، ولاسيما الطماطة والبطاطا (51,500) هكتار عام 1952، وكان ربع هذه المساحات ملكاً للأوربيين، وإن نحو 75% من أراضيهم كانت تُسقى بمشاريع إروائية تنفذها الإدارة الفرنسية[3].

إزاء ذلك بقيت الزراعة في المغرب تقليدية، إذ كان الفلاحون المغاربة يزرعون الحنطة الصلبة والشعير، وبلغت نسبة ما زرع من هذين المحصولين 90% عام 1950، وكانت نسبة الإنتاج قليلة جداً مقارنةً بالفواكه والخضراوات، فكان عائد هكتار واحد من الحمضيات يفوق عشرة أضعاف عائد هكتار واحد من الحبوب،

---

(1) Rene , Gallisot, Op.Cit., P. 93.

(2) Perroux Barre , Developpement , Croissance Progres , Maroc-Tunis, Boulevard des Capucines , Paris , 1959 , P. 137.

(3) Charles , E.Stewart , Op.Cit., P. 96.

وعائد هكتار واحد من الطماطة يفوق ثلاثين مرة عائد هكتار واحد من الحبوب[1].

هكذا نجد أن القطاع الزراعي الذي كان يُشكّل أهمية كبيرة في اقتصاد المغرب عانى من إهمال من الإدارة الفرنسية التي لم تبدِ اهتماماً بتطوير الزراعة المغربية عن طريق النهوض بالمشاريع الإروائية، وتدريب الفلاح المغربي على استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة، وبقي الفلاح المغربي يعتمد في زراعته على أنماط الزراعة القديمة، ممّا أدى إلى انخفاض مردوده الإنتاجي، وكانت إصلاحات الإدارة الفرنسية في مجال الزراعة جزئية وغير مستمرة الأمر الذي أدى إلى فشلها وبقاء الفلاح المغربي على ما هو عليه من الجهل والفقر والمرض.

كان للضرائب التي فرضتها الإدارة الفرنسية على الفلاحين المغاربة أثر في تدني المستوى المعيشي للفلاح المغربي، فقد استمرت الإدارة في فرض ضريبة الترتيب وبلغ ما يؤديه الفلاح المغربي عن الهكتار الواحد (652) فرنك عام 1948، وكان معدل ما يؤديه المعمّر عن الهكتار (553) فرنك في العام نفسه، وقد شكّل ذلك ظلماً كبيراً على الفلاح المغربي، نظراً للظروف التي كان يعمل فيها والمردود القليل الذي يحصل عليه مقارنةً بالمزارع الفرنسي[2].

وعلى الرغم من الإصلاحات الجزئية التي قامت بها الإدارة الفرنسية في المجال الزراعي، وتخفيض ضريبة الترتيب للفلاحين المغاربة منذ عام 1950 بنسبة 33% إلا أن الفلاحين المغاربة لم يستفيدوا من الإصلاحات لأنها كانت مكرّسة لخدمة المستوطنين الفرنسيين. أما الفلاحون المغاربة فاستمرت معاناتهم من البطالة والفقر، واضطر عدد كبير منهم نتيجة الظروف المعيشية الصعبة إلى ترك أراضيهم، والهجرة إلى المدن[3].

---

(1) Rene , Gallissot , Op.Cit., P. 94.

(2) حزب الاستقلال، المصدر السابق، ص120.

(3) Charles , E-Stewart, Op.Cit., P. 101.

ثانياً: الصناعة

عرف المغرب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تدفق رؤوس أموال مهمة، في إطار الوعي ببعض النتائج الاقتصادية التي حققها[1]، "مشروع مارشال"[2]، وحققت الاستثمارات الفرنسية معدلاً مرتفعاً من عام 1950، إذ بلغت خمسين مليون فرنك شهرياً مقابل عشرة ملايين فرنك من دول أخرى[3]، وكان من نتائج هذه الاستثمارات، أن أصبحت 55% من أسهم الشركات، التي يفوق رأس مالها 100 مليون فرنك بيد الفرنسيين، في حين سيطرت باقي الاستثمارات الأوربية على 35%، بينما لم يحتل باقي الأجانب سوى 5%، ولم تتجاوز الاستثمارات المغربية 5%[4].

وهكذا ارتفعت قيمة الاستثمارات في الميدان الصناعي من 4,8% للمدة ما بين 1939-1945 إلى 15,55% في المدة ما بين 1946-1953[5].

وكان من نتائج هذه الاستثمارات، أن عرف قطاع التعدين انتعاشاً كبيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ بلغت قيمة صادرات الفوسفات عام 1953 17,036 مليون فرنك وهو ما شكّل 18,5% من قيمة مجمل الصادرات المغربية[6]، وحققت الشركة

---

(1) صالح شكاك، المصدر السابق، ص378.

(2) مشروع مارشال: وهو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوربا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية ووزير الخارجية الأمريكي منذ كانون الأول 1947، وقد تألفت لجان بموجب هذا المشروع طالبت بسرعة تنفيذ الخطط والمشروعات الأمريكية على الإدارات الأوربية في المستعمرات الإفريقية بمعونة رؤوس الأموال والمساعدات الأمريكية. ينظر: سمر رحيم نعمة الخزاعي، المصدر السابق، ص118.

(3) البير عياش، المصدر السابق، ص193.

(4) Rene , Gallissot, Op.Cit., P. 143.

(5) F.Perroux et , R.Barre , Op.Cit., P. 139.

(6) البير عياش، المصدر السابق، ص200.

المغربية للمناجم والمواد الكيمياوية أرباحاً مهمة من عائدات الحديد، فبلغت أرباحها الصناعية عام 1951، (78) مليون فرنك، ثم وصلت إلى (114) مليون فرنك عام 1952، وازدادت أرباحها لتصل إلى (130) مليون فرنك عام 1953، وكان من انعكاسات هذه الأرباح أن انتقل رأس مال الشركة من (63) مليون فرنك عام 1948، إلى (157,500) مليون فرنك عام 1953[1].

ومع الأهمية المتزايدة للمعادن في حسابات الصادرات المغربية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يزد عدد الأفراد العاملين في التعدين على نحو كبير، وإن التوسع بالإنتاج جاء باستعمال المكننة الحديثة، وبلغ عدد العمال الذين انخرطوا في عملية استخراج المعادن (21) ألف عامل فقط من بين ثلاثة ملايين عامل مسجل في القوى العاملة عام 1952، وإن عُشر هؤلاء العمال من الأوربيين[2].

ومع كثرة الموارد والمعادن المهمة في المغرب كالنفط والحديد والفوسفات إلا أنّ الصناعات الثقيلة لم تتطور في المغرب، ويعود السبب إلى إهمال الإدارة الفرنسية لتلك الصناعات، إذ لم توفر رؤوس الأموال اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي في المغرب، ولم تقم بتطوير ظروف العيش عند المغاربة وتوفير الملاكات الفنية لتدريب العمال المغاربة[3].

ومثلما نشأت الزراعة المتنوعة على حساب الزراعة التقليدية في المغرب، فقد راجت الصناعة التي انتهجت النمط الأوربي لتعيق تقدم الصناعة التقليدية في المغرب[4].

إن أسباب بقاء الأشكال التقليدية في الصناعة المغربية تكمن في حفاظ المجتمع على الأنماط القديمة، وعدم انتقالها إلى الأنماط الجديدة في الصناعة، فلم توفر سلطات الحماية

---

(1) صالح شكاك، المصدر السابق، ص379.

(2) Charles , E.Stewart , Op.Cit., P. 125.

(3) يحيى ابن سليمان، نحن المغاربة مشاكل النمو بين التقليد والتجديد، دار الغرب الإسلامي، الدار البيضاء، 1985، ص243.

(4) Charles , E.Stewart , Op.Cit., P. 130.

للحرفيين المغاربة التقنيات اللازمة للتحول إلى الأشكال الجديدة في النظم الصناعية، وتجاهلت مشاكلهم[1].

إزاء ذلك تضررت الصناعات المغربية الخفيفة ولاسيما صناعة النسيج والأغذية والسمكرة، نتيجةً للاستيرادات الفرنسية الخاصة بالكماليات والسلع غير الضرورية، وانعدام سياسة حماية الإدارة الفرنسية للصناعات المغربية، فانخفضت أسعارها، وتعرض أصحاب الحرف في المغرب إلى البطالة وانخفاض مستواهم المعيشي[2].

أما عن أجور العاملين في القطاع الصناعي، فقد ارتفعت بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت أجرة العامل المغربي أثناء الحرب 1920 فرنك في السنة، وارتفعت الأجور للعمال في مناجم الحديد لتصل إلى 2838,000 فرنك بالسنة عام 1948، وارتفعت إلى 22341000 فرنك عام 1953[3]. وفي المقابل ارتفعت الأجور المخصصة للعمال الفرنسيين والأوربيين من 21135,000 فرنك في السنة إلى 182581000 فرنك في المدة نفسها، مع العلم أن العمال الأوربيين كانوا أقل عدداً من المغاربة إلا أنهم كانوا يسيطرون على أعمال التسيير كالإدارة والهندسة والميكانيك، فضلاً عن استفادتهم من امتيازات أخرى كالتعويضات والسكن[4]. إلا أن ارتفاع الأجور لم يحقق ما يطمح إليه العامل المغربي، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الأجور ارتفعت فيه النفقات إلى 50 -60% وأحياناً تصل إلى 100% في المدة ما بين 1946-1953[5].

هكذا نجد، أن الصناعات في المغرب بقيت متخلفة على الرغم من وجود مقومات تطورها، إذ يمتلك المغرب ثروة معدنية كبيرة وأيدي عاملة كثيرة، ويرجع سبب تخلف القطاع الصناعي إلى سياسة الإدارة الفرنسية التي أهملت الصناعات المغربية، إذ لم توفر

---

(1) يحيى ابن سليمان، المصدر السابق، ص244.

(2) F.Perroux et , R.Barre , Op.Cit., P. 140.

(3) Ibid., P.141.

(4) صالح شكاك، المصدر السابق، ص378.

(5) يحيى ابن سليمان، المصدر السابق، ص244.

الدعم المالي اللازم والكوادر الفنية لتدريب العمال المغاربة على الوسائل الحديثة للنهوض بالقطاع الصناعي، وتعرض العديد من الحرفيين المغاربة إلى البطالة نتيجةً لتدفق السلع والبضائع المستوردة من الخارج، وإقبال الناس على شرائها، وتراجع قيمة الصناعات الحرفية القديمة، إذ لم توفر الإدارة الفرنسية الحماية لتلك الصناعات، وتركت الحرفيين المغاربة يعيشون بمستوى متدنٍ من الفقر والبطالة.

ثالثاً: التجارة والمالية

كان من أبرز نتائج السياسة الاقتصادية الفرنسية، سيطرة فرنسا على كل مكونات الاقتصاد المغربي، وساعدها على ذلك استمرار تدفق المهاجرين الفرنسيين، وازدياد أهمية دورهم في الحياة الاقتصادية، وكذلك تدفق رؤوس الأموال الفرنسية لاستثمارها في المشاريع الكبرى[1].

وعلى الرغم من قلة المستوطنين الفرنسيين فإنهم كانوا يسيطرون على الزراعة الحديثة والصناعة الحديثة والتجارة الخارجية، ويستعملون سبعة أثمان نشاط النقل في

السكك الحديد والطرق ونصيبهم من الدخل القومي المغربي يفوق نصيب المغاربة، فضلاً عن العلاقات الوطيدة التي تربطهم بالإدارة الفرنسية في المغرب[2].

عانى المغرب من التبعية الاقتصادية لفرنسا في كل القطاعات بما فيها التجارة والمالية، إذ تحكمت الإدارة الفرنسية بالمبادلات التجارية، فكان المغرب يبيع المنتوجات الزراعية والمنجمية ذات الوزن الثقيل بقيمة منخفضة، ويشتري المنتوجات المرتفعة الثمن مثل المحروقات، والحديد الصلب، والمنتوجات المصنعة، ولذلك كان ميزان المدفوعات

---

(1) راشد البراوي، المصدر السابق، ص409.

(2) Rene , Gallissot, Op.Cit., P. 97.

التجاري يشهد عجزاً دائماً[1]، واحتلت فرنسا مكانة متقدمة جداً في تجارة المغرب، فبعد أن كان يحقق ثلث تجارته مع فرنسا عام 1938، أصبح يحقق الثلثين تقريباً عام 1952[2].

تأثر التجار المغاربة أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها بالجفاف الكبير الذي حل بالمغرب أثناء الموسم الزراعي للمدة ما بين 1949-1950، فضلاً عن السلوك الاستغلالي لشركات الاستيراد والتصدير الأوربية والفرنسية، ترافق ذلك مع تضرُرِ تجار الحبوب المغاربة نتيجةً لاستلامهم سلفاً مالية من المصدرين بالدار البيضاء فقاموا بدورهم بتوزيع تلك السلف على الفلاحين بقصد الحصول على الحبوب، إلا أن الجفاف جعل الفلاحين والتجار غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية، وكان بعض التجار ملزمين بأداء فاتورات بذمتهم مقابل ما اقتنوه من شاحنات، فاضطروا إلى عرض هذه الشاحنات للبيع، واضطر آخرون إلى بيع ممتلكاتهم العقارية من أراضٍ وبنايات حتى يتجنبوا الإفلاس التام[3].

بقيت الأوضاع في المغرب شبيهة بما كانت عليه أثناء سنوات الحرب العالمية الثانية، واستمر العمل بنظام التموين الذي فرضته الإدارة الفرنسية أثناء الحرب، وبقي عدد من المواطنين المغاربة لا يتمكنون من الحصول على احتياجاتهم من المواد الغذائية الأساسية إلا بتقديم بطاقة التموين، ولم تكن الحصص الموجودة للمواد الغذائية تفي بمتطلبات الحياة الضرورية من زيوت وسكّر وشاي، وكان الناس يقضون ساعات طويلة في انتظار الحصول على الفحم[4]، وكان محظوراً على بائعي اللبن أن يأتوا إلى الأحياء المغربية، ومن يريد شراء الحليب أو اللبن فعليه أن يذهب في كل مساء إلى الأحياء الأوربية[5].

---

(1) البير عياش، المصدر السابق، ص212.

(2) راشد البراوي، المصدر السابق، ص409.

(3) صالح شكاك، المصدر السابق، ص384-385.

(4) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ج3، ص282.

(5) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص337.

نمت السوق السوداء بشكل كبير عام 1947، وارتفعت أسعار المواد الغذائية الرئيسة، فقد ارتفع سعر كيلو السكّر إلى 25,98 فرنك بعد أن كان سعره 3,68 أثناء الحرب، وارتفاع سعر الشاي إلى 234,7 فرنك في العام نفسه[1].

نتيجةً لزيادة النفقات العامة للإدارة الفرنسية ولاسيما على احتياجات الفرنسيين والأوربيين، وإهمالها لاحتياجات الشعب المغربي، فقد أصاب الميزانية المغربية عجزاً كبيراً، وكانت الإدارة الفرنسية تستغل موارد المغرب المالية لتحقيق مصالحها السياسية[2].

إنّ السبب الأساسي في زيادة المصاريف واستمرار الخلل في الميزانية هو زيادة أعداد الموظفين لدى الإدارة الفرنسية، إذ كانوا يتقاضون أجورهم من الميزانية المغربية، ففي المدة من 1939-1950 ارتفع عدد الموظفين الفرنسيين من 19,145 إلى 41:40[3]، وبرّرت الإدارة الفرنسية هذا العمل بان هذا التطور طبيعي وضروري، لأن سير مختلف الإدارات واتساعها يستوجب الزيادة في عدد الموظفين، وادعت إن الزيادة جاءت نتيجةً لتقدم البلاد الاقتصادي والاجتماعي[4]، إلا أن هدف الإدارة الفرنسية الحقيقي من زيادة أعداد الموظفين كان لدعم الهجرة والاستيطان للفرنسيين والأوربيين لتكريس سيطرة الاستعمار على المغرب[5]، وتتضح لنا نوايا الإدارة الفرنسية تجاه المغرب، عن طريق توزيعها للوظائف الحكومية ففي المدة من 1950-1951 كانت حصة الفرنسيين في الوظائف العليا (91% بينما المغاربة 9% فقط)[6]، والوظائف الأساسية كانت النسبة (84%

---

(1) البير عياش، المصدر السابق، ص357.

(2) آسية بنعدادة، المصدر السابق، ص212.

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص283.

(4)Perroux Barre , Op.Cit., P. 142.

(5) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص310.

(6) نيقولا زيادة، العالم العربي المغرب، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد 21، 1982، ص180.

للفرنسيين مقابل 16% للمغاربة). أما الأعمال اليدوية فكان أغلب العاملين فيها من المغاربة (96% مغاربة و4% فرنسيين)[1].

وعام 1951 كانت موازنة المغرب على النحو الآتي 79% للإدارة الفرنسية، و19% موضوعة تحت تصرف المقيم العام الفرنسي، و2% فقط مخصصة للإدارة الوطنية[2].

وفي ضوء ما تقدم، نجد أن الإدارة الفرنسية كانت تسيطر على أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في المغرب، ومما يؤكد ذلك الموازنة المالية للمغرب لعام 1951، مما جعلها تتحكم في موارد البلد المالية التي كرّستها لتلبية احتياجات المستوطنين الفرنسيين والأوربيين من البضائع والسلع الكمالية التي استوردتها من الدول الأجنبية، وأهملت احتياجات المواطنين المغاربة الضرورية، وبقي الاقتصاد المغربي ضعيفاً نتيجةً لاستمرار تبعيته للاقتصاد الفرنسي، وسيطرة رؤوس الأموال الفرنسية والأجنبية على جميع المشاريع الاستثمارية في المغرب، وانعدام التنسيق والارتباط بين قطاعات الاقتصاد الرئيسة الزراعة والصناعة والتجارة.

رابعاً: التعليم والصحة والمجالات الثقافية

كان للأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشها المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها تأثير كبير على الأوضاع الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك فقد زاد عدد سكان المغرب ووصل عام 1952 إلى 8,700,000 ملايين حسب إحصائية ذلك العام[3]، إلاّ أنّه لم يصاحب تلك الزيادة تطور في الإنتاج، وازدادت الحالة المعاشية للسكان سوءاً، ممّا أدى إلى انتشار الجهل والفقر والمرض[4].

---

(1) Brignon , Op.Cit., P350.

(2) نيقولا زيادة، المصدر السابق، ص180-181.

(3) Brignon , Op.Cit., P370.

(4) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص327.

ففي مجال التعليم قامت الإدارة الفرنسية بعد نهاية الحرب وتقديم وثيقة الاستقلال في 11 كانون الثاني 1944، بزيادة نسبة القبول في المدارس الابتدائية، فبعد أن كان عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية المخصصة للمغاربة 41,490 تلميذاً عام 1945 زاد العدد ليصل إلى 144,535 تلميذاً عام 1950، ثم قفز إلى 210,018 عام 1953، أما فيما يتعلق بالمدارس الثانوية المخصصة للمغاربة فلم يكن مجموع الملتحقين بها يتعدى 1,003 تلميذاً عام 1945، ثم ارتفع هذا العدد ليصل إلى 2,771 تلميذاً عام 1950، وإلى أكثر من هذا العدد في السنوات اللاحقة[1].

وعلى الرغم ممّا ذكرنا من زيادة في عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية والثانوية إلا أنها لم تُلبِ حاجة الشعب المغربي للتعليم، فقد قُدِّرَ عدد البنين والبنات في سن الدراسة الابتدائية والثانوية في المغرب عام 1950 نحو 1,500,000 (سن 6-16 سنة) ولكن لم يحصل منهم على فرصة التعليم سوى 114,000، إذ كانت المدارس في المغرب قليلة سبع مدارس فقط، خمس للبنين واثنتين للبنات[2].

أما في المجال الصحي فلم يتغير واقع الشعب المغربي، فقد بقيت الأمراض والأوبئة تنتشر في المدن والقرى المغربية، نتيجةً لتفاقم حالات الفقر وسوء التغذية[3]، وسياسة الإدارة الفرنسية التي خصصت مبالغ قليلة جداً من الميزانية العامة للمستشفيات المغربية، فعام 1946، خصصت السلطات الفرنسية (30) مليون فرنك للمستشفيات الفرنسية، ولم يُخصص للمستشفيات المغربية سوى (1,800,000) فرنك فقط[4].

أدى قلة حصة الخدمات الصحية من الميزانية العامة إلى تراجع عدد الأطباء والممرضين في المغرب، فعام 1950 كان في المغرب طبيب واحد لكل 45,000 مغربي في

---

(1) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في دول المغرب العربي، ص28.

(2) نقولا زيادة، المصدر السابق، ص181.

(3) Rene , Gallissot, Op.Cit., P. 78.

(4) نقولا زيادة، المصدر السابق، ص181.

المدن. أما في الريف فقد كان هناك طبيب لكل 120,000 نسمة، وكانت حصة الخدمات الصحية 6% فقط من الموازنة[1].

أما في المجال الثقافي فقد استمرت الإدارة الفرنسية في سياستها القائمة على محاربة الثقافة العربية، إذ قامت الإدارة في تلك المدة بتقييد الحريات العامة في المغرب، كحرية العمل وحرية الصحافة، وأصدرت قراراً عام 1947 منعت فيه الاجتماعات العامة والخاصة، والتظاهرات إلا بإذن مسبق من السلطات العسكرية الفرنسية[2]، وكانت المدة ما بين 1948-1953 قد شملت أوج اتساع التعليم الفرنسي بالمغرب[3].

في الوقت الذي سمحت فيه الإدارة الفرنسية للعمال الفرنسيين بتأسيس النقابات ولهم الحق في الإشراف عليها وإدارتها، فإنها منعت العمال والفلاحين المغاربة من هذا الحق، إذ أنهم بقوا محرومين من كل حرية نقابية[4].

في ضوء ما تقدم يمكن القول، إن الأوضاع الاقتصادية السيئة التي مر بها المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية انعكست على الواقع الاجتماعي فكان لتدني المستوى المعاشي للمواطنين المغاربة تأثير كبير في انخفاض مستوى التعليم لدى المغاربة، وانتشار الأمراض والأوبئة في المدن والقرى المغربية بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجةً لسياسة التمييز العنصري للإدارة الفرنسية التي كرّست اهتمامها بالمستوطنين الفرنسيين، وقدمت لهم الخدمات الاجتماعية كافة، وخصّصت جزءاً كبيراً من الميزانية المغربية لتوفير خدمات التعليم والصحة وغيرها من الأمور الاجتماعية لهم، وأهملت الاحتياجات الأساسية للشعب المغربي.

---

(1) صالح شكاك، المصدر السابق، ص351.

(2) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص338.

(3) محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في دول المغرب العربي، ص28-29.

(4) ابتسام سلمان سعيد، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب، ص337.

المبحث الثاني

موقف الإدارة الفرنسية من التطورات السياسية في المغرب

أولاً: الموقف من تأسيس مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة شباط 1947.

بدأ النشاط السياسي للحركة الوطنية المغربية في المشرق العربي منذ ثلاثينيات القرن العشرين في القاهرة عن طريق الطلبة المغاربة الذين كانوا يدرسون في جامعة القاهرة الذين اتصلوا بالجمعيات الإسلامية والصحف العربية، للتعريف بقضيتهم والتشهير بسياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي[1].

بعد تأسيس جامعة الدول العربية في 22 آذار 1945[2]، واتخاذها من القاهرة مقراً لها، أعلنت الجامعة العربية اهتمامها بقضايا دول المغرب العربي، وأوضاع المغاربة عامة، نتيجةً لقناعتها بعمق الأواصر التي ربطت على الدوام مشرق الوطن العربي بمغربه،

---

(1) ضمياء عزيز مناور، مكتب المغرب العربي في القاهرة 1947-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، بغداد، 2007، ص94.

(2) تأسست الجامعة العربية على أثر الحرب العالمية الثانية لتكون رابطة توفق بين مختلف الدول العربية المستقلة وهي (مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية واليمن)، مع ضم فلسطين إليها نظراً لوضعها الخاص، أما فيما يخص الدول العربية الأخرى غير المستقلة ومنها دول المغرب العربي، فقد قرر ميثاق الجامعة العربية إشراكهم في لجان الجامعة. للمزيد ينظر: برهان غزال وجميل الشقيري، الأهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية، الأمانة العامة للجامعة، ط2، 1955، ص24.

واعتباراً لما نصَّ عليها ميثاقها التأسيسي[1]، فأصبحت أمل أبناء المغرب في تحررهم وتحقيق استقلالهم، ووصول صوت الحركة الوطنية المغربية إلى خارج بلاد المغرب[2].

تأثر الوطنيون المغاربة بقيام جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، وبالانتصار العظيم الذي حققه الشعبان السوري واللبناني على الاستعمار الفرنسي، وحصولهما على الاستقلال الكامل، وتحرر بلادهم من السيطرة الأجنبية[3].

كان تعيين الإدارة الفرنسية مقيماً جديداً لها في المغرب هو (أريك لابون Eiric Labonne)[4] في آذار 1946، بدلاً من المقيم (بيو)، مناسبة لزيادة النشاط الوطني للمغاربة، فقد وضع لابون مشاريع إصلاحية واسعة في الإدارة والتعليم، والاقتصاد، وقام بإطلاق سراح العديد من قادة الحركة الوطنية أبرزهم علال الفاسي وأحمد بلفريج ومحمد حسن الوزاني[5].

---

(1) أمحمد مالكي، في العلاقة بين المشرق والمغرب، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 72، حزيران، 1993، ص469.

(1) خيرية عبد الصاحب، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص175.

(2) يوسف جميل نعيسه، محاضرات في التاريخ المغربي المعاصر، ط3، منشورات جامعة دمشق، 1998، ص581-582.

(3) أريك لابون: هو المقيم الفرنسي الثامن في المغرب تسلم منصبه في آذار 1946، وتقدَّمَ بمشاريع إصلاحية، وهو من الاشتراكيين الفرنسيين الذين عُرفوا بدعوتهم إلى الإصلاح، كان إدارياً ودبلوماسياً وله خبرة في شؤون المغرب، فقد شغل سابقاً وظيفة سكرتير في الإقامة العامة في الرباط، أُقيل من منصبه في أيار عام 1947؛

R.G.D.F, N8801-001/3-2346,(From Paris,To Secretary of State Bigraphic Erik Labonn, April, 1946.

(4) عبد الوهاب عبد العزيز أبو خمره، المصدر السابق، ص30.

قدّمَ لابون مشروعاً إصلاحياً تضمن دمج المصالح الاقتصادية المغربية مع فرنسا تمهيداً لدخول المغرب في الاتحاد الفرنسي في 22 تموز 1946[1].

أكد المشروع على ضرورة إنشاء شركات برؤوس أموال مغربية مع اشتراك فرنسا في تنفيذ المشاريع كاستخراج المعادن، وفي شركات النقل والطيران[2]، ولم يتطرق (لابون) إلى استقلال المغرب، الأمر الذي جعل قادة الحركة الوطنية المغربية يرفضون كل إصلاحاته، واتهموه بتكريس سياسة فرنسا في الاستعمار، واستغلال موارد البلاد من فرنسا[3].

في ضوء تلك التطورات، ومن أجل تأكيد حضورهم بادر قادة الحركة الوطنية المغاربية في مصر بتأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة، ليكون منطلقاً لممارسة نشاطهم السياسي والإعلامي، وكان للجامعة العربية دور بارز في هذا المسعى، إذ ترأس السيد عبد الرحمن عزام[4]، الجلسة الأولى لمؤتمر المغرب العربي المنعقد في القاهرة للمدة

---

(1) الاتحاد الفرنسي: هو منظمة سياسية فرنسية تأسست عام 1946، هدفت إلى دمج المستعمرات الفرنسية بالوطن الأم فرنسا، وضم الاتحاد جميع الدوائر الفرنسية في المستعمرات في شمال أفريقيا وغيرها، واستمر العمل به إلى عام 1958 حين تم استبداله بـ(المجموعة الفرنسية French Community). ينظر:

Encyclopedia Americana a New York , 1967 , Vol12 , P. 75.

(2) جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ج4، ص1150-1151.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص322.

(4) عبد الرحمن عزام: من مواليد مصر 1894، تقلّد مناصب رفيعة منها انتخابه عضواً في مجلس النواب المصري عام 1924، ثم عُين وزيراً مفوضاً لمصر في العراق وإيران، وأفغانستان، وتركيا، ثم وزيراً للأوقاف المصرية عام 1939، وفي عام 1945 شغل منصب أول أمين عام للجامعة العربية، وكان من أعلام مصر المؤمنين بالوحدة العربية، توفي عام 1976. ينظر: ابتسام سعود عريبي الكوام، عبد الرحمن عزام و دوره السياسي والفكري حتى عام 1945" دراسة تاريخية "، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005.

من 15-22 شباط 1947، وألقى خطابا افتتاحياً أكد فيه على مكانة المغرب التاريخية[1]، وأشاد عبد الرحمن عزام بعمق الروابط التي تجمع مغرب الوطن العربي بمشرقه، وممّا جاء في خطابه قوله "..... **إن المغاربة هم الذين حملوا دعوة الإسلام إلى أوربا، ونحن نذكر بالفخر آثارهم في الأندلس وحضارتهم بها، وسعة الصدر التي امتازوا بها، فهم عماد هذه الأمة في الماضي، وهم عمادها في المستقبل، وقد نزلت بهم مصائب الاستعمار، فهم لذلك أحق الجميع بالعطف والتأييد، والجامعة التي هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية، ليست خادمة للأمم المستقلة وحدها بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ما تزال في قبضة الاستعمار وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي**"[2].

هكذا أن جامعة الدول العربية قد تعاطفت بشكل كبير مع الحركة الوطنية المغربية، وشكّل دعم الجامعة حافزاً كبيراً لدى المغاربة لتأسيس مكتب المغرب العربي.

تأسس مكتب المغرب العربي في 22 شباط 1947[3]، وكان يضم ثلاثة أقسام، القسم المغربي وأشرف عليه حزبا الاستقلال والإصلاح الوطني، والقسم التونسي بإشراف الحزب الحر الدستوري التونسي، والقسم الجزائري بإشراف حزب الشعب، وللمكتب مدير عام ينتخبه ممثلو هذه الأحزاب لمدة سنة، وله لجان فنية متعددة[4].

أما عن أهداف مكتب المغرب العربي فكان أهمها الآتي[5]:-

---

(1) أمحمد مالكي، في العلاقة بين المغرب والمشرق، ص471.

(2) نقلاً عن: الرشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981، ص66-67.

(3) مكتب المغرب العربي، مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة 1947، مطبعة المكتب الثقافي، الجيزة، 1947، ص31؛ أمحمد بن عبود وجاك كاني، مؤتمر المغرب العربي 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 25، حزيران، 1982، ص11.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص324.

(5) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، ص200؛ محمد عابد الجابري، فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، ص125.

1- الاستقلال الكامل لدول المغرب العربي الثلاث.

2- رفض الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي في أي شكل من أشكاله.

3- تعزيز الكفاح في الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال.

4- الاهتمام بنشر الحقائق عن الأوضاع في المغرب العربي عن طريق الصحافة، وتكوين لجنة دائمية من رجال الحركة الوطنية مهمتها توحيد الخطط، وتنسيق العمل والكفاح المشترك.

أقام مكتب المغرب العربي احتفالات عدة هدفها التعارف بين المغاربة والمشارقة، وألقيت فيه محاضرات، وعقدت المؤتمرات الصحفية[1]، ولاسيما التي عقدها الحبيب بورقيبة[2]، بمناسبة عودته من رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعبد الخالق الطريس[3] وعلال الفاسي بمناسبة قدومهما من المغرب[4].

---

(1) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال، ص141.

(2) الحبيب بورقيبة: ولد في عام 1903 في قرية المنستير في جنوب تونس، ودرس القانون في فرنسا، وعاد إلى تونس اشتغل بالمحاماة والصحافة ثم انضم إلى الحزب الدستوري التونسي في عام 1921، وما أن اختلف مع زعمائه حتى أنشأ الحزب الدستوري الجديد عام 1934 الذي طالب بإلغاء الحماية، وأصبح بورقيبة عضواً في لجنة تحرير المغرب العربي عام 1948، وانتخب رئيساً لتونس عام 1957، توفي عام 1987. ينظر: حسن زغير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي(1933-1987) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003.

(3) عبد الخالق الطريس، ولد في تطوان عام 1910، أكمل دراسته الثانوية فيها، وأكمل دراسته الجامعية في مصر، أسس حزب الإصلاح الوطني عام 1936، أيد وثيقة الاستقلال عام 1944، سافر إلى القاهرة عام 1945، وكان ينتقد السياسة الفرنسية، عاد من القاهرة عام 1945، وشغل مناصب منها عمله سفيراً في مدريد، أنتخب عن مدينة تطوان في عام 1963، توفي عام 1970. ينظر: محمد حمد دباش، عبد الخالق الطريس ودوره في الحركة الاستقلالية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2011.

(4) عبد الإله بلقزيز، حديث المغرب، حكم المشرق عن النهضة الفكرية في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 28، تشرين الأول، 1989، ص65.

وفي سياق نشاطه قام مكتب المغرب العربي بإيفاد أعضائه إلى العواصم العربية، فقد أوفد محمد بن عبود وعبد الكريم غلاب إلى لبنان لحضور المؤتمر الثقافي العربي المنعقد عام 1947[1]، وأشار عبد الكريم غلاب في مقالة رئيسة نشرتها صحيفة (العلم) الناطقة باسم حزب الاستقلال إلى أعمال ونتائج المؤتمر العربي الذي عُقد في لبنان، وكان لمشاركة المغرب فيه نقطة إيجابية، إذ تمكن المغرب من الحصول على قرارات مهمة تتعلق بالاهتمام بالمغرب وتاريخه وحضارته[2].

ومن الأعمال التي قام بها مكتب المغرب العربي إرسال عدد من المذكرات إلى جامعة الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية وأوربا بما فيها فرنسا واسبانيا وهيئة الأمم المتحدة، وتضمنت هذه المذكرات شرحاً للأوضاع في دول المغرب العربي الثلاث، وأساليب الاستعمار لفرنسا واسبانيا، ودعت تلك المذكرات الرأي العام العربي والعالمي إلى تأييد الدول المغربية في تحقيق مطامحها في الحرية والاستقلال[3].

كان من بين أبرز نشاطات مكتب المغرب العربي تحرير المناضل الوطني محمد عبد الكريم الخطابي من الأسر الفرنسي، وذلك عندما قررت فرنسا نقله من منفاه في جزيرة رينيون إلى مدينة (مرسيليا) في جنوب فرنسا[4].

قام (محمد بن عبود) رئيس الوفد المغربي بلجان الجامعة العربية بمهمة تحرير الأمير محمد عبد الكريم الخطابي، فحمل رسالة إلى السلطان فاروق طالباً منه لجوء الخطابي إلى مصر، فوافق عليها السلطان فاروق، ومنحته مصر حق اللجوء السياسي[5].

---

(1) عبد الإله بلقزيز، المصدر السابق، ص61.

(2) جريدة العلم، المغرب، العدد 324، 26 أيلول، 1947.

(3) الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص112.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص339.

(5) ابتسام سلمان، التطورات السياسية الداخلية في شمال المغرب، ص143.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن القاهرة أصبحت تضم عام 1947 أهم قادة الحركة الوطنية المغربية، وهم كل من محمد عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي وعبد الخالق الطريس والحبيب بو رقيبة والحبيب ثامر[1].

ومن نشاطات المكتب الأخرى تقديمه مساعدات مالية للطلبة المغاربة الوافدين للدراسة في الجامعات والمعاهد المصرية، والمتطوعين المغاربة للمشاركة في حرب فلسطين، فقدم المكتب مساعدات للمحتاجين منهم لمساعدتهم لتحقيق المهمة التي وفدوا لأجلها إلى القاهرة[2].

بعد نجاح مكتب المغرب العربي في تحرير الأمير الخطابي من الأسر ولجوئه إلى مصر، ارتأت الأحزاب السياسية المغربية تحقيق إحدى مقررات مؤتمر المغرب العربي المتمثلة بتكوين لجنة تنسيق للحركات الوطنية مهمتها توحيد الخطط، وتنسيق العمل لكفاح مشترك في دول المغرب العربي تتكون من قادة تلك الحركات، لذلك جرت المداولات والمناقشات بين تلك الأحزاب السياسية والأمير الخطابي، وكان نتيجتها تأسيس (لجنة تحرير المغرب العربي) التي أعلن عنها رسمياً في الخامس من كانون الثاني 1948[3]، وفي العاشر من أيار 1948 جرت انتخابات في اللجنة كان نتيجتها انتخاب علال الفاسي (أميناً عاماً) والحبيب ثامر أميناً للصندوق[4].

أكد ميثاق اللجنة الذي وقّع عليه جميع قادة الحركة الوطنية المغاربية على مبادئ عدة أهمها[5]:-

---

(1) ضمياء عزيز مناور، المصدر السابق، ص129.

(2) أمحمد بن عبود وجاك كاني، المصدر السابق، ص23.

(3) ابتسام سلمان سعيد، التطورات السياسية الداخلية في شمال المغرب، ص143.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص350.

(5) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص270؛ خيرية عبد الصاحب وادي، المصدر السابق، ص181-182.

1- المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيسير في حياته المستقبلية.

2- الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لدوله كافة.

3- حصول أي قطر من الدول الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية.

4- المغرب العربي جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة.

مارست لجنة تحرير المغرب العربي نشاطات سياسية عديدة تمثلت بتقديم مذكرات إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة بشأن القضية المغربية، وقامت باحتضان لجان الدفاع عن شمالي أفريقيا في دمشق وجمعية الدفاع عن المغرب في بيروت، ومن ناحية أخرى قام الأمير الخطابي بإرسال مبعوثين إلى المسؤولين العرب للحصول على تأييدهم التام للمغرب العربي في كفاحه لأجل الحرية والاستقلال[1].

إنَّ العلاقة بين مكتب المغرب العربي في القاهرة ولجنة تحرير المغرب العربي، علاقة وثيقة، نابعة من أن المكتب هو الأساس ومنه خرجت لجنة تحرير المغرب حسب مقررات مؤتمر المغرب العربي في القاهرة 15-22 شباط 1947، فالقرارات والبيانات التي تصدر كان يتشاور فيها أعضاء المكتب وأعضاء اللجنة الذين ينتمون إلى الأحزاب المغربية المُشكّل منها المكتب واللجنة، لذلك فان الهدف واحد هو استقلال المغرب العربي[2]، إلا أن وسيلة تحقيقه تختلف، فأعضاء مكتب المغرب العربي كانوا يرون أن العمل السياسي هو الوسيلة المناسبة لتحقيق الهدف، بينما رأت اللجنة وعلى رأسها الخطابي أنه لا يمكن تحقيق الاستقلال إلا بالعمل العسكري، فكانت هذه نقطة الخلاف بينهم[3].

---

(1) ابتسام سلمان سعيد، التطورات السياسية في شمالي المغرب، ص144.

(2) ضمياء عزيز مناور، المصدر السابق، ص 131-132.

(3) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، ص187؛ روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص335.

وبشأن الخلاف بين وجهتي نظر كل من المكتب واللجنة، أوضح عبد الكريم غلاب وجهة نظر المكتب بخصوص تصور الخطابي لأسلوب المواجهة مع الاستعمار بقوله: "**الخطابي كان رجلاً عسكرياً بالممارسة، وكان يؤمن بأنّ الاستعمار لا يمكن القضاء عليه إلاّ عن طريق الحرب، هذه فكرة مخلصة ونضالية ولكن الواقع والظروف تغيرت لأن نضاله كان في أوائل العشرينيات، ونحن في أواخر الأربعينيات، وأوائل الخمسينيات، فمن الصعب جداً تحقق هذه الفكرة، فكرة إعلان الحرب على فرنسا بنفس الوسائل أو ما يماثلها من الوسائل التي أعلن بها الحرب على اسبانيا وفرنسا عام 1921، للعودة إلى العمل العسكري إذاً، نحتاج إلى تأييد الجو السياسي، وتوعية الشعب أولاً ولابد من إعداد المناضلين وهذا شيء لا نختلف معه فيه، كنا نقول هذه القضية سيأتي وقتها، ولكن في الوقت الحاضر ليس بأيدينا سوى العمل السياسي، للتهيئة للعمل العسكري**"[1].

هكذا نجد أن الخلاف بين مكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي التي انبثقت عنه لم يكن عميقا، بل كان خلافاً بالوسائل وليس بالمبادئ والأهداف التي كانت متشابهة إلى حدٍ كبير، وأهم ما جاء فيها تحقيق الحرية والاستقلال لدول المغرب العربي كافة من سيطرة الاستعمار.

كان لتأسيس مكتب المغرب العربي ولجنة التحرير رد فعل عنيف من الإدارة الفرنسية[2]، فقد عقد الجنرال جوان[3] (Jeon)، اجتماعاً مع المقيم الاسباني في طنجة

---

(1) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص148.

(2) ضمياء عزيز مناور، المصدر السابق، ص132.

(3) جوان: ولد في مدينة عنابة في الجزائر عام 1899 من عائلة فرنسية مستوطنة في الجزائر، اتخذ من العسكرية مهنة له، أثبت جدارته في الحرب العالمية الأولى في القتال، وأُصيب بجرح في أثناء الحرب أفقدته ذراعه اليمنى، شارك في الحرب العالمية الثانية، في عام 1944 عُين رئيساً لأركان الحرب، عُين عام في شهر أيار 1947 مقيماً عاماً في المغرب، واتبع سياسة العنف تجاه قوى الحركة الوطنية المغربية. ينظر: روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، 327-330؛ . Bernard Stephen , Op.Cit., P. 68

يـوم 11 شـباط 1948 تحـت شـعار (الخـلاف بـين دولتينـا لا يخـدم إلا مـصلحة الـوطنيين المغاربة)[1].

كان من نتائج الاجتماع أن رفع المقيمان الفرنسي والاسباني تقريراً إلى حكومتيهما في مدريد وباريس يدعونهما إلى المواجهة مع الـوطنيين المغاربـة بكـل متطلباتهـا، وتطبيـق الأحكـام العرفيـة ضـدهم، ودعـم بالتدخل العسكري[2].

أعلن المقيم العالم الفرنسي (جـوان) عـن لائحـة مـن الإصـلاحات التـي تـضمنت الإسراع في تطبيـق مشروع الاتحاد الفرنسي، الذي حاولت فرنسا فرضه على المغرب وتونس، وقامت فرنسا أيضاً بإصدار دستور جديد للجزائـر عـام 1947 هـدف إلى عـزل الطبقـة المثقفـة عـن الـشعب الجزائـري، وإدماجهـا في العائلـة الفرنسية، للقضاء على آثار العروبة في تلك البلاد، وربطها مع فرنسا في كل الجوانـب الثقافيـة والاقتـصادية والاجتماعية[3]، وأرادت السلطات الفرنسية عن طريق إصدار القرارات المذكورة أن تجعل من دول المغـرب العربي أرضاً فرنسية يتجه سكانها إلى الغرب بدلاً من الـشرق، ويرتبطـون بالاتحـاد الفرنـسي بـدلاً مـن الجامعة العربية، إلا أن الوطنيين المغاربة رفضوا كل قرارات السلطات الفرنسية والمـشاريع الإصلاحية التـي قـدمتها الإدارة الفرنـسية عـن طريـق مقيمهـا (جـوان)، ولاسـيما مـشروع الاتحـاد الفرنـسي،

وبدأت لجنـة تحريـر المغـرب العـربي تمـارس نـشاطها الـسياسي بتقـديم المـذكرات للهيئـات العربيـة والدولية بيّنت فيها مساعي الاستعمار، وما يترتب عنها من مخاطر على أبناء المغرب العربي، كـما أنهـا طلب من الجامعة العربية العمل على نشر الثقافة العربيـة في بلـدان المغـرب العـربي، وأن تقـوم كـل

(1) ضمياء عزيز مناور، المصدر السابق، ص132.

(2) عبد الوهاب أبو خمره، المصدر السابق، ص159.

(3) ضمياء عزيز مناور، المصدر السابق، ص133.

دولة عربية بتقرير القواعد التي تضمن للطلبة المغاربة أن يلتحقوا بالجامعات العربية، وتذليل الصعوبات التي تصادفهم[1].

ونتيجةً لما قام به مكتب المغرب العربي، ولجنته في فضح سياسة فرنسا المحتلة أمام الرأي العربي والعالمي للحصول على تأييدهم في قضاياهم، فقد مارست الإدارة الفرنسية بعض الضغوط بصورة مباشرة على المكتب المغربي لشل نشاطه والقضاء عليه، أو بوساطة أعوانها عن طريق دس الجواسيس بين أعضاء المكتب المغربي ليتابعوا تحركاتهم[2]، وهذا ما أوضحته الرسالة التي بعثها يوسف الرويسي[3]، إلى الحبيب ثامر قائلاً: "**أود أن تستمر رسائلك في إطلاعي على سير الأعمال عندكم حتى أكون على علم، وتكون أعمالنا متناسقة في هذا الجو المليء بالمؤامرات والدسائس لمحاولة القضاء على النشاط الذي قامت به المكاتب في المشرق العربي، ولاسيما مكتب القاهرة، ذلك النشاط الذي كانت ترتعد له فرنسا، وتأكد أن فرنسا تعد حركة المقاومة في دول المغرب العربي قد أثقل مركزها إلى المشرق العربي، وأن المجال أصبح فسيحاً أمام هؤلاء الزعماء في الاتصال بدول عديدة، ولهذه الأسباب فقد تحولت نقطة المواجهة من جانب فرنسا لهذه الحركة من المغرب إلى المشرق الذي أصبح مقر القيادة المغربية ومركز التنظيم المسلح**

---

(1) الرشيد إدريس، المصدر السابق، ص75-76.

(2) عبد الجليل التميمي، رسائل جديدة للمرحوم يوسف الرويسي، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 27، 1982، ص312.

(3) يوسف الرويسي: مناضل تونسي ولد في بلدة قاش عام 1907، وانتخب لعضوية المجلس المالي في مؤتمر قصر هلال عام 1934، تعرض للاعتقال من سلطات الحماية الفرنسية في أيلول 1934، أُفرج عنه عام 1936 بعد وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، تعرض بعدها للاعتقال عدّة مرات بسبب نشاطه السياسي، أسهم في نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، وترأس فرع المكتب في دمشق. للمزيد ينظر: مسعود الخوند، المصدر السابق، ج3، ص148.

لثورات المغرب، لذا فقد رصدت الأموال الطائلة، وحشدت جيشاً من الجواسيس الخفيين الذين لا يجلبون الشبه عليهم"[1].

وفي أحد الرسائل التي أرسلها الرويسي إلى الحبيب ثامر ذكر في أسفلها اسم أحد الشخصيات المتعاونة مع الفرنسيين، قائلاً: "**كامل التونسي أصبح عوناً للفرنسيين في الخفاء ويكيد لنا ولكن الله سيرجع كيده في نحره وسيلقى جزاؤه العادل، إن المكائد متنوعة ونحن نعمل لإحباطها"**[2].

في ضوء ما تقدم، يتضح الدور النضالي المهم الذي قام به مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب في القاهرة في مقاومة سياسة الاستعمار الفرنسية في المغرب، والنشاط السياسي الذي قام به المكتب واللجنة في نقل قضية المغرب من النطاق المحلي إلى المحافل الدولية، والقيام بالتنسيق مع دول المشرق العربي، ولاسيما القاهرة التي كانت مركزاً لنشاط المكتب السياسي، وعلى الرغم من السياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية لإيقاف نشاط أعضاء مكتب المغرب العربي ولجنة التحرير عن طريق الجواسيس الذين كانوا يراقبون اجتماعات أعضاء المكتب، وينقلون ما يدور فيها إلى السلطات الفرنسية، إلاّ أن وعي الوطنيين المغاربة قد فوت الفرصة عليهم، ولذلك حاولت الإدارة الفرنسية القضاء على الوطنيين المغاربة عن طريق إعلان الأحكام العرفية ضدهم.

وعلى الرغم من الإجراءات التي قامت بها الإدارة الفرنسية للحد من نشاط مكتب المغرب العربي والحركات الوطنية المنتمية له، فإنها استمرت في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي، وسوف يكون لها الدور المهم في تحقيق استقلال المغرب.

ثانياً: الموقف من زيارة السلطان محمد الخامس إلى مدينة طنجة في 9 نيسان 1947.

تُعَد مدينة طنجة واحدة من أهم المدن الرئيسة في المغرب الأقصى، نظراً لأهميتها، ودورها البارز في الحياة الاقتصادية، بسبب موقعها الجغرافي، إذ تقع في أقصى الشمال

---

(1) نقلاً عن: عبد الجليل التميمي، المصدر السابق، ص315.

(2) المصدر نفسه، ص316.

الغربي من القارة الأفريقية، ولا تبعد عن الحدود الاسبانية إلا نحو 20 كم، وهي تطل على واجهتين بحريتين هما المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، وشهدت هذه المدينة نمواً كبيراً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نتيجةً للانفتاح التجاري الذي حصل مع الدول الأوربية[1].

برز سلطان المغرب محمد الخامس أثناء الحرب العالمية الثانية في مستوى الأحداث، كقائد وزعيم حكيم، إذ تبوأ الصدارة في قيادة المغرب نحو التحرر والوحدة، وجاءت زيارته لمدينة طنجة ليؤكد للعالم بان جميع الأراضي في المغرب الأقصى خاضعة للحكم العلوي، الذي يرفض تقسيم البلاد إلى مناطق حماية اسبانية أو فرنسية أو دولية كما حصل لمدينة طنجة، لهذا قرر القيام بزيارة إلى هذه المدينة، لتحقيق هذه الأهداف، وتأكيد وحدة الشعب المغربي[2].

وجاءت زيارة طنجة بعد انقطاع من زيارة السلاطين المغاربة لها مع أنها جزء مهم من المغرب، وأشارت المصادر التاريخية إلى أن آخر زيارة لهذه المدينة يعود تاريخها إلى عهد السلطان الحسن الأول عام 1889[3].

أبلغ السلطان محمد الخامس، المقيم العام الفرنسي عن رغبته للقيام بهذه الزيارة، وأثار هذا الطلب المقيم العام الذي حاول إقناع السلطان بالعدول عن الزيارة، إلا أن السلطان أصر على الزيارة. وبعد مناقشات بينه وبين المقيم العام،أعربت الحكومة الفرنسية عن موافقتها المبدئية على الزيارة، إلا أنها طالبت بضرورة إبلاغ الدول المشاركة

---

(1) محمد صقر الدين، أفريقيا بين الدول الأوربية، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1929، ص148.

(2) عبد الجليل بنيان مزعل، المصدر السابق، ص87.

(3) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص323؛ سيدي محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص131؛ Bernard Stephen , Op.Cit., P. 70

للنظام الدولي لحكم طنجة، ثم أبلغ السلطان برفض بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لهذه الزيارة، خوفاً من حدوث اضطرابات داخل البلاد[1].

كانت الإدارة الفرنسية تخشى هذه الزيارة، وحاولت منعها بمختلف الوسائل[2]، فقبل ثلاثة أيام من بدء رحلة السلطان إلى طنجة، وقعت مجزرة مروعة في مدينة الدار البيضاء في يوم 7 نيسان 1947، وتشير بعض المصادر أن تلك المجزرة كان سببها حدوث مشاجرة بين بعض الأهالي ومجموعة من جنود المشاة السنغاليين عندما تحرّش أحدهم بفتاة مغربية، فدارت صدامات بين الوطنيين الذين هبوا لنجدة الفتاة وبين الجنود السنغاليين، فأطلق الجنود النار بشكل عشوائي على المواطنين ممّا أدى إلى استشهاد (83) مغربياً من بينهم نساء وأطفال مع جرح المئات منهم[3].

في حين أشارت المصادر الأخرى أن سبب حدوث المجزرة أن بعض الأطفال المغاربة كانوا يلعبون في إحدى شوارع المدينة، حين مرت بهم مجموعة من الجنود السنغاليين، فطلب الأطفال منهم نقوداً، فأخذ الجنود يشتمون الأطفال، فرماهم الأطفال بالحجارة، فانقض الجنود عليهم فاندفع الرجال ليدافعوا عن الأطفال، وجاء الجنود

---

(1) محمد الناصري، رحلة السلطان محمد الخامس إلى طنجة 9-13 نيسان 1947، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، 2005، ص270.

(2) قاسم الزهيري، محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس السلطان الرائد، الرباط، جمعية رباط الفتح، 1987، ص314؛ عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق، المصدر السابق، ص92.

(3) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص53؛ روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص324؛ عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق، المصدر السابق، ص95.

بمفرزة عسكرية يقودها أحد الضباط الفرنسين، وقاموا بقتل الأهالي، قبل أن يعرفوا سبب الحادث، وراح ضحية تلك الأحداث أكثر من 2000 شخص بين شهيد وجريح[1].

ومهما يكن من الأمر في سبب حدوث مجزرة الدار البيضاء، فان أغلب المصادر أكدت على أن السلطات الفرنسية هي المسؤولة والمدبرة لتلك الحادثة، لأن رجال الشرطة الفرنسية اختفوا عن المنطقة التي وقعت فيها الحادثة، ولم يحضر أحد منهم إلا عصر ذلك اليوم أي بعض مضي ساعات طويلة على الحادث[2].

هزت حادثة الدار البيضاء الرأي العام المغربي بأسره، وحمّل الوطنيون المغاربة الإدارة الفرنسية المسؤولية عن تلك الحادثة ووقوف ضابط فرنسي كبير يحمل عداءً للسلطان بتدبيرها[3].

أما الصحف فأوردت نبأ المجزرة كونه حدثاً عابراً، إلاّ أن صحيفة Leprtit Marocian وهي من كبريات الصحف الفرنسية الصادرة في المغرب، خالفت رأي تلك الصحف، وطالبت بإجراء تحقيق في الحادث، ولفتت الأنظار إلى مسالة غياب الشرطة الفرنسية عن مكان الجريمة، وأشارت إلى إفادات شهود عيان أكدوا بأن المغاربة الذين أُطلق عليهم النار كانوا عزلاً[4].

كان لحوادث الدار البيضاء أثرها الواضح على نفسية السلطان محمد الخامس الذي استنكر بشدة تلك الأعمال الوحشية ضد أبناء بلاده، وعلى الرغم من تلك المأساة التي

---

(1) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب، ص296؛ مكتب المغرب العربي، مذبحة الدار البيضاء، مطبعة المليجي، الجيزة، مصر، 1947، ص1-2؛ عبد الجليل مزعل، المصدر السابق، ص90.

(2) عبد الكريم الفيلالي، المغرب سلطاناً وشعباً، دار الروضة للطباعة والنشر، القاهرة، 1957، ص159؛ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص296؛ شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص396؛ أحمد عسة، المصدر السابق، ص243.

(3) عبد الكريم الفيلالي، المصدر السابق، ص159-160.

(4) Bernard Stephen , Op.Cit., P. 56.

دبرتها الإدارة الفرنسية لغرض عرقلة الزيارة، فقد أصرَّ السلطان على تحقيقها والوصول إلى مدينة ؤ طنجة[1].

بعد أن أيقنت الإدارة الفرنسية من إصرار السلطان على القيام بزيارة طنجة، توجه المقيم العام الفرنسي (لابون) إلى السلطان بمطالب حكومته، التي نصت على ضرورة مرافقة المقيم الفرنسي للسلطان أثناء الزيارة، وحضور سائر الحفلات التي تُقام له في تلك المدينة[2]، وكذلك إطلاع المقيم على الخطب كافة التي تُلقى أثناء الرحلة، إلا أنه رفض الطلب الخاص بتقديم المقيم ممثلي الدول الأجنبية للسلطان، إذ وجد فيه إجراء يتعارض مع وحدة البلاد الجغرافية، وكذلك ظهور المقيم وكأنه المكلف بتسيير الشؤون السلطانية[3].

توجه السلطان إلى مدينة طنجة في 9 نيسان 1947، وكان برفقته في الرحلة زوجته الأميرة عائشة، وابنه الأمير الحسن الثاني، ومحمد الرشيد ملين مدير المطبعة السلطانية، ومحمد الفاسي، مدير جامعة القرويين، فضلاً عن عدد من الشخصيات الفرنسية[4].

وعندما وصل السلطان محمد الخامس إلى مدينة طنجة كان في استقباله مندوبه هناك، وقام مندوب السلطان بتقديم ممثلي الدول الأجنبية وهم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، والأميرال البرتغالي، احتشد أبناء المدينة وهم يرفعون اللافتات لتحية السلطان، وبرهن أبناؤها للمحتلين الأجانب تعلقهم بالحكم العلوي[5].

كان أهم حدث في الزيارة الخطاب التاريخي الذي ألقاه السلطان محمد الخامس في العاشر من نيسان 1947 في طنجة أمام أعضاء الهيئة الدبلوماسية وأعيان المدينة، وكبار

---

(1) نعمة السعيد، المصدر السابق، ص102.

(2) إحسان حقي، المصدر السابق، ص173.

(3) أحمد عسة، المصدر السابق، ص243.

(4) محمد العلمي، محمد يوسف، ص63.

(5) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ص355.

الشخصيات الرسمية والاجتماعية المغربية والفرنسية والاسبانية الذين حضروا لاستقبال السلطان وكان في مقدمتهم المقيم العام الفرنسي[1]، فضلاً عن وفود تمثل حزب الاستقلال وحزب الإصلاح وحزب الوحدة المغربية[2].

ذكّر السلطان محمد الخامس المغاربة بالأسباب التي أضاعت مجدهم وحقوقهم، ومن أهمها تفشي الجهل والظلم واختراق الصفوف، ولذلك دعا إلى محاربة تلك العوامل ونبذ التفرقة، وأكد على المقومات الإسلامية التي وحّدت العرب والمسلمين وخصّ ميلاد الجامعة العربية بالمدح والإطراء[3].

أكد محمد الخامس في خطابه على وحدة الأراضي المغربية وضرورة دمج المناطق المجتزأة، وهي إشارة واضحة إلى مطالبته بإعادة مدينة طنجة، وأكد كذلك على التضامن العربي[4].

وتعهد السلطان بالدفاع عن حقوق المغاربة وتحقيق أمانيهم بقوله: "**إن حق الأمة المغربية لا يضيع ولن يضيع فنحن بعون الله وفضله على حفظ كيان البلاد ساهرون ولضمان مستقبلها الزاهر المجيد عاملون، ولتحقيق تلك الأمنية التي تنعش قلب كل مغربي سائرون**"[5].

---

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص96؛ Bernard Stephen , Op.Cit., P. 57

(2) محمد الناصري، المصدر السابق، ص274.

(3) علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006، ص160.

(4) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص97.

(5) للمزيد من التفاصيل عن خطاب السلطان ينظر: عبد الله العروي وآخرون، في النهضة والتراكم دراسات في تاريخ المغرب والنهضة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986، ص73-74؛ عبد الكريم الفيلالي، المصدر السابق، ص160-165؛ محمد العلمي، المصدر السابق، ص63-64.

كان محمد الخامس قبل إلقائه الخطاب، وافق على طلب المقيم الفرنسي (لابون) على إضافة عبارة شكر وعرفان لفرنسا فيه، وبعد نقاش دار بينهما أُضيفت العبارة الآتية إلى نهاية الخطاب: "أنظروا إلى العالم المتمدن، واستلهموا من معارفه وسيروا على الدرب الذي سار عليه الرجال الذين بنو العالم المتمدن، واستعينوا في ذلك بعلماء وفنيي الدول الصديقة وخاصة الفرنسيين المحبين للحرية الذين يسيرون البلاد نحو الازدهار"[1]، ومع أن السلطان وافق على إضافة هذه العبارة، فإنه لم يقرأها عند إلقائه الخطاب، ويبدو أنه لم يقرأها متعمّداً، وهي في نظر الفرنسيين الجزء المهم من الخطاب الذي يستحق الذكر[2]. وبرّرَ السلطان عدم قراءته للعبارة بأن الهتافات المتواصلة التي حيّت كلمات الدعاء الأخيرة بدت كما لو كانت خاتمة الخطاب ممّا حال دون رجوعه إلى العبارة، ويعتقد جوليان الذي عاصر تلك الحقبة بأن تبرير السلطان كان مقبولاً ظاهرياً[3].

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن السلطان محمد الخامس بيّن بشكل علني وواضح رغبة المغاربة سلطاناً وشعباً في الوحدة والتحرر من السيطرة الفرنسية، دعا إلى تعزيز الروابط بين جميع العرب في المشرق والمغرب، وفي الوقت الذي كان فيه السلطان يحث شعبه على ضرورة الأخذ بأساليب التطور من الدول الغربية ومنها فرنسا، فإنه كان يدعو إلى الرجوع إلى الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، بمقدرته العالية في السياسة يميز بين أغراض الاستعمار وحاجيات البلاد من جهة، وحرمة الدولة وتطلعات شعبه إلى الحرية والاستقلال من جهة أخرى.

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من زيارة السلطان إلى طنجة، فإنها كانت قلقة من تلك الزيارة، وأبدت غضبها وامتعاضها من الخطاب الذي ألقاه السلطان أثناء الزيارة[4]،

---

(1) نقلاً عن: أحمد عسة، المصدر السابق، ص247.

(2) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص35-54.

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص397.

(4) دوجلاس إشفورد، المصدر السابق، ص93.

وتأكيده على حقوق الشعب العربي المشروعة ورغبته في تحقيق الاستقلال، وعلى الروابط الدينية والثقافية للمغرب مع الأمة العربية، فضلاً عن تأكيده بأن المغرب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون جزءاً من فرنسا، ولا يمكن أن يرتبط مستقبله بمستقبل فرنسا، وهذا يعني رفضه فكرة الاتحاد الفرنسي التي دعت إليها الإدارة الفرنسية في المغرب[1].

ومن الأسباب المهمة التي أدت إلى قلق الإدارة الفرنسية تجاه زيارة السلطان، عدم تعرضه في الخطاب إلى الدور الحضاري لفرنسا في المغرب وتجاهله الإشارة إلى أي دور للإدارة الفرنسية في المغرب على الرغم من الطلب الذي قدّمه المقيم الفرنسي للسلطان[2].

عدّت الحكومة الفرنسية خطاب السلطان محمد الخامس تحدياً واضحاً لها وخرقاً للمعاهدة التي تربط بين الدولتين[3]، وأخبرت الحكومة الفرنسية بريطانيا ببرقية بعثها السيد مالوت (Mallot) القنصل العام الانكليزي في طنجة إلى لندن في 12 نيسان 1947 عن تأكيد السلطان في كلمته أمام ممثلي الدول الأجنبية في طنجة على حق الشعب العربي في الحرية، وأنه أكد على الحاجة إلى وحدة العالم الإسلامي[4].

أرسلت برقية من السيد (تايغن Teign) السفير الأمريكي في 15 نيسان 1947 بباريس أخبر فيها حكومته أن الحكومة الفرنسية غير راضية تماماً عن خطاب السلطان في طنجة، واستدعت المقيم العام الفرنسي للتشاور معه بشأن الخطاب، وطلبوا منه أن يتقصى التوضيحات منه عن مضمون الخطاب[5]، وكان المقيم (لابون) برر موقفه أمام

---

(1) محمد بن جلون، محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس السلطان الرائد، الرباط، جمعية رباط الفتح، 1987، 229.

(2) علال الخديمي، المصدر السابق، ص163.

(3) علال الخديمي، المصدر السابق، ص163.

(4) P.R,O,F,o, 371/3985 Telegram From Mr.Mallol , Tangier , April, 12th , 1947.

(5) R,G,B,F,n 8801, 001/4-15470 From Paris , To Secretory Of April , 15,1947.

الحكومة بان السلطان خدعه عندما حذف من خطابه في طنجة الجملة المتعلقة بالتعاون الفرنسي المغربي[1].

وفي هذا السياق قاد (جورج بيدو) وزير الخارجية الفرنسي حملة تنديد واحتجاج قوية ضد السلطان محمد الخامس، وقام بيدو بإبلاغ السيد (بيدلوت Bidault) السفير البريطاني في موسكو في 23 نيسان 1947 بأنّ الحكومة الفرنسية تنوي عن قريب اتخاذ إجراءات قوية ضد السلطان، رداً على تصريحاته القومية الأخيرة في الخطاب[2].

يتضح ممّا تقدم، أن الإدارة الفرنسية كانت ترفض كل دعوة إلى استقلال المغرب، ووقفت بكل قوة ضد النشاط الوطني للسلطان وللوطنيين المغاربة، وشكلت زيارة السلطان إلى مدينة طنجة وخطابه التاريخي الذي ألقاه بداية لتحول كبير في العلاقات الفرنسية المغربية، وذلك عن طريق مطالبيه بشكل علني باستقلال المغرب والتأكيد على وحدة أراضيه والانضمام للجامعة العربية، كل ذلك شكل تحدياً.

ثالثاً: اشتداد الصراع بين المقيم العام الفرنسي والسلطان محمد الخامس وبداية الأزمة المغربية عام 1951.

أسهمت عوامل عدة في التمهيد لأزمة عام 1951 بين فرنسا من جهة والسلطان محمد الخامس والحركة الوطنية من جهة أخرى، ومن أهم تلك العوامل زيارة السلطان التي قام بها إلى طنجة في 9 نيسان 1947، إذ كانت هذه الزيارة تحمل دلالات سياسية كبيرة، يأتي في مقدمتها إشعار الدول الكبرى التي تتولى إدارتها دولياً أن طنجة لا تزال وستبقى أرضاً عربية مغربية لا يمكن وضعها في طي النسيان، فضلاً عن أنها محاولة

---

(1) إحسان حقي، المصدر السابق، ص175.

(2) P.RO,F,O, 371/3985 Telegram From Moscow To Foreign Office, April, 23, 1947.

لتحدي فرنسا التي تفرض هيمنتها على المغرب[1]، وكان لهذه الزيارة دور كبير في زيادة التقارب بين السلطان والحركة الوطنية المغربية، الأمر الذي أثار سخط المقيم العام الفرنسي في الرباط الجنرال (جوان) ضد السلطان شخصياً، وضد حزب الاستقلال بشكل عام[2].

ومن الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة قلق الإدارة الفرنسية على الوجود الفرنسي في المغرب، بعد إظهار السلطان محمد الخامس لميوله الوطنية عن طريق تشعب علاقاته مع أبناء الشعب المغربي، وتقريب الوطنيين المغاربة[3]، واستشارتهم في أمور الدولة المختلفة، ودعوتهم لحضور حفلات القصر الرسمية، والاعتراف بأحزابهم وهيئاتهم الوطنية في أغلب المناسبات، في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الفرنسية تتجاهل تلك الأحزاب، وتعدها تجمعات غير شرعية، هدفها خلق الاضطرابات بالأمن العام[4]، لهذا قررت الحكومة الفرنسية العمل على معاداة السلطان والحركة الوطنية عن طريق مقيمها في المغرب الجنرال جوان الذي وصل إلى المغرب في 14 أيار 1947، واتصف بشخصيته العسكرية المستبدة، وموقفه المتشدد مع السلطان والحركة الوطنية فكان وصوله إيذاناً لبدء مرحلة جديدة من الصراع بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس[5].

---

(1) ظاهر محمد صكر، الأزمة السياسية في المغرب عام 1951، دراسة في ضوء الوثائق العراقية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 77-78، 1995، ص167.

(2) محمد العربي المساري، محمد الخامس من سلطان إلى ملك، دار جداول للنشر والتوزيع، بيروت، 2011، ص16.

(3) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال، ص266.

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/4816، تقرير السفارة الملكية العراقية في الرباط في 27 آذار 1951، ص51.

(5) عبد الجليل مزعل، المصدر السابق، ص97.

وفي هذا المجال وضعت الحكومة الفرنسية للجنرال (جوان) خطة، أرادت من ورائها تأكيد النفوذ الفرنسي، وصرف السلطان والزعماء الوطنيين عن فكرة المطالبة بالاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية[1]، وكانت خطة (جوان) ترمي إلى إبدال نظام الحماية بنظام يتقاسم فيه المغاربة والفرنسيون تسيير شؤون البلاد وذلك طبقاً لتنظيمات جديدة لحكم المغرب تحوله إلى حكم مزدوج السيادة، على أن يتقاسمها أعضاء الجالية الفرنسية بالتساوي مع المواطنين المغاربة[2]، مثل ذلك انتهاكاً كبيراً لحقوق المغاربة في ذلك المجلس، إذ كيف يساوي عدد ممثلي الفرنسيين وهم قلة، مع عدد من يمثلون سكان المغرب الذين يبلغ عددهم التسعة ملايين نسمة في تلك المدة[3].

وتنفيذاً لمشروعه الرامي إلى إخضاع المغرب إلى سيادة مشتركة، اتجه جوان إلى تنظيم انتخابات لمجالس البلديات يشارك فيها عدد متساوٍ من المغاربة والفرنسيين مع بقاء السلطة الفعلية بيد الفرنسيين[4]، وهو ما أفقد السلطان محمد الخامس استقلاليته في الاجتماعات التي كان عليه أن يعقدها بالاشتراك مع المندوبين الفرنسيين، وأدخل جوان ممارسة اجتماع المجلس الذي ضم الوزراء المغاربة ورؤساء المديريات الفرنسيين لمناقشة القرارات السياسية المهمة بعد أن تتم صياغتها في مقر المقيم العام[5].

وتضمن البرنامج الذي تقدم به المقيم العام جوان للسلطان محمد الخامس، تسهيل هجرة الفرنسيين إلى المغرب، والسيطرة على الاقتصاد المغربي، عن طريق استثمار رؤوس الأموال الفرنسية في الشركات، وجعل الاقتصاد المغربي متمماً لاقتصاد فرنسا[6].

---

(1) علال الفاسي، حديث المغرب في الشرق، المطبعة العالمية، القاهرة، 1956، ص102.

(2) Jamil M.A Bun-Nasr , A History Of The Maghrib , Cambridge , at The University , Press , Printed in Great Britain , 1971 , P. 347.

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ج3، ص30.

(4) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية، ص353.

(5) Jamil M.A Bun-Nasr , Op.Cit., P. 348.

(6) عبد الجليل مزعل، المصدر السابق، ص98.

وبدأ (جوان) يتدخل في تعيين موظفي الحكومة المغربية وعزلهم، ويضاعف ضغوطه على السلطان ليوقّع الظهائر (المراسيم)، الأمر الذي أدى إلى تـأزم العلاقـة بـين الـسلطان والإدارة الفرنـسية فوصـلت إلى القطيعة بين الطرفين[1]، وقد بعث السلطان محمد الخامس برسالة إلى رئيس جمهورية فرنسا في 13 كـانون الأول 1949 وضّح بها نقاط خلافه مـع المقـيم، وأكـد عـلى رغبتـه في تحـديث الـبلاد غـير أن أجهـزة الإدارة الفرنسية لم تعطِ جواباً على طلب السلطان، بل قامت بتوزيع مناشير مكتوبة بخط اليد نُـسبت فيهـا إليـه مثالب كاذبة لتنال بها من سمعته لدى شعبه[2]، ولم تقف الإدارة عند ذلك الحد بـل إنهـا قامـت بمحاولـة لقتل السلطان، ففي 28 أيلول 1948 حاولت الإدارة وضع السم للسلطان محمد الخـامس في طعامـه، لكنـه نجا من المحاولة بفضل فطنته، وحذاقة طبيبه الخاص[3].

وحدث تطور آخـر عـلى الـصعيد الخـارجي، أسـهم في زيـادة حـدة الخـلاف بـين الإدارة الفرنـسية والسلطان، تمثل في محاولة فرنسا احتواء قرار اللجنـة الـسياسية للجامعـة العربيـة الـذي صـدر في 20 آب 1950، الذي أقر مطالب الشعب العربي في دول شمال أفريقيا الداعية إلى الحرية والاستقلال، وطالب الدول العربية بالعمل على رفع المظالم الواقعة على هذه الشعوب[4].

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص300-301.

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجـدار الـسادس في الـصحراء، ج2، د.م، د.ت، ص469.

(3) أحمد عسة، المصدر السابق، ص254.

(4) ظاهر محمد صكر، الأزمة السياسية في المغرب، ص168.

خشيت فرنسا من عاقبة تدويل القضية المغربية، فسارعت إلى دعوة السلطان محمد الخامس لزيارة العاصمة الفرنسية، بهدف إقناع الرأي العام العالمي وجامعة الدول العربية أنها على اتفاق وتفاهم تام معه[1].

وصل السلطان محمد الخامس إلى باريس في 11 تشرين الأول 1950، وقدّم مذكرة إلى الرئيس الفرنسي (فانسان أوريول Vincent Auriol) 1947-1954 طالب فيها بتعزيز السيادة المغربية وإشراك المغاربة في إدارة شؤون البلاد[2]، إلاّ أن جواب الحكومة الفرنسية تجاهل موضوع الاستقلال الوطني للمغرب، وأكد على جوانب إصلاحية بحتة، الأمر الذي جعل السلطان محمد الخامس يُقدِّم مذكرة أخرى إلى الحكومة الفرنسية، طالب فيها صراحةً بإلغاء معاهدة الحماية لعام 1912، وإبدالها بمعاهدة تحالف مع الاعتراف التام باستقلال المغرب[3]، إلاّ أنه لم يحصل إلا على الوعود الكاذبة، فترك باريس في تشرين الثاني 1950، وعاد إلى بلاده معلناً عدم حصول اتفاق بينه وبين الحكومة الفرنسية[4]، وبذلك انتهت زيارة السلطان من دون تحقيق أهدافها[5]، بل أنها عمّقت الخلافات بين السلطان محمد الخامس والإدارة الفرنسية التي يرأسها المقيم (جوان)، وكذلك زادت من تقارب السلطان والحركة الوطنية المغربية، ولاسيما حزب الاستقلال[6].

---

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/4816، تقرير السفارة الملكية العراقية في الرباط في 27 آب 1951، برقم30، ص44.

(2) محمد العلمي، المصدر السابق، ص68.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص339-340.

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/4816، مذكرة المفوضية العراقية في باريس، في 11 تشرين الثاني 1951، و55، ص75.

(5) عبد الجليل مزعل، المصدر السابق، ص102؛ جريدة الحرية، تونس، العدد 146، 21 كانون الثاني 1951.

(6) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص409؛ عبد الفتاح مصطفى، المصدر السابق، ص130.

جاءت حادثة مجلس الشورى لتزيد من تأزم العلاقة بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس، إذ عقد مجلس الشورى اجتماعاً في 6 كانون الأول 1950، لمناقشة ميزانية عام 1951[1]، وفي تلك الجلسة ندّدَ محمد الغزاوي رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة المغربية بالإدارة الفرنسية محمّلاً إياها تردّي الأوضاع الاقتصادية في المغرب، ومشيراً إلى سيطرة الجالية الأوربية على مقدرات الدولة كافة[2]، وانتهى هذا الاجتماع بطرد الجنرال جوان لمحمد الغزاوي، وانسحب أعضاء المجلس من الوطنيين المغاربة احتجاجاً على طرد الغزاوي[3].

أثر ذلك استقبل السلطان محمد الخامس في 13 كانون الأول 1950، أعضاء مجلس الشورى المنسحبين من الاجتماع فأطلعوه على ما حدث أثناء الاجتماع وعما ما عرضوه من آراء بشأن مصلحة البلاد، وعدَّ الجنرال جوان استقبال السلطان لهم اهانة له، لذلك بدأت الإدارة الفرنسية بتدبير خطتها لعزل السلطان محمد الخامس[4].

في ضوء ما تقدم يتضح أن الإدارة الفرنسية كانت تهدف إلى تكريس السيطرة السياسية والاقتصادية على المغرب، للانتقال به من مرحلة الحكم المباشر إلى الاندماج في الاتحاد الفرنسي، واستعملت وسائل الضغط السياسي على السلطان محمد الخامس لفك الارتباط بينه وبين حزب الاستقلال، إلاّ أن السلطان لم يخضع لمطالب الإدارة، ورفض المشاريع الإصلاحية التي تقدم بها المقيم العام الفرنسي (جوان)، ولاسيما مشروع انضمام المغرب إلى الاتحاد الفرنسي، وبدأ السلطان يدعو إلى استقلال المغرب بشكل علني، وازداد التقارب بينه وبين حزب الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى اشتداد خلافه مع الإدارة الفرنسية ومقيمها العام (جوان)، فبدأت الإدارة بإعداد العدة للإطاحة بالسلطان.

---

(1) روم لاندو، محمد الخامس، ص71.

(2) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص104.

(3) ظاهر محمد صكر، الأزمة السياسية في المغرب، ص169.

(4) صلاح العقاد، المغرب العربي، ص409؛ Bernard Stephen, Op.Cit., P. 82

المبحث الثالث

دور الإدارة الفرنسية في خلع السلطان محمد الخامس 1953

بدأت الإدارة الفرنسية بتنفيذ مخططها الرامي إلى خلع السلطان محمد الخامس عن طريق مقيمها (جوان)، بعد أن أخفقت في مساعيها للتأثير عليه لإنهاء الارتباط بينه وبين حزب الاستقلال[1]، وواجهت الإدارة الفرنسية مشكلة في تنفيذ المؤامرة على السلطان، إذ لم تتمكن من مواجهته بشكل مباشر لأنه كان مصاناً بمعاهدات دولية تعترف بسيادته[2]، لذلك خططت الإدارة الفرنسية لتهيئة عناصر مغربية للضغط على السلطان لكي يتبرأ من حزب الاستقلال ويندد به، فاتصل المقيم العام (جوان) بعدد من الأشخاص الموالين للإدارة الفرنسية وفي مقدمتهم التهامي الجلاوي[3]، الذي كان يتمتع بنفوذ واسع في مراكش، وطلب منه أن يمنع أتباعه من مراجعة السلطان في شؤونهم ومشاكلهم وعدم تقديم شكاواهم إليه، والامتناع عن تقديم الهدايا له في المناسبات العامة[4].

نظمت الإدارة الفرنسية زيارات عدة للتهامي الجلاوي إلى أغلب مدن المغرب ونواحيه، ولاسيما التي يسكنها البربر[5]، وأقامت له مهرجانات في المناطق التي زارها والتي حضرها المقيم العام الجنرال (جوان) بنفسه، ووزّع أثناءها الأوسمة على رؤساء

---

(1) Jamil , ABUN , Nasr , Op.Cit., P. 374.

(2) روم لاندو، محمد الخامس، ص72.

(3) التهامي الجلاوي: هو زعيم بربري ولد عام 1874، كان يتمتع بنفوذ كبير بين قبائل البربر، وكان يملك ثروات طائلة، له علاقات وطيدة مع السلطات الفرنسية في مراكش، وهو من أشد المناوئين للسلطان محمد الخامس وحزب الاستقلال، كان له دوراً كبيراً في نفي السلطان محمد الخامس. ينظر: إبراهيم ياسين، جنوب أطلس مراكش تحت حكم الفرنسيين والقادة الجلاويين، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003، ص127.

(4) ظاهر محمد صكر، الأزمة السياسية في المغرب، ص170.

(5) صلاح العقاد، المغرب العربي من الاحتلال الفرنسي حتى التحرر القومي، ص230.

القبائل بهدف تعزيز ولائهم لفرنسا وتقوية مكانة الجلاوي، وطلب من قادة كل منطقة تأييدهم للجلاوي في معارضته للسلطان وحزب الاستقلال[1].

وقامت الإدارة الفرنسية بمنح الجلاوي مبالغ مالية كبيرة نظراً لتعاونه معها منذ بداية فرض الحماية الفرنسية على المغرب، فضلاً عن امتلاكه مساحات شاسعة من الأراضي التي قدرت بـ 25000 هكتار، لذلك فأنه كان متحمساً لتنفيذ مؤامرة الإدارة الفرنسية لخلع السلطان محمد الخامس[2]

قام الجلاوي بتحشيد أفراد القبائل الموالية له، وتحريضها على القيام بتظاهرات ضد السلطان لإثارة الاضطرابات في البلاد تمهيداً لتنفيذ مخطط الإدارة الفرنسية لخلع السلطان محمد الخامس[3].

استعانت الإدارة الفرنسية أيضاً بشيوخ الزوايا والطرق الصوفية، لتنفيذ مخططها لخلع السلطان محمد الخامس، فقد جددت فرنسا الاهتمام بالزوايا والطرق الصوفية[4]، وحرصت على إحياء أدوارها واستقطاب شيوخها للتدخل في الشؤون السياسية بهدف إعطاء الشرعية للوجود الفرنسي والحد من نفوذ الحركة الوطنية واستهداف السلطة الروحية للسلطان[5].

قدّم عدد من شيوخ الزوايا للإدارة الفرنسية خدمات عديدة تجلت في إضفاء المشروعية على الوجود الفرنسي في المغرب، ذلك أن العديد من شيوخ الزوايا عدّوا

(1) محمد عبد العاطي جلال، المصدر السابق، ص94.

(2) أحمد عبيد، المصدر السابق، ص274-275.

(3) صلاح العقاد، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ص409.

(4) Jamil , ABUN , Nasr , Op.Cit., P. 376.

(5) المصطفى الريس، ملاحظات أولية حول علاقة شيوخ الزوايا بالاحتلال الفرنسي في الخمسينيات عن طريق صحيفة (الوداد)، مجلة المناهل، المغرب، العدد 89-90، 2011، ص277.

فرنسا بلداً غير محتل للمغرب، وإنما هي مكلفة فقط بإدخال الإصلاحات الضرورية وحماية النظام كما هو منصوص عليه في معاهدة الحماية[1].

كان من أبرز شيوخ الزوايا الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية لتنفيذ مؤامرة عزل السلطان، الشيخ عبد الحي الكتاني[2]، رئيس اتحاد جامعة الطرق الدينية بشمال أفريقيا، وكان هذا الشخص من أشد المناوئين للحركة الوطنية المغربية والسلطان محمد الخامس، وكشف عن موقف الزوايا تجاه الحركة الوطنية في قوله: "**ما رأينا الأحزاب المتطرفة بالغت بالتهجم علينا والتنكيل ضدنا بثبوت شعوذتهم حتى لدى صغار التجار ويأمرونهم بالتمرد على النظام القائم الذي نحبذه لأنه في السلامة وهناء الإنسانية، ويأمرونهم بإقفال الدكاكين يوم الجمعة ويلقنونهم المبادئ الهدّامة، وتركوا بيوت الله خالية والزوايا فارغة وانشغلوا بما لا يرضي الله، لذا رأينا من الواجب تكوين جبهة دينية تحارب اللادينيين وتكون نهضة دينية تتماشى مع تعاليم الإسلام**"[3].

هكذا نجد أن الإدارة الفرنسية سخّرت العديد من القوّاد والباشوات المؤيدين لها، وفي مقدمتهم التهامي الجلاوي باشا مراكش للقيام بمؤامرة خلع السلطان محمد الخامس، وتمكنت أيضاً من كسب عدد من العلماء، وشيوخ الزوايا، بزعامة الكتاني عن طريق منحهم امتيازات مادية ومعنوية واسعة، وفسحت المجال لهم للتدخل في الشؤون السياسية، وكان لهؤلاء دور كبير في مساندة الإدارة الفرنسية لتنفيذ مخططها الهادف إلى خلع السلطان، وارتكزت الإدارة عليهم في تنفيذ مخططها لما كان لهم من نفوذ مادي

---

(1) المصطفى الريس، المصدر السابق، ص278.

(2) عبد الحي الكتاني: هو شيخ الطريقة الكتانية إحدى الطرق الصوفية المنتشرة في المغرب، ثار أخوه محمد الكتاني ضد السلطان عبد الحفيظ فحكم عليه بالإعدام، ومن هنا بدأ عبد الحي يكن عداءه للسلطان محمد الخامس فتعاون مع الفرنسيين حتى جعلوه من أكبر الدعاة في المغرب ضد السلطان محمد الخامس والوطنيين. ينظر: أحمد عسة، المصدر السابق، ص257.

(3) نقلاً عن: المصطفى الريس، المصدر السابق، ص284.

وروحي في المغرب، وكوّنت منهم جبهة مضادة للحركة الوطنية المغربية، ورمزها السلطان محمد الخامس.

مهدّت الإدارة الفرنسية لتنفيذ مخططها الرامي إلى خلع السلطان محمد الخامس باستحصال موافقة الحكومة الفرنسية في 21 كانون الأول 1950، فبعث المقيم العام جوان أحد موظفيه إلى باريس حاملاً رسالة منه إلى مجلس الوزراء الفرنسي، يطلب فيها تخويله صلاحية إجبار السلطان محمد الخامس على إقصاء الوزراء المعروفين بميولهم الوطنية، ومطاردة أعضاء حزب الاستقلال في جميع أنحاء المغرب، وقد وافقت الحكومة الفرنسية على طلب المقيم العام[1].

بعد أن حصلت الإدارة الفرنسية على موافقة الحكومة الفرنسية على خطتها لعزل السلطان، التقى المقيم العام جوان بالسلطان في 26 كانون الثاني 1951، وطلب منه إصدار بيان يستنكر فيه أعمال حزب الاستقلال[2]، فأجابه السلطان قائلاً: "**بأنه لا يمكن استنكاره لأي حزب بصفته سلطاناً فهو فوق جميع الأحزاب**"[3].

وأضاف السلطان قائلاً: "**إذا كان حزب الاستقلال قد ارتكب جرماً فالمحاكم تُحاسبه على ما اقترف**"، فرد الجنرال (جوان) على ذلك بتوجيهه إنذاراً للسلطان: "**إن رد عظمتكم غير مقبول، وأمامكم إما أن تُدينوا حزب الاستقلال أو تتنازلوا عن العرش، وإلا فسأعزلكم بنفسي، سأغادر البلاد الآن إلى واشنطن، ولديكم الوقت الكافي للتفكير ملياً فيما طلبت إليكم تنفيذه، وسنرى عند عودتي ما يجب عمله**"[4].

---

(1) عبد العزيز بن عبد الله، خلفيات البادرات البطولية لمحمد الخامس، الندوة الدولية حول محمد الخامس السلطان الرائد، الرياض، جمعية رباط الفتح، 1987، ص164.

(2) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص412.

(3) نقلاً عن: صلاح العقاد، المغرب العربي، ص409.

(4) نقلاً عن: روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص83:67 .Bernard, Op.Cit., P

عاد المقيم العام الجنرال جوان من سفرته إلى واشنطن، والتقى بالسلطان محمد الخامس في 12 شباط عام 1951، وطلب منه إقالة الوزراء الوطنيين من الحكومة، فقام السلطان بإقالة الوزارة بأكملها مثيراً بذلك حفيظة الجنرال جوان الذي قام في اليوم التالي بإرسال (كلوزيل Klozel) وهو أحد المستشارين في الإدارة الفرنسية إلى القصر السلطاني وطلب من السلطان التوقيع على مشاريع الإصلاح التي رفض توقيعها لتعيين مرشحي الإدارة لملء مناصب الباشوات والقوّاد الشاغرة، والتبرؤ من حزب الاستقلال[1].

رفض السلطان محمد الخامس مطالب الإدارة الفرنسية، ولاسيما التنديد بحزب الاستقلال[2].

في ذلك الوقت كانت الإدارة الفرنسية استكملت استعداداتها لتنفيذ المؤامرة بالتعاون مع الجلاوي، وأدى الضابط الفرنسي (بونيفاس Ponevas) المسؤول العسكري في الدار البيضاء دوراً مهماً في تخطيطها وتنفيذها[3]. وذلك باتخاذه أساليب عدة لتنفيذ المؤامرة كان أهمها تحريض الجلاوي للتهجم على السلطان، وإعداد عرائض جماهيرية ضده ونشرها بين قبائل البربر لاستحصال تواقيع رجالها عليها بالتنسيق مع المراقبين المدنيين (وهم حكام المدن والنواحي)، وتمكنت الإدارة بمساعدة الجلاوي من الحصول على تواقيع عدد كبير من أفراد القبائل التي لا تعي حجم المؤامرة ضد السلطان وحزب الاستقلال[4].

ولاستكمال الخطة قامت الإدارة الفرنسية بتحريك وسائل أعلام الاستعمار لتحريض الرأي العام ضد السلطان وحزب الاستقلال عن طريق بث الإشاعات بشأن

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج2، ص480.

(2) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص77.

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص301.

(4) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص413.

ميل السلطان إلى الشيوعية، وتصوير الجلاوي بأنه يحظى بتأييد المجتمع المغربي وفي مقدمتهم الباشوات والقادة وعلماء الدين لإيجاد نوع من التوازن بينه وبين السلطان محمد الخامس[1].

قامت الإدارة بتحريك قبائل البربر وفرسانها للزحف نحو مدن الرباط وفاس وسلا وإظهاره كأنها ثورة يقوم بها البربر ضد حكومة المخزن، وذلك لتوفر المسوغ اللازم لإنزال القطعات العسكرية الفرنسية في تلك المدن[2].

دخل رجال قبائل الأطلس المدن الثلاثة وطوقوها في يوم 23 شباط 1951، ومن ثم دخل زعيمهم الجلاوي الرباط، وأقام في دار المقيم العام (جوان)[3].

دخلت القوات الفرنسية مدن الرباط وفاس وسلا في يوم 23 شباط 1951، وأقامت لها موانع في كل منها وأحاطت بالقصر السلطاني وبقصر ولي العهد بذريعة حماية السلطان وعائلته من ثورة البربر. وأوعزت الإدارة الفرنسية إلى فرسان القبائل بالتظاهر في فاس وهم يحملون الأعلام الفرنسية لاتخاذها دليلاً على الوفاء لفرنسا[4]، كان من الواضح أن هدف الإدارة هو إرسال رجال القبائل إلى الرباط وسلا، لأنها معاقل حزب الاستقلال، وكذلك أرادت إجبار علماء الدين على تنحية السلطان محمد الخامس[5].

استمرت الخلافات بين الإدارة الفرنسية والسلطان محمد الخامس، حتى يوم 25 شباط 1951، عندما استدعت الإدارة الفرنسية محمد العمري رئيس التشريفات السلطانية، وسلّمته قائمة بشروطها وأبلغته إذا رفض السلطان التوقيع عليها في غضون

(1) Bernard , Op.Cit., P. 84.

(2) عبد الفتاح مصطفى، المصدر السابق، ص131.

(3) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص79.

(4) جريد الحرية، تونس، العدد 144، شباط 1951.

(5) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص396.

ساعتين معناه عزله عن العرش، وأنها أعدّت طائرة لنقله خارج البلاد[1]، وبعد انتهاء مدة الساعتين اضطر السلطان التوقيع على تلك الشروط من دون أن يذكر في تصريحه حزب الاستقلال[2].

باشرت الإدارة الفرنسية حملة اعتقالات واسعة شملت قادة حزب الاستقلال البارزين في يوم 26 شباط 1951، وكان من بينهم كل من محمد اليزيدي، عمر عبد الجليل، والمهدي بن بركة[3]، والتزم هؤلاء بالهدوء في تلك المدة لأنهم أدركوا بأن أي تصدٍ أو نشاط يقومون به ضد الإدارة ستعقبه حملة اعتقالات أخرى[4].

وفي خضم تلك التطورات صادق السلطان محمد الخامس على مشروع قانون العقوبات الذي أعدته الإدارة الفرنسية في حزيران عام 1951، إلاّ أنه من جانب آخر رفض توقيع ظهير ينص على تأسيس مجالس منتخبة فرنسية – مغربية في المناطق البلدية، وكان نتيجة ذلك أن تُركت فكرة السيادة المشتركة معلّقة، وألغى دمج المغرب بالاتحاد الفرنسي[5].

استمرت الأزمة السياسية على الرغم من السياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية لعزل السلطان محمد الخامس، والحد من نشاط حزب الاستقلال، إلاّ أنّ تحالف السلطان والوطنيين ازداد قوةً، والتفت جماهير المدن حول راية حزب الاستقلال[6]، واستنكرت السياسة الفرنسية ضد السلطان والحركة الوطنية، لذلك اتخذت الحكومة الفرنسية قراراً

---

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/4816، تقرير السفارة الملكية العراقية في الرباط بتاريخ 1951/3/27، برقم35، ص51.

(2) جريدة الحرية، تونس، العدد 152، 4 آذار 1951.

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص414.

(4) Bernard , op.Cit., P. 90.

(5) Ibid., P. 288.

(6) دوجلاس إشفورد، المصدر السابق، ص95.

في 28 آب 1951 بتغيير المقيم العام (جوان)[1]، وعينت الجنرال أوغسطين جيوم (Augestin Jeaom)[2]، مقيماً عاماً في المغرب.

لم تختلف سياسة المقيم العام الجديد (جيوم) عن سابقه، فقد واصل سياسة العداء للوطنيين والسلطان تمهيداً لتنفيذ مخطط الإدارة الفرنسية بخلع السلطان الذي بدأه جوان[3]، واستمرت سياسة التهديد ضد السلطان والحركة الوطنية حتى أخذت نطاقاً أوسع ممّا كانت عليه في عهد (جوان)، واستمر تدخل الإدارة الفرنسية في شؤون المخزن على نحو مستمر، ولاسيما في مسألة تعيين ممثلي السلطان المحليين وفي تأليف مجلس الحكومة، وزادت أعداد المعتقلين بشكل كبير، وشملت علماء الدين[4].

ارتكبت الإدارة الفرنسية مجزرة كبيرة في مدينة الدار البيضاء قُتل فيها عدد من المواطنين في شباط عام 1952، وذلك بسبب رفعهم شعارات تطالب بالاستقلال أمام وفد الأمم المتحدة الذي وصل المغرب في شباط 1952، وسوغ المقيم العام هذا التصرف في أثناء مقابلة السلطان، بأن عدداً من أبناء الشعب المغربي ويقصد بهم الجلاوي وأتباعه اتهموه، بالتساهل وعدم استعمال الشدة والحزم مع القصر السلطاني[5].

كان رد السلطان على المقيم جيوم: "**إن الأسباب التي أدت إلى خروج الشعب المغربي للتظاهر ضد الإدارة الفرنسية ترجع إلى سياسة العنف وتقييد الحريات التي**

---

(1) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص410.

(2) جيوم: هو ضابط فرنسي تقلد مناصب سياسية وعسكرية وإدارية عدة، كان يتكلم اللغة العربية والبربرية، وصل إلى المغرب في تشرين الأول 1951، وندد بالحركة الوطنية المغربية واتهمهم بالتعصب الديني والعنصري، استعان بالجلاوي والكتاني لخلع السلطان محمد الخامس عام 1953. ينظر: عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، المطبعة الملكية، الرباط، 1968،ج1، ص240.

(3) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص521.

(4) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص142.

(5) أحمد عسة، المصدر السابق، ص265-266.

تمارسها الإدارة ضد أبناء الشعب، وعدم وجود حكومة وطنية ذات سلطة حقيقية تحقق مطالب الشعب، وخلو المغرب من قضاء منظم، فضلاً عن انعدام المؤسسات الديمقراطية التي تضمن حقوق الأفراد والجماعات، وما دام الأمر كذلك كيف تريد أن لا تسير الأمور من سيء إلى أسوأ[1].

إنَّ الصراع المغربي الفرنسي توسع بشكل كبير أثناء المدة التي أصبح فيها (جيوم) مقيماً عاماً في المغرب، فقد وجد السلطان محمد الخامس أن فرنسا لم تُبدِ أي اهتمام بمسألة السيادة الوطنية المغربية على المستوى المحلي والدولي، فضلاً عن أنها لم تعد تستشير حكومة المخزن في أية مسألة تخص المغرب بما في ذلك القرارات الدولية ذات الصلة بمستقبل البلاد[2].

حاول السلطان محمد الخامس أن يفتح باب المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وقدّم مذكرة إلى الرئيس الفرنسي أوريول عن طريق المقيم العام في 20 آذار 1952 تضمنت مقترحات عدة أهمها: أن تقبل فرنسا بمبدأ التفاوض مع حكومة المخزن بشان موضوع الحماية، وأن يسبق هذه المفاوضات تحقيق بعض الإصلاحات الفردية لاسيما فيما يتعلق برفع القيود عن الحريات العامة، والسماح للمغاربة بتأليف النقابات، وأن يُترك للسلطان حرية تأليف حكومة مغربية تضم شخصيات كفوءة، وتتمتع بالصلاحيات اللازمة[3]، في الوقت نفسه أصدر حزب الاستقلال بياناً أكد فيه الاعتراف بمستقبل مصالح فرنسا في المغرب، وأن بالإمكان المحافظة عليها وضمانها بمعاهدة جديدة[4]. وهذا ما يؤكد توجه المغرب الدبلوماسي في فتح باب المفاوضات مع السلطات الفرنسية لحل القضية المغربية.

---

(1) نقلاً عن: أحمد عسة، المصدر السابق، ص267.

(2) Bernard , Op.Cit., P. 100.

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص422.

(4) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص174.

جاء جواب الحكومة الفرنسية على رسالة السلطان محمد الخامس في 17 أيلول 1952، بالرفض القاطع لمطالب السلطان[1]، وتضمن الجواب بعض الإصلاحات الجزئية التي تعزز الوجود الفرنسي في المغرب، ونصت الإصلاحات على إنشاء مجالس بلدية داخل المدن على أن يكون للفرنسيين حق المشاركة فيها، وقدم بعض المقترحات لتنظيم القضاء، وبهذا تكون الحكومة الفرنسية أكدت أن الإدارة في البلاد يجب أن تكون ذات طابع مختلط يشترك فيه الفرنسيون والمغاربة[2].

رفض السلطان محمد الخامس المقترحات التي قدمتها الحكومة الفرنسية ووجّه رسالة إلى الرئيس الفرنسي في 3 تشرين الأول 1952، أكد فيها عدم إمكانية قبول الإصلاحات الجزئية التي لا تُهيئ للبلاد الحصول على الاستقلال[3].

ثم جاءت أحداث الدار البيضاء في 8 كانون الأول 1952، لتعمّق الخلاف بين السلطان والحركة الوطنية من جهة، والإدارة الفرنسية التي يمثلها جيوم من جهة أخرى، فقد شهدت المدينة في ذلك اليوم تظاهرات كبيرة[4]، احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد[5]، على يد العصابات الفرنسية الإرهابية، وبسبب قيام

---

(1) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص423.

(2) عبد الكريم الفيلالي، المصدر السابق، ص175.

(3) عبد الجليل بنيان مزعل، المصدر السابق، ص115-116.

(4) مصطفى الفيلالي، مفهوم المغرب العربي – تطوره تصوراً وممارسة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 77، 1985، ص93.

(5) فرحات حشاد: زعيم نقابي تونسي، ولد في قرية العباسية في 2 شباط 1914، دخل المدرسة الابتدائية بقرية الكلابين عام 1920 وتخرج منها، بدأ حياته المهنية عام 1936، عامل في الشركة التونسية للنقل البحري، وأصبح عضواً في نقابتها في العام نفسه، أسس حشاد اتحاد النقابات المستقلة في الجنوب عام 1945، وتحمل مسؤولية قيادة المقاومة العمالية الوطنية = عام 1952، اغتالت فرحات حشاد منظمة اليد الحمراء الفرنسية الإرهابية في 5 تشرين الثاني 1952. ينظر: عمر سعيدان، فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي، تونس، 1969، ص24- 35.

التظاهرات، وإعلان الإضراب العام للعمال في تلك المدينة، أقدمت الإدارة الفرنسية على إطلاق النار على المتظاهرين[1]، الأمر الذي أدى إلى حصول صدامات عنيفة بين المتظاهرين والقوات الفرنسية، ذهب ضحيتها العشرات من المواطنين الأبرياء[2]، وقامت الإدارة الفرنسية أيضاً بحل الاتحاد العام للنقابات المتحدة في المغرب وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي[3].

في العاشر من كانون الأول 1952 بدأت الإدارة الفرنسية خطتها المعدة مسبقاً لتصفية الوطنيين، وقامت هذه الخطة التي وصفت بأنها أكبر خطة سياسية تُنفذ في المغرب منذ عام 1944 على مزاعم وجود تواطؤ بين حزبي الاستقلال والحزب الشيوعي ضد أمن الدولة، ممّا يستوجب القبض على قادة هذين الحزبين لاستعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، وعلى هذا الأساس أصدرت الإدارة الفرنسية أوامرها بالقبض على جميع أعضاء حزب الاستقلال وحضر جميع الصحف الرئيسة[4]، وقامت الإدارة بحملة اعتقالات أسفرت عن القبض على 400 من قيادات حزب الاستقلال والتنظيم النقابي وعدد من الشيوعيين[5].

استنكر السلطان أعمال العنف التي قام بها الفرنسيون، التي أدت إلى مقتل العشرات من المواطنين الأبرياء، واعتقال المئات من الوطنيين المغاربة، وقدّم السلطان مذكرة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية في 12 كانون الأول 1952 على سياسة المقيم العام

---

(1) عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص71.

(2) ابتسام سلمان سعيد، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب، ص341.

(3) جنان سعدون عبد، الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب 1943-1986، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، 2013، ص69.

(4) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص133؛ عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص251.

(5) Bernard , Op.Cit., P. 117.

الفرنسي (جيوم)، وأعرب عن استعداده للدخول في مفاوضات لحل الخلافات مع فرنسا على أساس الاحترام المتبادل، وإلغاء معاهدة الحماية، وتأسيس حكومة وطنية[1].

لم تستجب الحكومة الفرنسية لمذكرة السلطان، واستمر تصاعد حدة الصراع الفرنسي المغربي بعد الأحداث التي شهدها المغرب عام 1952 وتجددت عند الإدارة الفرنسية فكرة عزل السلطان محمد الخامس[2].

هكذا نجد، أن الإدارة الفرنسية كانت مصممة على عزل السلطان محمد الخامس، وقامت بتهيئة الأجواء بالتعاون مع عملائها لتنفذ مؤامرة خلع السلطان ونفيه خارج البلاد.

بدأت الإدارة الفرنسية بتنفيذ مؤامرة خلع السلطان محمد الخامس في وقت تزامن مع مغادرة (شومان) Schumann لوزارة الخارجية الفرنسية، وتعيين (جورج بيدو) Georges Bidault بدلاً منه في 7 كانون الثاني 1953، وكان بيدو يتصف بأنه استعماري متطرف، وأحد دعاة فكرة الحفاظ على فرنسا قوة استعمار بارزة، وسبق له أن ساند تعيين الجنرال جوان مقيماً عاماً في المغرب، لذلك قوبل تعيينه بارتياح كبير في أوساط الإدارة الفرنسية[3].

نُفذت عملية خلع السلطان محمد الخامس بإشراف (جيوم) المقيم العام وتوجيهه المباشر، وكان المسؤولون عن التنفيذ من الجانب الفرنسي هم: الضابط بونيفاس المندوب الإقليمي في الدار البيضاء، ومدير إدارة الداخلية مارسيل فالا Marcel Valy والعقيد جين لوكوميت (Jean Locompte) في هيئة أركان المقيم العام، والعميد دي هويتفيل (Hubertd ,

---

(1) عبد الجليل مزعل بنيان، المصدر السابق، ص117-118.

(2) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص410.

(3) شارل أندريه جوليان، المصدر السابق، ص429.

(Hauteville القائد العسكري لإقليم مراكش الذي كان حلقة الوصل مع الجلاوي، وشارك في التنفيذ جميع منتسبي الإدارة الفرنسية كل حسب اختصاصه[1].

استعانت الإدارة الفرنسية بشكل كبير بعملائها من المغاربة لتنفيذ المؤامرة، وفي مقدمتهم باشا التهامي الجلاوي باشا مراكش وأعوانه الإقطاعيون، وزعيم الطريقة الكتانية عبد الحي الكتاني[2].

كان للجلاوي والكتاني دورا كبيراً في مساندة الإدارة الفرنسية لتنفيذ مؤامرة خلع السلطان، فقد ادعى الكتاني بحقه في العرش[3]، وفي 4 نيسان 1953 عقد مؤتمر لرجال الطرق الصوفية برئاسة عبد الحي الكتاني، وشارك فيه الجلاوي، وحضره عدد كبير من أصحاب الطرق الصوفية في دول المغرب العربي الثلاث، وألقيت في المؤتمر كلمات معادية للسلطان محمد الخامس[4]، فيما ذهبت صحف الاستعمار الفرنسية تتعرض للسلطان بالانتقاد والتهجم، واتهمته بعرقلة الإصلاحات التي تهدف إلى تقدم المغرب[5].

أما الجلاوي فقد كان له الثقل الأكبر في مساعدة الإدارة الفرنسية للإطاحة بالسلطان، إذ قام بجولات في جنوب المغرب بين القبائل، وتمكن من إعداد عريضة ضمت نحو 250 ألف توقيع من ضمنهم الباشوات والقوّاد طالبت بعزل السلطان، وفي 28 أيار 1953 سلم الجلاوي تلك العريضة إلى الجنرال (جيوم)، وقام الأخير بتسليم العريضة إلى وزير الخارجية الفرنسي (بيدو) في 29 أيار 1953[6]، وبتوقيع هذه العريضة التي تسلمتها

---

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص157.

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص376.

(3) Jamil M.A Bun-Nasr , Op.Cit., P. 376.

(4) روم لاندو، تاريخ المغرب الأقصى، ج2، ص105؛ Bernard , Op.Cit., P.147-148

(5) جنان سعدون عبد، المصدر السابق، ص70.

(6) دوجلاس إشفورد، المصدر السابق، ص99.

الإدارة الفرنسية، وأحالتها إلى وزارة الخارجية في باريس، تكون المؤامرة دخلت مرحلتها النهائية.

واصل الجلاوي جهوده الرامية لعزل السلطان محمد الخامس، إذ عقد مع أتباعه اجتماعاً في 13 آب 1953[1]، داعيا إياهم ترشيح محمد بن عرفه[2] سلطاناً على المغرب، وفي اليوم نفسه قدّمت الإدارة الفرنسية إلى السلطان محمد الخامس وثيقة من الحكومة الفرنسية، عُرفت في لغتهم بـ "بروتوكول غشت" تجرد السلطان من صلاحياته كسلطان، ومن حقوقه السياسية، وطلبت منه تحت الضغط والتهديد أن يوقع عليها، وأبلغ الجنرال (جيوم) السلطان محمد الخامس وأبنه الحسن الثاني بأن العلاقات بين الإدارة الفرنسية والقصر السلطاني قُطعت[3].

عقد الجنرال (جيوم) اجتماعاً مع الجلاوي في قصره بمراكش بحضور عدد من أتباعه من القوّاد وزعماء القبائل في 16 آب 1953، وعدد من كبار موظفي الإدارة المدنيين والعسكريين، وأعلن الجلاوي نقله الإمامة (إمارة المؤمنين) إلى محمد بن عرفه[4]، وهذا يعني تجريد السلطان محمد الخامس من نفوذه الديني[5].

---

(1) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص97.

(2) محمد بن عرفه: هو محمد بن عرفه، من أولاد السلطان الحسن الأول، كان متديناً قوي الإيمان وكان شديد الطموح إلى السلطنة في شبابه، لذلك فإنه تعامل مع الفرنسيين والأسبان، فقد رشّح نفسه ليكون خليفة السلطان بتطوان بعد وفاة المهدي لكن فشل في ذلك، وسعى لترشيح نفسه لدى الفرنسيين بعد خطاب السلطان محمد الخامس في طنجة عام 1947، عُين ابن عرفه سلطاناً على المغرب في 21 آب 1953، تعرض مرات عدة للاغتيال، نقل بعد الاستقلال في تشرين الثاني 1955 إلى مدينة نيس الفرنسية، وتوفي هناك عام 1975 ينظر: زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص309-310.

(3) المصدر نفسه، ص310.

(4) إبراهيم ياسين، المصدر السابق، ص425.

(5) عبد الجليل بنيان مزعل، المصدر السابق، ص123.

سافر المقيم العام (جيوم) على متن طائرة مدنية إلى باريس للتباحث مع الحكومة الفرنسية بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لعزل السلطان في 17 آب 1953[1]، وعاد من سفره في 19 آب 1953 حاملاً معه أمر الحكومة الفرنسية القاضي بعزل السلطان[2].

وعند وصول خبر عزل السلطان عمّت الاضطرابات مختلف المدن في الرباط وسلا ومكناس ومراكش، إذ تعرض قصر الجلاوي هناك لمحاولة إحراق، وفي مدينة وجدة التي استعمل بعض سكانها السلاح ممّا أسفر عن مقتل 44 شخصاً من ضمنهم 11 فرنسياً[3].

في يوم 20 آب 1953، الذي صادف أول عيد الأضحى، حاصر الجنود الفرنسيين الرباط، وتوجه (جيوم) إلى القصر السلطاني، والتقى بالسلطان محمد الخامس، وطلب منه التنازل عن العرش فرفض السلطان ذلك، عندئذٍ أعلن جيوم عزله، وألقى القبض عليه وعلى ولديه الحسن وعبدالله ونقلهم في اليوم نفسه بطائرة

إلى كورسيكا ومن ثم إلى منفاه في مدغشقر[4].

بعد أن نجحت الإدارة الفرنسية بتحقيق هدفها في خلع السلطان محمد الخامس ونفيه إلى خارج البلاد، قامت بإسناد العرش إلى محمد بن عرفه يوم 21 آب 1953، وصادق العلماء على ذلك المرسوم تحت الضغط الفرنسي، وبارك (جيوم) ذلك التنصيب قائلاً: "**إن اعتلاء جلالتكم للعرش وما يعرفه عنكم الخاص والعام من فضائل سينهي الامتحان الذي مرَّ المغرب به ويضعه على عتبة مستقبل زاهر بالوعود المشرقة**"[5].

---

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 24806/4812، تقرير السفارة العراقية بباريس، في 1953/8/26، و51، ص73.

(2) محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص17.

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص312.

(4) قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص131-132؛ علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص169.

(5) نقلاً عن: روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص48.

في ضوء ما تقدم يتضح أن الإدارة الفرنسية بدأت بالتخطيط لخلع السلطان محمد الخامس بعد زيارته لمدينة طنجة في 9 نيسان 1947، ودعوته إلى استقلال المغرب بشكل علني في الخطاب الذي ألقاه هناك، وبعد أن أصبحت علاقة الملك محمد الخامس بحزب الاستقلال علاقة وثيقة، حاولت الإدارة الفرنسية إقناعه بالتخلي عن الحزب وعن مطالب الحركة الوطنية المغربية الداعية إلى التخلص من السيطرة الفرنسية، إلاّ أنها لم تتمكن من فك الارتباط بين السلطان وحزب الاستقلال، فبدأت بتنفيذ المؤامرة لخلعه، وساندها في ذلك عدد من علماء الدين، والقادة والباشوات المعادين للسلطان أمثال الجلاوي والكتاني الذين أدوا دوراً كبيراً في نجاح المؤامرة، إلاّ أن تلك المؤامرة لم تُنهِ الصراع المغربي-الفرنسي، وإنما فتحت صفحة جديدة من الصراع، فقد أبى الوطنيون المغاربة الاستسلام للأمر الواقع، واستمروا في نضالهم الوطني ومقاومتهم للاستعمار الفرنسي والمساندين لوجوده حتى تمكنوا من تحقيق الاستقلال.

الفصل الرابع

موقف الإدارة الفرنسية من المطالب المغربية بالاستقلال

1956-1953

المبحث الأول

موقفها من المنظمات الإقليمية والدولية

أولاً: في الجامعة العربية

لم يتوقف نضال الحركة الوطنية المغربية في المطالبة بالاستقلال على جهد المقاومة الوطنية في داخل المغرب على الرغم من أهميته، وإنما ترافق ذلك مع نشاط الحركة الوطنية في الخارج من أجل التعريف بالقضية المغربية لتعزيز شرعية نضالها، واتخذت من منابر المنظمات الإقليمية والدولية مكاناً لإيصال صوتها للرأي العام الدولي وفرض حضورها لتحقيق مطلب الاستقلال على الرغم من كل وسائل التأثير التي اتخذتها الإدارة الفرنسية لمواجهة ذلك. ومن هذا المنطلق جاء نشاطها في المنظمات الإقليمية والدولية.

كان لجامعة الدول العربية دور بارز في دعم القضايا المتعلقة باستقلال الدول العربية الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي[1]، وحظيت بلدان المغرب العربي باهتمام الجامعة العربية، وميثاقها الذي أكد على ما يأتي:" **نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على الوطن العربي كله، ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس، ينبغي له أن يرعاها بوجه خاص، يوصي مجلس الجامعة عند النظر في إشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن لا يدخر جهداً**

---

(1) صدرت عن جامعة الدول العربية مجموعة من القرارات السياسية والمالية والثقافية والإعلامية لدعم قضايا التحرر والاستقلال للأقطار العربية، وإسنادها، ومنها دعم قضية استقلال سوريا ولبنان، القضية الفلسطينية، والليبية، وقضايا المغرب العربي. ينظر: مفيد محمود شهاب، جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص17-20.

للتعرف على حاجاتها، وإلى تفهم أمانيها وآمالها، بأن يعمل على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السلمية من أسباب "[1].

من هذا المبدأ ساندت الجامعة العربية منذ تأسيسها في 22 آذار 1945 الحركة الوطنية المغربية في نضالها ضد الاحتلال الفرنسي[2]، وتجسيداً لذلك وقفت الجامعة ضد سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب، لاسيما بعد إقدام فرنسا على خلع السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953، إذ أصدر مجلس الجامعة بياناً شديد اللهجة استنكر فيه قرارات السلطات الفرنسية بنفي السلطان محمد الخامس جاء فيه:"... **إن مجلس الجامعة العربية أحيط علماً بما أقدمت عليه السلطة الفرنسية من خلع جلالة سلطان مراكش ونفيه وأسرته إلى جزيرة كورسيكا. وان جامعة الدول العربية التي تعد القضية المراكشية قضية عربية تهدف إلى الحرية والاستقلال، تستنكر أشد الاستنكار هذا العدوان على السيادة المغربية، ويرى مجلس الجامعة أن هذا القرار الجائر يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن كونه انتهاكاً صريحاً للمعاهدات الدولية الخاصة بالمغرب... "**[3]، وأعلنت الجامعة عدم اعترافها بالسلطان محمد بن عرفه وعدته غير شرعي[4].

وإزاء تطور الأحداث في المغرب عام 1954 وتصاعد حركة الكفاح الوطني المسلح ضد السلطات الفرنسية، واصلت الجامعة العربية جهودها في الدعم المادي والمعنوي للحركة الوطنية المغربية في كفاحها لنيل الحرية والاستقلال، وكان لمصر الدور الفاعل

---

(1) نقلاً عن: برهان غزال وجميل الشقيري، المصدر السابق، 69-70.

(2) أشركي فقير محمد، الجهود المصرية للدفاع عن القضية المغربية أمام المحافل الإقليمية والدولية، المجلة التاريخية المغاربية، العددان 69-70، تونس، 1993، ص11.

(3) نقلاً عن: محمد علي رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط 2، منشورات الأمانة العامة، القاهرة، 1972، ص137.

(4) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص183.

في مساندة الوطنيين المغاربة في قضيتهم[1]، ففي جلستي 19 و 27 كانون الثاني 1954 لمجلس جامعة الدول العربية، صادق الوفد المصري على توصيات اللجنة السياسية الداعية إلى إنشاء صندوق لشمال أفريقيا[2]، للصرف على المتضررين والمنكوبين من أبناء المغرب العربي، وإدانة ممارسات فرنسا التي وصفتها بـ" اللا إنسانية" تجاه معاملة سلطان المغرب محمد الخامس في المنفى والدعوة إلى مواصلة الجهود العربية والدولية لإعادته إلى عرشه[3]، وأستنكر الوفد المصري في جلسة اجتماع 3 نيسان 1954 سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الشعب المغربي، وحملة الاعتقالات والإعدامات التي ارتكبها ضد الوطنيين المغاربة، وأصدر الوفد قراراً صادق عليه أعضاء مجلس جامعة الدول العربية نص على إرسال مذكرة احتجاج باسم المجلس إلى الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة بوساطة عبد الخالق حسونة[4] الأمين العام لجامعة الدول العربية تدين بها الأعمال الإجرامية التي

---

(1) صفوان ناظم داود حسن، مصر وقضية استقلال المغرب الأقصى 1945- 1956، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2010، ص133.

(2) شكلت اللجنة السياسية للجامعة العربية لجنة فرعية برئاسة وزير الخارجية المصري أو من ينوب عنه وعضوية رؤساء البعثات السياسية في القاهرة للإشراف على صندوق شمال أفريقيا ووضع قواعد الصرف اللازمة لدول المغرب العربي عن طريق استقبال تبرعات الحكومات العربية والإسلامية والصديقة والمنظمات والأفراد. للمزيد من التفاصيل ينظر: جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دور الانعقاد العشرين لمجلس جامعة الدول العربية لعام 1953 و 1954، مضبطة الجلسة الرابعة والثامنة المنعقدتين في 19 و 27 كانون الثاني 1954.

(3) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص134.

(4) عبد الخالق حسونة: سياسي مصري، عين أميناً عاماً لجامعة الدول العربية بقرار من مجلس الجامعة بعد استقالة عبد الرحمن عزام في أيلول 1952، لمدة خمس سنوات، إلا أنه استمر في منصبه حتى عام 1972 بناءً على رغبة أعضاء الجامعة آنذاك بتجديد مدة رئاسته عدة مرات. ينظر: أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية 1945 - 1958، دراسة تاريخية سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص27-28.

قامت بها الإدارة الفرنسية ضد الوطنيين المغاربة، وتطالبها بالتدخل العاجل لوضع حد لهذه الأعمال التي تتنافى مع حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة[1].

ومن جانب آخر حاولت الجامعة العربية اتباع سياسة ودية مع إسبانيا التي أبدت تعاطفها مع الحركة الوطنية المغربية[2]، وشجعت الجامعة أيضاً الدول الأعضاء على التقرب من الدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية من أجل نصرة القضايا العربية، وإفشال المساعي الفرنسية التي تحاول التأثير فيها بشتى الوسائل، وكسبها إلى جانبها للحيلولة دون إصدار قرار بشأن المغرب في الأمم المتحدة، وحصل ذلك في الدورة الثامنة للأمم المتحدة[3] فاستجابت الدول العربية، واتبعت سياسة ودية مع إسبانيا، وقامت برفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي مع دول أمريكا اللاتينية[4].

وجهت الجامعة العربية في 14 تموز 1954 مذكرة إلى الدول الأعضاء أشارت فيها إلى رغبة الوطنيين المغاربة في عرض قضيتهم مجدداً على الأمم المتحدة، وحثها على ضرورة تقديم طلب إدراج القضية في الوقت المحدد[5]، وأشارت إلى تطور مهم في القضية يجب على الوفود العربية أن تقوم بتوضيحه أثناء مساعيها ومناقشاتها مع الوفود

(1) جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دورة الانعقاد العادي الحادي والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، لسنة 1954، مضبطة الجلسة الثانية المنعقدة في 3 نيسان 1954.

(2) كان تجاهل فرنسا لإسبانيا وعدم إشراكها في أي قرار تتخذه في مراكش أدى إلى استياء الأسبان الذين كانوا يتعاطفون مع الحركة الوطنية المغربية، وراحوا يلمحون إلى احتمال منح المنطقة الواقعة تحت نفوذهم حكماً ذاتياً، مما أثار حفيظة فرنسا وأسهم بتوتر العلاقات الفرنسية الإسبانية. للمزيد ينظر: ابتسام سلمان سعيد الطائي، التطورات السياسية في شمال المغرب، ص153-162.

(3) هيثم عبد الخضر معارج، موقف الأمم المتحدة من قضايا استقلال بلدان المغرب العربي 1948 - 1962، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2009، ص169.

(4) المصدر نفسه، ص169-170.

(5) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4817، المغرب العربي، عرض قضية مراكش على الأمم المتحدة، الرقم 1593/182/184/4 في 31 تموز 1954، و 29، ص77.

الأخرى، وهو أن المستوطنين الفرنسيين أصبحوا يؤثرون بشكل كبير في سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب ويتحكمون بها ويسيرونها، وهذا يجعل الأمور تزداد سوءاً، مما يؤدي إلى تهديد السلم والأمن في المغرب بشكل خاص والمنطقة بشكل عام[1].

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من نشاط الجامعة العربية ووقوفها إلى جانب الشعب المغربي، والحركة الوطنية المغربية من نضالها لتحقيق الاستقلال، والتخلص من السيطرة الفرنسية، فإنّها تجاهلت مطالب الجامعة العربية، واستمرت في سياستها العدائية تجاه الوطنيين المغاربة[2]، وقامت بإبعاد السلطان محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر في المحيط الهندي بعد تردد الأنباء عن محاولة الحركة الوطنية المغربية إنقاذه من منفاه في جزيرة كورسيكا بمساعدة الجامعة العربية[3].

ومع استمرار الإدارة الفرنسية في سياستها العدائية في المغرب وإصرار الوطنيين المغاربة على تحقيق أهدافهم في الحرية والاستقلال واصلت الجامعة العربية دعمها لهم، فأصدر مجلس جامعة الدول العربية في جلسته المنعقدة بتاريخ 14 تشرين الثاني 1955 قراراً دعا فيه إلى:"... **الاستمرار في تأييد الشعب المغربي في مطالبه القومية وبذل المساعي الدبلوماسية لكي يتحقق للشعب المغربي مطالبه في الحرية والاستقلال** "[4] .

يتضح مما تقدم أن موقف جامعة الدول العربية من القضية المغربية اتسم بالفعالية والحرص على نصرة الشعب المغربي في كفاحه ضد السيطرة الفرنسية، فكان للجامعة دور بارز منذ تأسيسها عام 1945 في دعم قضايا استقلال بلدان المغرب العربي، عن طريق تقديم المساعدات المالية لجيش التحرير المغربي، فضلاً عن إصدارها عدداً من

---

(1) هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص170.

(2) Julien, Charles, Andre,Op.Cit., p.306.

(3) عبد الجليل مزعل بنيان، المصدر السابق، ص144.

(4) نقلاً عن: جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دورة الانعقاد العادي الرابع والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، لسنة 1955 و 1956، مضبطة الجلسة الثالثة المنعقدة في 14 تشرين الثاني 1955.

القرارات التي استنكرت فيها سياسة الإدارة الفرنسية تجاه الوطنيين المغاربة، ولاسيما إقدام السلطات الفرنسية على خلع السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953، وكان للجامعة العربية دور بارز في كسب التأييد الدولي للقضية المغربية وإيصالها إلى المحافل الدولية، ولاسيما الأمم المتحدة.

ثانياً: في الجمعية العامة للأمم المتحدة:

استمرت جهود الوطنيين المغاربة للتخلص من الاحتلال الفرنسي والحصول على استقلال بلادهم بالطرق الدبلوماسية، وإيصال قضيتهم إلى المنظمات الدولية، ولاسيما الأمم المتحدة، فقد قدم علال الفاسي تقريراً إلى الجامعة العربية[1]، استعرض فيه تطورات القضية المغربية وأشار إلى أن فرنسا بسياستها في المغرب تجاهلت التزاماتها وفق معاهدة الحماية 1912، وكذلك خرقت ميثاق الأمم المتحدة، وطالب بمساندة الأقطار العربية والإسلامية للقضية عند عرضها على الجمعية العامة للامم المتحدة[2].

قام علال الفاسي مع وفد من الحركة الوطنية المغربية في 22 آب 1951 بجولة في عدد من الدول العربية شملت العراق وسوريا والأردن ولبنان، طالب فيها حكومات تلك الدول ببذل الجهود لدعم القضية المغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووافقت حكومات تلك الدول على طلبه، ووعدت ببذل كل ما في وسعها من أجل الحصول على نتائج إيجابية لصالح القضية[3].

أثيرت قضية المغرب للمرة الأولى في الأمم المتحدة عند افتتاح دورتها السادسة في 6 تشرين الأول 1951 في باريس، وقدمت عدد من الدول العربية شكوى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة اتهمت فيها فرنسا بخرق ميثاق الأمم المتحدة[4]، وكان لمصر دور

(1) هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص131.

(2) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص110.

(3) سيدي محمد عبد الرحمن، المصدر السابق، ص138-139.

(4) خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، ط1، بيروت، 1962، ص106.

بارز في عرض القضية المغربية على هيئة الأمم المتحدة، إذ قدمت وزارة الخارجية المصرية طلباً لإدراج القضية المغربية في جدول أعمال الهيئة، وقدمت الوزارة ايضاً مذكرة طالبت فيها الجمعية العامة بإبداء الاهتمام بما يجري من انتهاكات فرنسية ضد الشعب المغربي تتنافى مع مبادئ هيئة الأمم المتحدة وميثاقها[1]، ولكن الجمعية العامة قررت تأجيل النظر في القضية على أثر تبني لجنة في الأمم المتحدة تسمى اللجنة التوجيهية[2]، مشروع قرار تقدمت به كندا بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتأجيل النظر في القضية المغربية إلى دورة لاحقه[3].

وعلى الرغم من إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار الكندي الذي صوت لصالحه (28) دولة، مقابل اعتراض (23) دولة، وامتناع (7) دول عن التصويت[4]، إلاّ أن رئيس الوفد المصري أحمد فراج الطابع وبالتعاون مع مندوبي دول المجموعة الآسيوية - الأفريقية استطاع إلزام الجمعية العامة بإرسال وفد أممي إلى المغرب للتقصي عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الشعب المغربي في ظل الإدارة الفرنسية[5].

---

(1) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص137-138؛ أشركي فقير محمد، المصدر السابق، ص17.

(2) تشكلت هذه اللجنة من رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ورؤساء اللجان الست في الأمم المتحدة وهي: لجنة الأمن ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لجنة الأعمال الإنسانية، لجنة الوصاية، لجنة الموازنة والإدارة ولجنة القوانين، ومهماتها تقرير ما يدرج في جدول أعمال الجمعية العامة. ينظر: محمد فتح الله الخطيب، القوى السياسية في الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، مصر، 1962، ص93.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص442؛ خيري حماد، المصدر السابق، ص107.

(4) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص138.

(5) علي محافظة، المصدر السابق، ص231-232.

أدرجت القضية المغربية بشكل رسمي في الدورة السابعة للأمم المتحدة في 21 آب 1952[1]، وأدى مندوب العراق محمد فاضل الجمالي[2] دوراً متميزاً في إدراج القضية المغربية في جدول الأعمال كونه انتخب نائباً لرئيس الجمعية العامة وعضواً في اللجنة التوجيهية[3].

عارضت السلطات الفرنسية إدراج القضية المغربية في جدول أعمال الجمعية العامة، ووصف المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة إدراج القضية بأنه إجحاف بحق فرنسا، وأعلن انسحابه من الجلسات[4]، وإنّه أنكر انتهاك بلاده لحقوق الإنسان في المغرب، وأنكر أيضاً حق الأمم المتحدة في مناقشة القضية المغربية كونها خارج اختصاصها بحسب الميثاق[5].

---

(1) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص139.

(2) محمد فاضل الجمالي: ولد في مدينة الكاظمية عام 1903 حصل على شهادة البكالوريوس في التربية من الجامعة الأمريكية في بيروت وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا، وعمل مدرساً في دار المعلمين العالية في بغداد، شغل منصب وزير الخارجية عام 1946 في وزارة أرشد العمري، ورئيساً لمجلس النواب عام 1953، ورئيساً للوزراء بين عامي 1953 – 1954، حكم عليه بالإعدام بعد سقوط النظام الملكي عام 1958، واعفي عنه في أثر توسط السلطان محمد الخامس اثناء زيارته لبغداد مطلع 1965، بعدها سافر الى بيروت ثم المغرب وأخيراً استقر في تونس بناءً على طلب الرئيس الحبيب بورقيبة ليعمل مستشاراً سياسياً له واستاذاً في الجامعة التونسية، واستمر في أقامته حتى وفاته في أيار 1997. ينظر: محمد فاضل الجمالي، جهاد في سبيل العروبة والإسلام، مجموعة الخطب الرسائل التي تناولت سيرة الفقيد الدكتور فاضل الجمالي، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص10-14؛ محمود صالح الكروي، المفكر محمد فاضل الجمالي والشخصيات الوطنية في المغرب العربي، جريدة الزمان، بغداد، العدد 4694في 28 كانون الأول 2013، ص16.

(3) هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص135.

(4) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص112.

(5) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص192-193.

في الوقت الذي استمرت فيه الإدارة الفرنسية بنهج الاحتلال في المغرب بدعم الدول الغربية ومساندتها لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية(1) فان الوطنيين المغاربة واصلوا جهودهم أيضاً للحصول على التأييد الدولي لمطاليبهم بالاستقلال، وكان لحزب الاستقلال بزعامة علال الفاسي دور مهم في هذا المجال إذ تمكن من الحصول على دعم الدول الأسيوية والأفريقية للقضية المغربية(2)، وكان لتلك الدول دور كبير في مساندة القضايا العربية في الأمم المتحدة ومنها القضية الفلسطينية والقضية المغربية(3)، إذ دعت كتلة الدول الأسيوية والأفريقية في الأمم المتحدة إلى اجتماع لأعضائها بعد قيام الإدارة الفرنسية بخلع الملك محمد الخامس ونفيه خارج البلاد لمناقشة تلك المسألة، وأصدرت بياناً استنكرت فيه هذا العمل، وشكلت لجنة لتجديد إثارة القضية في الجمعية العامة أو مجلس الأمن، عندما عقد مجلس الأمن جلسته للمدة من 26 آب حتى 13 أيلول 1953، رفض المندوب الفرنسي إدراج القضية بوصفها شاناً يخصها ولا يحق للمجلس مناقشته(4)، وحاول تسويغ موقف بلاده من الحادث مدعيا بأن الشعب المغربي هو من خلع الملك محمد الخامس وجرده من مركزه الديني، وخوفاً على سلامته قامت فرنسا بنقله إلى كورسيكا وهي بذلك أوفت بالتزاماتها بحسب معاهدة الحماية(5).

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول الأسيوية والأفريقية للحصول على تأييد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للقضية المغربية في مجلس الأمن(6)، إلا أنها لم تنجح

---

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص172.

(2) محمود صالح الكروي، دور حزب الاستقلال المغربي في حركة عدم الانحياز، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العدد 75-76، أيار 1994، ص510-511.

(3) المصدر نفسه، ص511.

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4818، القضية المراكشية، قضية مراكش في مجلس الأمن، الرقم /8139/11/135/839، في 3 أيلول 1953، و 41، ص62.

(5) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص199.

(6) نقلاً عن: هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص157.

في مساعيها فقد رفض مجلس الأمن مناقشة قضية خلع السلطان المغربي بفعل التصويت السلبي لمندوبي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اللذين صوتا ضد المشروع الذي تقدمت به الكتلة الأسيوية - الأفريقية لإدراج قضية المغرب في المجلس[1].

وفي 15 أيلول 1953، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الثامنة، واستمرت المناقشات العامة للمدة 17-24 أيلول، وحاولت الدول الأفريقية والأسيوية الخروج بقرار لصالح القضية المغربية[2] فألقى مندوب الباكستان في الأمم المتحدة خطاباً ذكر فيه قضية المغرب مطالباً بحقها في الاستقلال ومندداً بالسياسة الفرنسية، مما دفع بالمندوب الفرنسي إلى الانسحاب من الاجتماع، وصرح ناطق باسم الوفد بعد ذلك معللاً الانسحاب إنه جاء احتجاجاً على ما سمعه من اهانة واستفزاز لبلاده على حد تعبيره[3].

وفي إطار الجهود التي بذلتها الدول الأسيوية والأفريقية للحصول على تأييد الأمم المتحدة للقضية المغربية قيامها بتقديم مشروع في 19 كانون الأول 1953 وقع عليه مندوبو أفغانستان ومصر والهند وإيران والعراق واندونيسيا والباكستان والفلبين والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن في الأمم المتحدة أكدت فيه على إنهاء الأحكام العرفية في المغرب، وإطلاق سراح السجناء والسياسيين وإعادة الحريات العامة، وأوصت تلك الدول باتخاذ كل الخطوات الضرورية لتمتع الشعب المغربي بحقوقه بالسيادة الكاملة والاستقلال[4].

---

(1) صفوان ناظم داود، المصدر السابق، ص140؛ علي محافظة، المصدر السابق، ص237-238.

(2) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4816، القضية المراكشية، المناقشة العامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الرقم/29500/135/2742 في 7 تشرين الثاني، 1953، و20، ص47-48.

(3) هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص159.

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4667، الممثلية العراقية في الأمم المتحدة، اجتماع اللجنة السياسية الأولى، الرقم /35589/135/2749 في 19 كانون الأول 1953، و 13، ص37.

وعند مناقشة مشروع القرار الذي تقدمت به الدول الأسيوية والأفريقية عارضته العديد من الدول، ولاسيما دول أمريكا اللاتينية، وفي 19 كانون الأول 1953، اجتمعت اللجنة السياسية في الأمم المتحدة وناقشت قضية المغرب والمشاريع المعروضة بشأنها، وعند التصويت على مشروع الكتلة الأسيوية الأفريقية رفض بالأكثرية[1].

عارضت السلطات الفرنسية مطالب الحركة الوطنية المغربية بالاستقلال عن طريق المنظمات الدولية، وقامت ببذل جهود كبيرة لكسب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للحيلولة دون اتخاذها قراراً لصالح القضية المغربية، وتمكنت من كسب العديد من الدول الأعضاء إلى جانبها لاسيما تلك الدول التي ترتبط بها بمصالح، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الوسطى واللاتينية[2].

إن دعم الدول الغربية لفرنسا في الأمم المتحدة، وعدم إصدار الأمم المتحدة قراراً لصالح القضية المغربية أدى إلى استمرار الإدارة الفرنسية بسياستها العدوانية في المغرب، وازدادت الأوضاع سوءاً في المغرب بسبب إجراءات الإدارة الفرنسية التعسفية ضد الوطنيين المغاربة، إذ قامت بسجن عدد كبير منهم ونفيهم، فضلاً عن منعها الصحف الوطنية المغربية من الصدور[3].

وعلى الصعيد الخارجي استمر قادة الحركة الوطنية المغربية بمساعيهم للتعريف بقضيتهم ومحاولة كسب التأييد الدولي لها في أية فرصة يرونها مناسبة لهم، فقد عقد الوفد المغربي لدى الأمم المتحدة عشرات من الندوات والمحاضرات في مختلف النوادي والجامعات الأمريكية لتعريف الرأي العام الأمريكي بقضايا شمال أفريقيا ولاسيما

---

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4818، القضية المراكشية، قضية مراكش لدى الأمم المتحدة، الرقم غ/812/812/14 في 26 كانون الأول 1953، و 39، ص56.

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص450-451.

(3) جلال يحيى، المقاومة الشعبية في المغرب، مجلة الكاتب، العدد/81، مصر، 1967، ص66-67.

المغرب[1]، وأسهم الوطنيون المغاربة بشكل واسع في العديد من المؤتمرات الدولية للحصول على المساعدة والدعم الدولي خارج نطاق الأمم المتحدة، فقد شارك ممثلون عن المغرب (علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني)[2] في مؤتمر باندونغ[3] لدول عدم الانحياز في المدة 18-24 نيسان 1955 بصفة مراقبين، وأدرجت قضايا المغرب العربي في جدول أعمال المؤتمر تحت البند الخاص (بحقوق الإنسان وتقرير المصير)، وتضمن البيان الختامي للمؤتمر دعمه ومساندته لحقوق بلدان المغرب العربي في تقرير المصير والتحرر والاستقلال ويطالب الحكومة الفرنسية بحل عاجل وسلمي[4].

يتضح مما تقدم، أنه على الرغم من التصويت السلبي في الأمم المتحدة تجاه القضية المغربية الذي بسبب وقوف الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى جانب فرنسا، إلّا أن قضية المغرب كسبت الرأي العام العالمي إلى جانبها، وكان لقادة الحركة الوطنية المغربية دور فاعل في كسب الدعم الدولي عن طريق مشاركتهم في المؤتمرات والندوات الدولية خارج الأمم المتحدة. فأصبحت العديد من دول العالم تساند المطالب المغربية بالاستقلال، وتدرك المظالم التي تعرض لها أبناء المغرب من جراء سياسة الإدارة الفرنسية. وتجاهلت السلطات الفرنسية المطالب التي تقدم بها الوطنيون المغاربة في المنظمات الدولية، الأمر الذي أدى إلى استياء الشعب المغربي من الإدارة الفرنسية، وتصاعد عمليات المقاومة الوطنية المسلحة ضدها.

---

(1) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية، ص138.

(2) محمود صالح الكروي، دور حزب الاستقلال المغربي في حركة عدم الانحياز، ص514.

(3) عقد مؤتمر باندونغ في إندونيسيا عام 1955 بحضور تسعة وعشرين دولة أسيوية وأفريقية أبرزها مصر، باكستان، الهند، أفغانستان، العراق، السعودية، كمبوديا، اليمن، إيران، سوريا، لبنان، فيتنام الشمالية والجنوبية، اليابان، وقد تناول المؤتمر موضوع مناهضة الاحتلال وقضية التعاون الاقتصادي والثقافي بين هذه الدول. ينظر: كفاح جمعة الساعدي، التطورات السياسية الداخلية في اندونيسيا 1946-1967، رسالة ماجستير،(غير منشورة) كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004، ص155-158.

(4) محمد فاضل الجمالي، المغرب العربي ومؤتمر باندونغ، المجلة التاريخية المغربية، العدد/2، تونس، 1974، ص119-120.

المبحث الثاني

تصاعد المقاومة الوطنية المسلحة ضد الإدارة الفرنسية وتأسيس جيش التحرير المغربي عام 1954

كانت الإدارة الفرنسية تتوقع أنها بنفي السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953، وتنصيب محمد بن عرفه سلطاناً للمغرب ستعيد الهدوء إلى المغرب، وتحكم من سيطرتها عليه[1]، غير أن ردود الفعل عند الوطنيين المغاربة على نفي السلطان محمد الخامس كانت أقوى مما تصورته الإدارة الفرنسية[2].

تمثلت ردود الفعل بزيادة الكراهية في أوساط الشعب المغربي ضد الإدارة الفرنسية، وابن عرفه الذي كان أداة بيد الإدارة الذي كان هدفه الوحيد البقاء في السلطة، وسنده في ذلك السلطات الفرنسية[3] التي جردته من كل ما كان بيده من صلاحيات تشريعية وتنفيذية نصت عليها معاهدة الحماية، ولم تبق الإدارة للسلطان سوى دور صوري، فقد كان خادماً مطيعاً لها[4] وقامت الإدارة بتوقيع جميع الظهائر التي كانت معطلة لدى السلطان محمد الخامس منذ عام 1947، لتأخذ طريقها إلى التنفيذ في عهد ابن عرفة، وبذلك قضت على ما تبقى للسلطان الجديد من سيادة، ولم يعد الفرنسيون في المغرب يعدون أجانب، بل أصبحوا يسيرون كل أمورهم في البلاد كمواطنين شركاء للمغاربة في المغرب[5].

---

(1) محمد الحبيب الفرقاني، الثورة الخامسة صفحات من تاريخ المقاومة وجيش التحرير، ج1، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1990، ص95.

(2) محمد السلوي بو عزام، معركة الاستقلال، ج1، ب ط، 1979، ص68.

(3) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص411.

(4) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص413.

(5) Berhard , Sephen , Op. Cit., p 187.

منذ وصول محمد بن عرفة إلى الرباط كانت الإدارة الفرنسية تتخوف من قيام انتفاضة شعبية ضد تنصيبه، فشددت من إجراءاتها الأمنية عند دخوله المدينة، ونشرت كتائب الدبابات والمصفحات في أرجاء العاصمة، وانتشرت الشرطة العسكرية ورجال الأمن بكثرة تحسباً لوقوع هجمات ضد السلطان الجديد[1].

وعلى الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة التي اتخذتها الإدارة الفرنسية لحماية السلطان بن عرفة، والمحافظة على الوضع القائم، رفض الشعب المغربي الاستجابة للسلطان الجديد، وبدأت المحاولات لقتله منذ الأيام الأولى لتسلمه السلطة ونفي السلطان محمد الخامس[2].

بعد نفي السلطان محمد الخامس تصاعدت العمليات الفدائية ضد السلطان محمد بن عرفه، والضباط الكبار في الإدارة الفرنسية، والمغاربة المتعاونين مع الإدارة الفرنسية لاسيما المنتسبين للشرطة الفرنسية، وبلغت تلك العمليات في المدة ما بين 20 آب و 2 تشرين الأول 1953 أكثر من (45) عملية[3]، وكذلك امتدت عمليات الفدائيين إلى الأحياء الأوربية داخل المغرب بالرغم من الحراسة الشديدة، وتزويد المستوطنين بالأسلحة خوفاً عليهم، مما أدى إلى عرقلة تنفيذ عدد من مشاريع الإدارة الفرنسية في المغرب[4].

ومما زاد من تصاعد العمليات الفدائية ضد الفرنسيين بعد نفي السلطان محمد الخامس قيام حزب الاستقلال برفد خلايا المقاومة بمقاتلين جدد وتحصين تنظيم المقاومة المسلحة السرية[5].

---

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص168.

(2) عبد الوهاب عبد العزيز، المصدر السابق، ص 198.

(3) Berhard , Sephen , Op. Cit., p 192.

(4) أحمد عسه، المصدر السابق، ص283-284.

(5) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج2، ص601-602.

ومن أبرز العمليات الفدائية التي نفذت ضد السلطان محمد بن عرفه، هي العملية التي قام بها علال بن عبدالله[1] في 11 أيلول عام 1953، فقد تمكن من الاقتراب بسيارته من موكب ابن عرفه، وهو متوجه لأداء صلاة الجمعة، فداهم الموكب، واصطدم بحصان السلطان وحاول طعنه بالسكين، لولا أن قفز عليه أحد ضباط الأمن الفرنسيين وضغط على يده، بعدها أطلق عدد من الشرطة النار على المهاجم حتى أردوه قتيلاً[2]. كانت هذه العملية تمثل المرحلة الأولى من كفاح المغرب المسلح ضد الاحتلال الفرنسي في الخمسينات من القرن العشرين[3].

قامت إحدى فرق المقاومة المغربية التي كانت تعمل بشكل سري، وهي فرقة المناضل أحمد البقال[4] بعمليات عديدة استهدفت مصالح الإدارة الفرنسية كان أهمها العملية التي نفذت في 7 تشرين الثاني 1953، إذ تمكن الثوار من إخراج قطار الدار البيضاء – الجزائر عن سكته وتسبب في مقتل وجرح العديد من ركابه أغلبهم من

---

(1) علال بن عبد الله: ولد في قرية كرسيف بإقليم تازة عام 1916، وينتسب إلى قبيلة هوارة الشريفة، كان يمتهن حرفة الصباغة لاغراض البناء، كان يتمتع بمستوى عال من الأخلاق والدين، وكان قراره بتنفيذ العملية الفدائية ضد السلطان فردياً، ولم يخبر به أحداً، استشهد عند تنفيذ العملية يوم الجمعة المصادف 11 أيلول عام 1953. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرحيم الورديغي، المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية 1952-1956، ج1، ط2، الرباط، 1982، ص67.

(2) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ص379.

(3) جلال يحيى، المصدر السابق، ص113.

(4) أحمد البقال: ولد في مراكش عام 1927 كان يتميز بالخلق الرفيع وشدة التمسك بدينه وعقيدته، انتمى إلى حزب الاستقلال وهو في العشرين من عمره. قام بتأسيس فرقته الفدائية بعد نفي السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953، وأبرز أعضائها هم بو جمعة محجوب، وعياض كبور، وأحمد رشدي، والعربي باجدي، والتهامي بن الفضالي، فضلاً عن بنته زينب وأخته فاطمة. كانت الإدارة الفرنسية على علم بنشاطه السياسي، وتمكنت من إلقاء القبض عليه في 27 كانون الأول 1953، ونفذ حكم الإعدام عليه مع عدد من رفاقه في 22 نيسان 1954. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد الحبيب الفرقاني، المصدر السابق، ص413-420.

الفرنسيين[1]. أما العملية الثانية فقد كانت في 24 كانون الأول عام 1953 إذ فجرت قنبلة في السوق المركزي في الدار البيضاء عندما كان الأوربيون منهمكين في اقتناء ما يلزم للاحتفال بأعياد الميلاد، فخلفت (60) ضحية بين قتيل وجريح من المستوطنين[2].

استمرت فرقة الشهيد أحمد البقال في نشاطاتها الفدائية ضد الإدارة الفرنسية بشكل سري ومنظم، إلاّ أن الإدارة الفرنسية تمكنت من كشف أمر الفرقة، وكان السبب الرئيس لكشف المنظمة، نتيجة وقوع شجار بين والدة بو جمعة بن المحجوب أحد الناشطين في المنظمة، وامرأة من جيرانه، فقامت بتبليغ باشا القصبه " سي حسي" وهو اخو التهامي الجلاوي باشا مراكش، وقد بقي بو جمعه في دار سي حسي ثلاثة أيام. ثم سلمه لإدارة الشرطة التي اعتقلته، ولما علم البقال باعتقال صديقه، اخذ يبحث عنه، إلا أن الشرطة تمكنت من القبض عليه أيضاً في 27 كانون الأول 1953، وأصدرت الإدارة الفرنسية قراراً بإعدامه مع عدد من أصحابه البارزين في المنظمة، ونفذت الحكم بهم في 22 نيسان 1954[3].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تأسست خلايا فدائية أخرى قامت بعمليات مسلحة ضد السلطان ابن عرفة وعدد من العملاء المغاربة الذين تعاونوا مع الإدارة الفرنسية، ومن أبرز تلك الخلايا فرقة الشهيد حمدان الفطواكي وهو من مدينة مراكش كان من أشد المقاومين للسلطات الفرنسية وأنضم معه عدد من الوطنيين المغاربة أبرزهم محمد الزقرطوني وبلحاج البقال ومصطفى العلوي[4].

سجلت تلك الفرقة أكثر من (25) عملية فدائية كان أبرزها العملية التي نفذتها ضد التهامي الجلاوي في 19 شباط 1954 بمسجد الكتبية بمراكش عندما كان يؤدي صلاة

---

(1) عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص78.

(2) Berndrd Stephen,Op.Cit.,p.193.

(3) محمد الحبيب الفرقاني، المصدر السابق، ص26-27.

(4) عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص96-97.

الجمعة أطلق الفطواكي واثنين من رفاقه القنابل في المسجد، وأسفرت العملية عن خسائر في صفوف المصلين بلغت (11) شهيد و(45) جريحاً أغلبهم

من أعوان الجلاوي الذي نجا من المحاولة[1].

وفي 5 آذار 1954 نفذت الفرقة عملية كبيرة كادت أن تؤدي بحياة السلطان محمد بن عرفه، إذ تعرض أثناء قيامه بأداء صلاة الجمعة بمسجد بريمة في مدينة مراكش إلى ضربة بالقنابل اليدوية أطلقها عليه اثنان من المقاومين البارزين في فرقة الفطواكي هما أحمد أقلا، ومحمد بن العربي، وأصيب ابن عرفه بجروح طفيفة، وقام الجلاوي وأبناؤه باغتيال منفذي العملية في المكان نفسه[2].

لم تقتصر العمليات الفدائية لفرقة الفطواكي على السلطان بن عرفه والعملاء المغاربة، وإنما امتدت لتشمل كبار الشخصيات في الإدارة الفرنسية، ففي يوم 24 أيار من السنة نفسها نفذت عملية ضد الجنرال جيوم عندما كان يقوم بزيارة إلى مدينة مراكش[3].

قام الشهيد حمدان الفطواكي وأحد رفاقه بمهاجمة موكب الجنرال جيوم بقنبلة استهدفته، وخلف الانفجار قتيلين فرنسيين عسكريين و (36) جريحاً. أما الجنرال جيوم فقد نجا من الانفجار وعاد إلى الرباط مذعوراً من التفجير[4].

نفذت فرقة حمدان الفطواكي في 20 حزيران عام 1954عملية لاغتيال حاكم مدينة مراكش الجنرال (دي هوتفيل De Hauteville)، الذي كان له دور كبير مع الجلاوي في نفي السلطان محمد الخامس، وتنصيب ابن عرفة سلطاناً للمغرب[5].

---

(1) محمد الحبيب الفرقاني، المصدر السابق، ص488.

(2) Julien, Charles, Andre, Op, Cit., p.341.

(3) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص320.

(4) محمد الحبيب الفرقاني، المصدر السابق، ص488.

(5) Julien,Op. Cit., p.341.

قام بتنفيذ العملية الفدائية أحد المقاومين الشرسين في الفرقة هو علال ابن أحمد الذي رمى (هوتفيل) بالرصاص عندما كان ذاهباً إلى الكتيبة، وإصابته رصاصة كادت أن تؤدي بحياته[1].

ولم ينج من محاولات الاغتيال للفرق المسلحة المغربية عملاء الإدارة الفرنسية من المغاربة، إذ اغتيل أكثر من (250) شخصاً وجرح (650) آخرين[2].

وفي الوقت الذي استمرت فيه خلايا المقاومة المسلحة المغربية بنشاطها ضد سلطان الإدارة الفرنسية، فإنها قادت حملة لمقاطعة البضائع الفرنسية ولاسيما التبغ والأقمشة، وكذلك تصاعدت بين عامي 1953-1954 عمليات التخريب لمصالح المستوطنين الفرنسيين[3].

كان رد الفعل للإدارة الفرنسية على ما ذكرناه من نشاط للحركة الوطنية المغربية قوياً، فقد شددت من عملياتها للقضاء على المقاومة، ومنعت الصحف الوطنية من الصدور، وجمدت نشاط الأحزاب السياسية المغربية، وألقت القبض على عدد من القادة الوطنيين[4]، ففي مطلع عام 1954 قامت الإدارة الفرنسية باعتقال العشرات من الشباب المغاربة من بينهم عشرة مسؤولين من حزب الاستقلال، وقام الجيش الفرنسي بقطع جميع وسائل التنقل والمواصلات بين القبائل، وقامت الشرطة الفرنسية بإغلاق الأحياء الكبرى في المدن، وكذلك قامت بعزل عدد من الموظفين الوطنيين المغاربة[5].

على الرغم من الإجراءات التعسفية التي قامت بها الإدارة الفرنسية لإضعاف حركة المقاومة المغربية، إلا إن العمليات الفدائية ضد الفرنسيين لم تقف، وازدادت بداية

---

(1) محمد الحبيب الفرقاني، المصدر السابق، ص512؛ عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص101.

(2) محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص117.

(3) روم لاندو، محمد الخامس منذ اعتلائه العرش، ص419.

(4) علي محافظة، المصدر السابق، ص207.

(5) دوجلاس اشفورد، المصدر السابق، ص107.

عـام 1954[1]، وأدى اسـتمرارها إلى إشـاعة القلـق بـين مـوظفي الإدارة الفرنـسية، فاستـقـال الـضابـط بـوتـيـفـاس مـن وظيـفـته في أيلول 1954، واستقال نائب المقيم العام (دي بليسون) مـن منـصبه في شـهر تشرين الثاني من العام نفسه[2].

أدى تردي الأوضاع في المغرب منذ نفي السلطان محمد الخامس وتزايـد العلميـات المـسلحة ضـد السلطان ابن عرفة، والإدارة الفرنسية إلى اتخاذ الإدارة الفرنسية قراراً بتغيير المقيم (جيـوم) في 14 حزيـران 1954[3] بمقيم جديد هو (فرنسيس لاكوست Francis Lacust)[4] لتهدئة الأوضاع المتوترة في المغرب، إلا أن هذا الإجراء لم يحقق للـسلطات الفرنـسية أهـدافها، إذ اسـتمرت المقاومـة المغربيـة في نـشاطها وتمـسكت بمطالبها بعودة السلطان محمد الخامس واستقلال المغرب[5].

يتضح مما تقدم أن عمليـة خلـع الـسلطان محمـد الخـامس وتنـصيب محمـد بـن عرفـه سـلطاناً للمغرب التي نفذتها الإدارة الفرنسية بالتعاون مع عملائها المغاربة أمثال: الجلاوي والكتاني قـد زادت مـن استياء الشعب المغربي والحركة الوطنية وكراهيتها للإدارة والسلطان الجديـد، لأن الـوطنيين المغاربـة كـانوا يعدون السلطان محمد الخامس رمزاً للحركـة الوطنيـة والـسيادة المغربيـة، لـذلك فإنهـا قامـت بعمليـات فدائية مسلحة ضد السلطان ابن عرفـة وعـدد مـن الـضباط المهمـين في الإدارة الفرنـسية، ومهـدت تـلـك

---

(1) Bernard Stephen , Op.Cit.,p.p 198-200.

(2) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص419.

(3) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص175.

(4) فرنسيس لاكوست: من الشخصيات الدبلوماسـية الفرنـسية شـغل منـصب الـشخص الثـاني في الإدارة الفرنـسية بالمغرب في زمن المقيم العام (جوان)، وعمل في سفارة بلاده واشنطن. وضع برنامجاً إصلاحياً هدف إلى تطوير الزراعـة والصناعة في المغرب، وبعد اتساع حركة المقاومة ضد الوجود الفرنسي وعدم سيطرته عليها، قامت الحكومـة الفرنـسية بعزله في 16 حزيران 1955. ينظر روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ص458-469.

(5) أحمد عسه، المصدر السابق، ص 289.

العمليات إلى تأسيس جيش التحرير المغربي الذي كان له دور كبير في التطورات السياسية التي أسهمت في تحقيق الاستقلال للمغرب.

تعود فكرة إنشاء جيش التحرير المغربي إلى ما بعد حرب فلسطين عام 1948، عندما رجع عدد ممن شاركوا في تلك الحرب من المغاربة والجزائريين والتونسيين[1]، ففكر محمد بن عبد الكريم الخطابي في جعلهم نواة لجيش يعمل على تحرير المغرب الكبير[2].

تشكل جيش التحرير المغربي بداية عام 1954 بعد أن جرت اتصالات واسعة بين علال الفاسي وعبد الكبير الفاسي[3]، وأحمد بن بيلا[4] في القاهرة وضابطين في المخابرات المصرية هما عزت سليمان وفتحي الديب[5].

أما عن أهداف جيش التحرير المغربي فتتلخص بالنقاط الآتية:-

1 - الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي مع عودة سلطان المغرب الشرعي إلى عرشه بالرباط.

2 - عدم التقيد بأية اتفاقات عقدت أو تعقد مستقبلاً لا تحقق الاستقلال الكامل للمغرب.

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص354.

(2) محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص309.

(3) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص240.

(4) أحمد بن بيلا: ولد عام 1918 في مدينة وهران بالجزائر، عمل بالجيش الفرنسي، واشترك في الحرب العالمية الثانية، كان له دور كبير في تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة عام 1947، وكذلك تأسيس جيش التحرير المغربي الجزائري وقيادته عام 1954، ناضل سنوات عديدة ضد الاحتلال الفرنسي للجزائر، أنتخب أول رئيس لجمهورية الجزائر في عام 1962. للمزيد ينظر: مائدة خضير علي السعدي، أحمد بن بله ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، 2004، ص57.

(5) محمد العلمي، محمد بن يوسف، ص357.

3 – عدّ كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارجاً على ما اجتمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية، ومثل هؤلاء لا يمثلن إلا أنفسهم[1].

كان المركز الرئيس لتدريب جيش التحرير بالقرب من الناظور في جبال الريف منطقة الحماية الإسبانية[2]، تحت إشراف عدد من المناضلين أبرزهم عباس السعيدي وعبد الله الصنهاجي[3].

وأسندت مهمة الإشراف على صلة الجيش بالخارج، ونقل الأسلحة والتمويل إلى حزب الاستقلال، وكانت مراكز الإمدادات لتسليح الجيش من القاهرة ومدريد وطنجة تطوان[4].

كان جيش التحرير منظماً على شكل فرق من اجل ضمان سرعة الحركة والتمويل وأسندت قيادة كل فرقة لمقاتلين متمرسين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وحروب الهند

---

(1) Julien, Op. Cit.,p.443.

(2) كانت إسبانيا تسمح بإنزال الأسلحة في منطقة احتلالها، وإقامة مراكز للتدريب والعمليات العسكرية ضد الفرنسيين، وذلك لتدهور العلاقة بين فرنسا وإسبانيا، لكن إسبانيا اشترطت على قادة الجيش بإعلامها عن مخابئ الأسلحة، وكيفية شرائها، لذلك تشكلت مجموعات سرية لتنسيق العمل مع الأسبان. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص581؛ دوجلاس أشفورد، المصدر السابق، ص220.

(3) عبد الله الصنهاجي: ولد عام 1918 وانضم إلى حزب الاستقلال عام 1947، ولكنه سرعان ما انفصل عن الحزب، بتشكيله خلية مقاومة منفصلة عن الحزب في الدار البيضاء عام 1949، وكان له دور كبير من المقاومة بالدار البيضاء قبل سفره إلى الشمال في بداية عام 1954، إذ شارك في قيادة جيش التحرير. للمزيد ينظر: كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص241.

(4) محمد العلوي، المصدر السابق، ص72.

الصينية[1]، وبدأت عملية تدريب الجيش على حرب العصابات في مركز قيادة الجيش بالناظور، الذي أصبح مركزاً مهماً لتدريب عناصر المقاومة القادمة من مناطق المغرب المختلفة وخصوصاً قبائل شرق المغرب مثل: (بني يزناسن سن، ووجدة، وفكيك)[2]، وعقدت في تطوان اجتماعات متواصلة لقادة الجيش استطاعوا عن طريقها توسيع نطاق الاتصال بالقبائل الأخرى، إذ امتد إلى قبائل ورياغل ومرموسته في الأطلس الأوسط[3].

انضم إلى جيش التحرير المغربي عدد من المناضلين الجزائريين كان أبرزهم محمد بو ضياف والعربي بن مهيدي. أبرز مؤسسي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وكانت تربطهم علاقات وطيدة مع المقاومة المغربية[4].

في إطار التنسيق المشترك بين فصائل المقاومة، تكونت لجنة عليا مغربية جزائرية بعد تأسيس قيادة جيش التحرير المغربي عرفت بلجنة تطوان، وكانت تضم من الجانب المغربي عبد الكريم الخطيب وعبد الرحمن اليوسفي وسعيد بو نعيلات والغالي العراقي، ومن الجانب الجزائري أحمد بن بيلا ومحمد بو ضياف والعربي بن مهيدي[5]، وخضع المقاومون المغاربة والجزائريين إلى تدريب عسكري محكم في إطار حرب العصابات، وأفاد المقاومون من خدمات العربي بن مهيدي الذي أسهم في تدريب عدد من الجنود بمركز الناظور[6].

---

(1) هي إحدى المناطق التي كانت تحتلها فرنسا وتقع في جنوب شرق أسيا وهي كمبوديا ولاوس وتايلاند وفيتنام التي الحقت الهزيمة بفرنسا في معركة ديان بيان فو عام 1954، أحمد حسن الباقوري، المصدر السابق، ص 104-107.

(2) مصطفى العلوي، الأغلبية الصامتة في المغرب، ط2، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1977، ص91.

(3) محمد العلمي، المصدر السابق، ص96.

(4) محمد خليدي، جهاد من أجل التحرير، منشورات أفريقيا، الرباط، 1999، ص28.

(5) محمد كنيبيب، من الحماية إلى الاستقلال إشكالية الزمن الراهن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2006، ص33.

(6) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص674.

وكان تسليح جيش التحرير في المغرب يأتي من الخارج عن طريق البحر إذ كان علال الفاسي، وعبد الخالق الطريس يقومون بشراء الأسلحة من الخارج ونقلها إلى المغرب، وكذلك حصلت المقاومة المغربية على بعض الأسلحة من العراق ومصر[1].

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من تأسيس جيش التحرير المغربي فإنها شعرت بالقلق الكبير إزاءه، إذ لم تكن تتوقع قيامه ومساندة الثوار في شمال المغرب والجزائريين له[2] لذلك فإنها شنت هجوماً عليه عن طريق صحافتها التي وصفت جيش التحرير بأنه عصابات مسلحة، وأن الجيش الفرنسي سيقضي على تلك العصابات ويطردها من المراكز التي سيطرت عليها، وأعلنت الإدارة الفرنسية في 12 تشرين الثاني 1954 أن الحركة المسلحة في أقطار المغرب العربي من تدبير لجنة تحرير المغرب العربي من القاهرة[3].

ومما زاد من قلق الإدارة الفرنسية أنّ جيش التحرير المغربي كان يقوده رجال من القبائل المعروفة بشجاعتها، ورفضها للوجود الفرنسي، لذلك قامت السلطات الفرنسية بعدة محاولات لتصفية قادة جيش التحرير، ولاسيما علال الفاسي الذي أعلن عن تشكيل جيش التحرير في 4 تشرين الثاني 1954[4].

في ضوء ما تقدم، يتبين أن انطلاقة جيش التحرير المغربي من بداية شهر تشرين الثاني 1954 شكل انطلاقة جديدة في كفاح الحركة الوطنية المغربية، هي مرحلة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي لتحقيق الاستقلال التام للمغرب، والتي لم يقتصر كفاحها على المغاربة فحسب بل انضم إليه عدد من المقاومين الجزائريين، وكان هناك

---

(1) أشركي أفقير محمد، الدعم العسكري والإعلامي المصري للحركة الوطنية المغربية، المجلة التاريخية المغاربية، العددان (66،65)، تونس، 1999، ص9.

(2) محمد كنبيبب، من الحماية إلى الاستقلال، ص33-34.

(3) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص676.

(4) المصدر نفسه، ج2، ص676-677.

تنسيق مشترك بين جميع فصائل جيش التحرير من أقطار المغرب العربي، فضلاً عن الدعم الذي حصل عليه من الدول العربية، وأثار تأسيس الجيش قلق الإدارة الفرنسية، فقامت بملاحقة قادته، وأصدرت أحكاماً بالسجن والاعتقال على عدد كبير منهم، وعلى الرغم من تلك الإجراءات ضد جيش التحرير إلا أنّه واصل تنفيذ عملياته الفدائية ضد الوجود الفرنسي لتحقيق الاستقلال.

المبحث الثالث

سياسة الحكومة الفرنسية تجاه المغرب

1956 – 1955

أولاً: تغير سياسة الإدارة الفرنسية في المغرب

أسهمت عوامل عديدة في ضعف الإدارة الفرنسية بالمغرب كان أبرزها الوضع المتأزم في المغرب بعد نفي السلطان محمد الخامس، وفشل فرنسا في إيجاد بديل له[1]، إذ لم يتمكن السلطان محمد بن عرفة من فرض احترامه على الشعب المغربي لخضوعه التام للمقيم العام الفرنسي وتنفيذه السياسة الفرنسية التي رفضتها الأحزاب الوطنية، فضلاً عن رفض الشعب المغربي التعامل مع حكومة ابن عرفة وكل ما يأتي عن طريقها من إصلاحات[2].

ومن الأسباب الأخرى التي أضعفت الإدارة الفرنسية في المغرب اشتداد الحملة الإعلامية المناهضة للاحتلال، فقد أيد مؤتمر باندونغ كما ذكر سابقاً نضال بلدان المغرب العربي من أجل الاستقلال وأيدته أيضاً البلدان الاشتراكية، وأسهمت الجامعة العربية والأمم المتحدة كذلك في فضح سياسة فرنسا وتعريف الرأي العام العالمي بالقضية المغربية وتركيزها على ضرورة إجراء مفاوضات بين المغرب وفرنسا[3].

ومن العوامل الأخرى المهمة التي زادت من ضعف فرنسا قيام الثورة الجزائرية التي اتسع مداها في أقطار المغرب العربي الأخرى، فأصبحت فرنسا في وضع محرج، إذ تطلب

---

(1) محمد عابد الجابري، في غمار السياسة فكراً وممارسة، الكتب الأول، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2009، ص180.

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص336.

(3) هيثم عبد الخضر معارج، المصدر السابق، ص180.

احتواؤها والسيطرة عليها نفقات باهظة في وقت كانت الأوضاع المالية لفرنسا لا تساعد في تلك المدة للقضاء على ثورة بهذا الاتساع[1].

فضلاً عن ذلك هزيمة فرنسا في الحروب الهند صينية[2].

ومن أسباب ضعف الإدارة الفرنسية أيضاً، الضعف الذي أصاب الرقابة الحكومية في تصريف شؤون الإدارة حتى إنها لم تعد قادرة على حماية أصحاب التفكير من الفرنسيين بالمغرب[3].

ومهما يكن من الأمر فإن العامل الأكثر أهمية في ضعف الإدارة الفرنسية بالمغرب تصاعد العمليات العسكرية للحركة الوطنية المغربية، وفشل السلطات الفرنسية في الحفاظ على أرواح الأوربيين وممتلكاتهم في المغرب[4].

فقد وصلت عمليات المقاومة بين عامي 1954 و 1955 إلى (19) عملية بلغ عدد قتلاها (22) شخصاً، وبين 25 – 26 شباط 1955 نظم المقاومون(80) عملية. وفي مدة (15) يوماً ارتفع عدد القتلى إلى (177) والجرحى (28)[5]، واتسع نطاق المقاومة المغربية المسلحة ضد الفرنسيين حينما بدأ جيش التحرير المغربي بعمليات واسعة ضد المواقع الفرنسية على المناطق الحدودية بين منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني في 12 تشرين الأول 1955، وجرت العمليات بالتنسيق مع قادة جبهة التحرير الجزائرية عن طريق قيادة (جيش التحرير المغربي)[6].

---

(1) إبراهيم ولد الشريف الطاهر، العلاقات السياسية المغربية الجزائرية 1956-1988، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1997، ص23.

(2) محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية، ص178.

(3) دوجلاس إشفورد، المصدر السابق، ص105.

(4) علي المحافظة، المصدر السابق، ص243.

(5) كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب، ص250.

(6) Julien , Op. Cit., pp. 459-460.

وبعد يوم واحد من بدء عملياته، أصدر جيش التحرير المغربي في يوم 13 تـشرين الأول 1955 بيانـه الأول حث فيه الشعب المغربي على الكفاح للقضاء على قوات الاحتلال الفرنسي وطردها من بلدان المغرب العربي الثلاث[1].

وساعد تضامن الأحرار الفرنسيين في كل من المغرب وفرنسا على دفـع الـسلطات الفرنـسية باتجـاه حل القضية المغربية، وقام هؤلاء الأحرار بدور كبـير عـن طريـق الجمعيـات والمنتـديات الفكريـة والمنـابر الإعلامية بتنوير الرأي العـام الفرنـسي بحقيقـة مـا يجـري في المغـرب والبحـث عـن حـل لـدى نخـب مـن الفرنسيين الذين لم يتشربوا بفكر الاحتلال[2].

أدت تلك العوامل وما حققته من نتائج إلى دفع الحكومة الفرنسية إلى تغيير سياسـتها في المغـرب، إذ بدأت فرنسا تفكر بحل لقضية المغرب عن طريق منحها الاستقلال، ولكن ضـمن شروط معينـة تحـافظ فيها على مصالحها في المغرب[3].

في ضوء ما تقدم يمكن القول إنَّ سياسة الإدارة الفرنسية تجاه المغرب تغيرت نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، وكانت أكثر تلك العوامل تأثيراً الرفض الشعبي لوجود الاحتلال الفرنسي، إذ تـصاعدت العمليـات الفدائية المنفردة والجماعية ضد الفرنسيين، واستهدفت مصالحهم الاقتـصادية في المغـرب الأمـر الـذي أدى إلى تغيـير الـسلطات الفرنـسية لـسياستها في المغـرب، وبـدأت تفكـر بحـل القـضية المغربيـة عـن طريـق المفاوضات مع السلطان محمد الخامس والحركة الوطنية المغربية لمنح المغرب الاستقلال، وتنظيم العلاقات المغربية الفرنسية بما يضمن مصالحها في المغرب.

(1) Ibid.,p.460.

(2) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب،ص387.

(3) محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1981، ص27-28.

ثانياً: مفاوضات الاستقلال 1955-1956

كانت الخطوة الأولى لتأكيد التحول في سلوك السياسة الفرنسية في المغرب أثر تصاعد حدة العلميات العسكرية للمقاومة الوطنية هو زيارة بيير جولي(Pierre July)[1]، وزير الشؤون التونسية المغربية في الحكومة الفرنسية إلى المغرب في نيسان عام 1955، للتعرف على الأوضاع الداخلية في المغرب التي تزامنت زيارة قام بها عضو قيادة حزب الاستقلال إدريس البصري إلى فرنسا في 18 آذار 1955 للاتصال بالحكومة الفرنسية حول الوضع المتأزم في المغرب[2]، وكان من نتائجها تنظيم ندوة في باريس يومي 7-8 حزيران 1955 حول موضوع(تسوية المشكلة المغربية الفرنسية)، وحضر في هذه الندوة شخصيات مغربية وفرنسية من مختلف التيارات السياسية[3].

بادرت الحكومة الفرنسية في حزيران 1955 إلى عزل المقيم العام في المغرب فرنسيس لاكوست وتعيين جيلبرت كرانفال(Gilbert Granval)[4]، بدلاً منه، والذي دعا الحكومة الفرنسية إلى تحقيق برنامج إصلاحي في المغرب يقوم على إنهاء الإدارة المباشرة في المغرب وتنصيب حكومة حسبما نصت عليه معاهدة عام 1912، وتطبيق برنامج

---

(1) بيير جولي: أدى دوراً كبيراً في حل القضية المغربية، وكان من اليمين الفرنسي، اختير في لجنة أقاليم ما وراء البحار في البرلمان الفرنسي، اطلع أثناء زيارته إلى المغرب على خفايا الأشخاص الذي قابلهم كابن عرفة والجلاوي ورجال الإدارة الفرنسية، كان يزعم أنه صاحب فكرة اجتماع أيكس ليبان. ينظر: محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص283-285.

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص695.

(3) قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص202.

(4) جيلبرت كرانفال: أحد الدبلوماسيين الفرنسيين الذي كان معروف بأفكاره التحريرية، عين مقيماً عاماً في المغرب في حزيران 1955، كان برنامجه يقترب من المطالب المغربية، وأجرى اتصالات مع الوطنيين المغاربة، قام بمطاردة العصابات الإرهابية الفرنسية في محاولة لتهدئة الأوضاع في المغرب، لكنه اخفق فيها، فحل محلة في آب 1955 المقيم العام الجديد(بواي ديلاتور). للمزيد ينظر: محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص217-220.

للإصلاح الجوهري،[1]، ونتيجة لذلك ألّفت الحكومة الفرنسية في تموز 1955 لجنة وزارية لبحث مشروع المقيم العام، وبعد الانتهاء من دراسة المشروع دعت اللجنة إلى عقد مؤتمر يضم ممثلين فرنسيين ومغاربة يمثلون الاتجاهات الوطنية السياسية كافة، ثم أعلنت أنها ستتخذ إجراءات لفتح باب التفاهم بين البلدين[2].

وبناءً على خطة بيير جولي التي اقترحها على التيارات السياسية للاستماع إلى آرائهم في حل المشكلة المغربية، والذي نال رضا رئيس الوزراء الفرنسي(ادغار فور Adkrfor) [3]، ولجنة المتابعة الوزارية المكلفة بالمشكلة المغربية فقد بدأت المفاوضات الفرنسية-المغربية بعقد مؤتمر مشترك للطرفين في مدينة (أيكس ليبان Aix-Les-Bains) الفرنسية في 22 آب 1955[4].

شارك في لقاء (أيكس ليبان) شخصيات مغربية من مختلف التوجهات، فعن حزب الاستقلال شارك كل من محمد اليزيدي وعمر بن جلون، وعبد الرحيم بو عبيد والمهدي بن بركة، ومحمد الدويري[5].

وشارك عن حزب الشورى عبد القادر بن جلون، وعبد الهادي بوطالب، ومحمد الشرقاوي، وأحمد بنسودة، وشارك في المؤتمر شخصيات سياسية معتدلة هم مبارك

---

(1) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص184.

(2) عبد الجليل مزعل بنيان، المصدر السابق، ص146.

(3) ادغار فور: من الشخصيات الفرنسية المعروفة من حزب الوسط، انتخب رئيساً للوزراء بعد سقوط حكومة مندريس فرانس في 13 شباط 1953، حصل أثناء مدة حكمه تغيراً في السياسة الفرنسية بشان المغرب، قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص195-196.

(4) عقدت مفاوضات أيكس ليبان دون علم السلطان محمد بن عرفة، وبدون أن يؤخذ رأيه فيها. عبد الهادي التازي، المصدر السابق، ص114.

(5) زكي مبارك، موقف محمد بن عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي من مباحثات أيكس ليبان، مجلة وجهة نظر، الرباط، العدد40-41، 2009، ص20.

البكاي[1] والعيادي، والفاطمي بن سليمان ومحمد الزغاري، وأحمد بركاش، فضلاً عن شخصيات مخزنية كالتهامي المقري، ومحمد الناصري والباشا الكلاوي[2]، فضلاً عن بعض علماء المغرب جواد الصقلي وحمادي العراقي وعبد الحي الكتاني، وشارك أيضاً مغاربة يهود هم جاك دهان وابن زاكين[3]، وشارك عن الجانب الفرنسي لجنة وزارية برئاسة (ادغار فور) رئيس الحكومة الفرنسية، وأنطوان بيني(Antine Pinay) وزير الخارجية، و(بيير جولي) وزير الشؤون المغربية التونسية، وروبيرت شومان(Ropert Shomane) وزير العدل، والجنرال (كونيغ) Kueng وزير الدفاع[4].

اجتمعت اللجنة الوزارية الفرنسية لمتابعة المشكلة المغربية واستمعت إلى العديد منهم وبالتناوب، بعد أن اعترض ممثلو حزب الاستقلال أن يجلسوا مع خصوم استقلال

---

(1) مبارك البكاي: من مواليد بركان 16 نيسان 1907 القريبة من وجدة، وبها أنهى دراسته الابتدائية والثانوية تخرج من المدرسة العسكرية الفرنسية بمكناس عام 1928 برتبة ملازم، شارك في الحرب العالمية الثانية ضمن الجيش الفرنسي، وأصيب بجرح خطير استوجب قطع أحد رجليه عام 1940، غادر الخدمة العسكرية برتبة كولونيل (عقيد) وعين قائداً ثم باشا في مدينة صفرو، وعندما عزل الفرنسيون السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953 قدم استقالته كرد فعل منه، وعلى اثر ذلك سافر إلى فرنسا واستقر في باريس، وفي تموز1955 استدعته الحكومة الفرنسية ليسهل لها الاتصال بالوطنيين المغاربة من أجل فتح المفاوضات، أصبح من الشخصيات الأولى في المفاوضات الفرنسية المغربية، ترأس أول حكومة مغربية بعد الاستقلال، وشغل منصب وزير الداخلية في الحكومة السادسة في 26 شباط 1961 وبقي في منصبه حتى وفاته في 12 نيسان 1961. عبد السلام البكاري، دليل تاريخ الأحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب 1955-2001، الرباط، 2002، ص113-114.

(2) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص697.

(3) المصدر نفسه، ص698.

(4) جريدة الحرية، بغداد، العدد 361، 22 آب 1955.

المغرب، وخصوم محمد الخامس، وانتهى الأمر أن يستمع الجانب الفرنسي إليهم كل على حدة[1].

ومن الملاحظ أن أهم ما في مفاوضات أيكس ليبان، أن الوطنيين المغاربة تمكنوا بأسلوبهم المنطقي وطريقة نقاشاتهم الجادة مع المسؤولين الفرنسيين أن يغيروا وجهة نظرهم تجاه الحركة الوطنية المغربية، ويحولوا مسار المحادثات إلى ما يدخل القضية المغربية في طريق الحل[2].

توصلت المفاوضات إلى مجموعة من المقترحات شكلت أرضية لتسوية الأزمة المغربية الفرنسية، وعلى أساس هذه المقترحات قدمت الحكومة الفرنسية خطة عمل تقوم على النقاط الآتية:

1- عزل محمد بن عرفة عن عرش المغرب.

2- تشكيل مجلس وصاية على العرش لسد الفراغ.

3- عودة السلطان محمد الخامس إلى فرنسا مع التزامه بعدم المشاركة في أي نشاط سياسي.

4- تكوين حكومة مغربية تدير المفاوضات مع فرنسا، وأبدى حزب الاستقلال مشاركته فيها، بعد عودة السلطان محمد الخامس إلى فرنسا[3].

أما عن موقف الإدارة الفرنسية من مفاوضات أيكس ليبان، فقد تمثل بالمعارضة القوية، إذ عد جلبرت كرانفال المقيم الفرنسي في المغرب تلك المفاوضات تدخلاً في شؤونه الداخلية، وحاول أن يثني رئيس الحكومة الفرنسي فوراً عن فكرة المقايضات، لكنه لم ينجح في ذلك، وكان (كرانفال) يخشى عواقب ذلك على اشتداد معارضة

---

(1) جمعة علي محمد حواس، التعددية الحزبية في المغرب 1956-1984، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص51.

(2) محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال، ص100.

(3) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص702؛ زكي مبارك، المصدر السابق، ص21.

الفرنسيين له في المغرب، فضلاً عن كونه من المعارضين بشدة لعودة السلطان محمد الخامس، لذلك قدم استقالته في 26 آب 1955 عندما كانت محادثات أيكس ليبان قائمة[1].

بعد أن انتهت مفاوضات أيكس ليبان في 27 آب 1955، أعلنت الحكومة موافقتها على نتائج المؤتمر والعمل بها[2]، وفي يوم 29 آب 1955 قررت الحكومة الفرنسية تعيين الجنرال بويي دولاتور (Buwaby Dolatoor)[3]، مقيماً عاماً في المغرب، ووصل إلى الرباط في 30 آب من السنة نفسها، وحاول دولاتور عرقلة سير المفاوضات إذ كان يعد مفاوضات أيكس ليبان خطأً كبيراً، وكانت أولى المناورات التي قام بها المقيم الجديد لعرقلة سير المفاوضات تتعلق بتأخير مغادرة ابن عرفة للحكم، والحيلولة دون تشكيل مجلس العرش، وسعى (دولاتور) أيضا إلى إقناع الحكومة الفرنسية بتغيير سياستها في المغرب، إلا أنها كانت عازمة على تنفيذ مخططها[4]، وأرسلت في شهر أيلول 1955 وفداً برئاسة جورج كاترو (Geurge Catrow)[5]، لمفاوضة السلطان محمد الخامس في منفاه في

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص359.

(2) قاسم الزهيري، المصدر السابق، ص229-230.

(3) بويي دولاتور: من الضباط الفرنسيين الذين عملوا في المغرب لمدة طويلة، وكان يتحدث العربية والبربرية، عمل مساعداً للجنرال جوان في الإدارة الفرنسية، وعمل مقيماً عاماً في تونس وكان من المحتلين الذين خاضوا معارك ضد الوطنيين المغاربة، كانت مدة إدارته في المغرب قصيرة جداً(من 31 آب 1955 إلى 28 تشرين الأول 1955). بذل جهداً كبيراً لتغيير سياسة فور. ينظر: محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص306-311.

(4) المصدر نفسه، ص306-311.

(5) الجنرال جورج كاترو: ولد عام 1879، اشترك في الحرب العالمية الأولى، عمل في مختلف المناصب العسكرية والإدارية في المستعمرات(الجزائر-المغرب-الدول الهند-صينية)، عين حاكماً عاماً لدمشق تحت رئاسة فيجان، انضم إلى حركة ديغول بعد سقوط فرنسا في الحرب العالمية الثانية، عين مفوضاً لحكومته في الشرق الأوسط، ووزيراً لشؤون إفريقيا عام 1944، وهو ذو معرفة بالسلطان، وصديق له. ينظر: عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص732.

مدغشقر، دامت المفاوضات خمسة أيام اشترك فيها الأمير حسن مشاركة فعالة عن طريق مقترحاته التي اتفق عليها الطرفان[1]، وانتهت المفاوضات في 9 أيلول 1955، توصل فيها السلطان و(كاترو) إلى اتفاق يتلخص بعودة السلطان محمد الخامس من منفاه في مدغشقر إلى فرنسا، وتشكيل مجلس الوصاية على العرش، وتشكيل حكومة مغربية تتولى التفاوض مع فرنسا لإقامة دولة مغربية تتمتع بكامل حريتها واستقلالها[2].

أعلن السلطان محمد بن عرفة في 30 أيلول عام 1955، تنازله عن العرش وفي بداية شهر تشرين الأول من العام نفسه غادر الرباط على متن طائرة إلى مدينة طنجة[3].

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات المغربية-الفرنسية حول عودة السلطان محمد الخامس، كان جيش التحرير المغربي يواصل عملياته العسكرية ففي 2 تشرين الأول 1955 قام جيش التحرير بعدة عمليات عسكرية بين المنطقة السلطانية والمنطقة الخليفية في شمال المغرب، وكانت تلك العمليات بقيادة وتوجيه من علال الفاسي، ورافقت تلك العمليات منشورات تدعو إلى الحرب الشاملة إذا ما فشلت المفاوضات[4].

وفي 5 تشرين الأول 1955 القى الجلاوي بياناً في مدينة الرباط أعلن فيه تراجعه عن موقفه، وعن وفائه للسلطان محمد الخامس والشعب المغربي والتخلي عن المسؤوليات التي ألقتها على عاتقه الحكومة الفرنسية[5].

---

(1) أحمد عسة، المصدر السابق، ص292؛ محمد العلمي، محمد الخامس، ص117.

(2) محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية، ص142.

(3) عبد الهادي التازي، المصدر السابق، مج10، ص144.

(4) عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص219؛ زكي مبارك، المصدر السابق، ص23.

(5) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/5058، السفارة العراقية في باريس، بتاريخ 1955/11/7، و22، ص48.

وفي 15 تشرين الأول 1955 شكل مجلس الوصاية على العرش، وأسندت إليه اختصاصات رئيس الدولة فكان أول عمل قام به المجلس تعيين الفاطمي بن سليمان، باشا فاس السابق في 23 تشرين الأول 1955 رئيساً للحكومة المغربية، وكلف بمهمة تكوين حكومة مغربية تضم مختلف التيارات الشعبية، وتتكلف التفاوض مع الحكومة الفرنسية لبناء علاقات جديدة معها[1].

وفي حين كانت المحادثات جارية بين الوطنيين والفاطمي بن سليمان بشأن تكوين الحكومة، أعلن باشا مراكش، التهامي الجلاوي رفضه لشرعية مجلس العرش[2]، وأكد على ضرورة عودة السلطان محمد الخامس إلى عرشه، وقد صرح الجلاوي عند زيارته لمجلس العرش يوم25 تشرين الأول 1955، قائلاً :" **أن زيارتي لأعضاء مجلس العرش لا يلزم أبدا أن تؤول على أنّه اعتراف من جانبي بهذا المجلس، الذي لم اكف عن إنكار مشروعيته** "[3].

وسلك عبد الحي الكتاني الذي كان مسانداً أساسيا للجلاوي، النهج نفسه، إذ قال: " **كل ما ارجوه من الله هو عودة جلالة سيدي محمد بن يوسف ليعود الأمن إلى البلاد** "[4].

وصل السلطان محمد الخامس إلى مدينة نيس الفرنسية في 30 تشرين الأول 1955، وبوصوله قدم مجلس الوصاية على العرش استقالته[5]، وكان في استقبال السلطان هناك هنري يرسو(Henri Yrissu) مدير ديوان وزير الخارجية الفرنسي أنطوان بيني، وبعد يوم

---

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص725؛ دوجلاس إشفورد، المصدر السابق، ص115.

(2) شارل اندريه جوليان، المصدر السابق، ص462.

(3) نقلاً عن: زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص370.

(4) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص370-371.

(5) سمر رحيم نعمة الخزاعي، المصدر السابق، ص52.

من عودته إلى فرنسا، استقر السلطان محمد الخامس في مدينة سان جرمان -أوان- لي بضواحي مدينة باريس في قصر هنري الرابع[1]، وبوصوله إلى تلك المدينة توافدت إليه أعداد كبيرة من الوفود والشخصيات المغربية لتقدم التهنئة والتأييد له[2]، فقد استقبل السلطان محمد الخامس وفد حزب الاستقلال وعدداً من الطلبة والتجار المغاربة المقيمين في فرنسا[3]، والتقى السلطان عدداً كبيراً من الشخصيات الوطنية، وعلماء الدين، وبعض الشخصيات ممن تعاونوا مع الإدارة الفرنسية ضد مصالح الشعب المغربي وضد السلطان محمد الخامس شخصياً وعلى رأسهم الجلاوي والكتاني[4].

وفي يوم 5 تشرين الثاني 1955 اتخذ مجلس الوزراء الفرنسي قراراً بإعادة السلطان محمد الخامس إلى عرشه[5]، وفي اليوم التالي أي يوم 6 تشرين الثاني 1955 جرى لقاء مهم للسلطان محمد الخامس مع أنطوان بيني(Antoine Piny) وزير الخارجية الفرنسي في قصر لاسيل سان كلو(Lassel San Clo)[6]، وكان من بين الحاضرين في هذا اللقاء أنطوان بيني، وإدغار فور ومدير ديوانه جاك دو هاميل(Jacque Duhamel) وجوفروا دي كورسيل(Geoffroy De Cource) الكاتب العام لوزارة الشؤون الخارجية[7]، وأسفر اللقاء عن توقيع تصريح مشترك بين السلطان محمد الخامس ووزير الخارجية الفرنسي أكد على منح مجلس العرش السلطة الكاملة في أدارة شؤون الدولة كاملة حتى عودة السلطان إلى الرباط، وتشكيل حكومة مغربية تمثل جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية في البلاد،

---

(1) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص372.

(2) الحسن الثاني، ذاكرة ملك، ط2، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993، ص20.

(3) إحسان حقي، المصدر السابق، ص179.

(4) Julien, Op.Cit., pp.4-5.

(5) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف311/5058، السفارة العراقية في باريس، في 1955/11/7، و22، ص49.

(6) محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص456.

(7) الحسن الثاني، المصدر السابق، ص20.

واستئناف المفاوضات مع فرنسا تسمح بارتقاء المغرب إلى دولة مستقلة ترتبط بفرنسا رباط دائم من التعاون المتبادل[1].

في ظل ترقب المغرب حصولها على الاستقلال قدم المقيم العام الفرنسي دولاتور استقالته في يوم 8 تشرين الثاني عام 1955 وبعد أسبوع من استقالته أي في 14 تشرين الثاني 1955 عينت الحكومة الفرنسية مقيماً عاماً جديداً في المغرب هو اندريه ديبوا(Andri Debwa)[2]، وأعطته تعليمات بأنّ مهمته الأولى هي التعاون مع الأحزاب الوطنية وممثلي الوطنيين الذين عزموا على تنظيم مراسيم الاستقبال الذي كان الشعب المغربي يعده للسلطان محمد الخامس[3].

عاد السلطان محمد الخامس إلى الرباط في يوم 16 تشرين الثاني 1955، واستقبله الشعب المغربي استقبالاً كبيراً، وأقيمت الاحتفالات لأيام عدة ابتهاجاً بمقدمه، فيما أقدمت السلطة الفرنسية التي أرادت الإسهام في تهدئة الوضع على إطلاق سراح(17000) معتقل سياسي[4]، وما أن انتهت الاحتفالات حتى باشر حزب الاستقلال حملة توعية تركزت على الدعوة لإلغاء معاهدة الحماية[5].

كان من بين ما اهتم به السلطان محمد الخامس بعد عودته هو طمأنة المستوطنين وتأكيد رغبته في أن يجدهم يتعاونون مع الشعب المغربي، وهذا ما أكد عليه في كلمته التي

---

(1) عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص738؛ صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص418.

(2) اندريه ديبوا: هو أخر مقيم فرنسي في المغرب، وهو ضابط شرطة سابق في باريس، ويشير تعينه كونه من رجال الشرطة إلى ما كانت تتوقعه السلطة الفرنسية في هذه المرحلة الأخيرة من عمر الحماية من مشاكل وتعقيدات، استمر عمله كمقيم عام حتى استقلال المغرب. ينظر: دوجلاس إشفورد، المصدر السابق، ص119.

(3) أحمد عسة، المصدر السابق، ص296.

(4) عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب، ص396.

(5) صلاح العقاد، تاريخ المغرب العربي، ص454.

ألقاها يوم 18 تشرين الثاني لمناسبة عيد العرش[1] أعقبه خطاب ابنه الحسن الثاني الذي أكد فيه المبادئ نفسها التي ذكرها والده في الخطاب، وهو ما عدته الإدارة الفرنسية والحكومة دليلاً على حسن نوايا السلطان محمد الخامس بالرغم من إصراره على تجريدهم من أي دور سياسي في تقرير مستقبل البلاد[2]، إلاّ أنّ عوامل القلق، واستمرار نشاط جيش التحرير المغربي لم تجعل الكثير منهم واثقاً من مستقبله في المغرب مما أدى إلى نزوح عدد كبير منهم تدريجياً[3].

وفي 7 كانون الأول 1955 أعلن عن تشكيل أول حكومة مغربية برئاسة مبارك البكاي، وكانت التشكيلة الحكومية تتكون من 22 وزيراً منهم(9) من حزب الاستقلال و(6) من حزب الشورى والاستقلال، والبقية مستقلون[4]، وانيطت بتلك الحكومة مهام ثلاث هي: تدبير شؤون البلاد، ووضع أنظمة ديمقراطية، والتفاوض مع الحكومة الفرنسية بشأن الاستقلال وإعادة النظر في مضامين معاهدة الحماية ونوع العلاقات المستقبلية بين المغرب وفرنسا[5].

استأنفت المفاوضات المغربية الفرنسية في 15 شباط 1956 بقصر الإليزيه، بحضور روني كوتي(Rone Coty) رئيس جمهورية فرنسا، والسلطان محمد الخامس[6]، وكان الوفد المغربي يتكون من مبارك البكاي ونائبه محمد

---

(1) عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص73؛ عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، ص203.

(2) Gilles Perrauit, Notre Ami Leroi Ed, Gauimard , 1990.p17..

(3) عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص171-172.

(4) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص229-230.

(5) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص381.

(6) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص384.

الزغاري، وإدريس المحمدي، وعبد الرحيم بو عبيد، وأحمد رضا اكديره الذي عينه السلطان ناطقاً باسم الوفد المغربي في المفاوضات[1].

أما الوفد الفرنسي فقد ضم كريستيان بينو(Christian Pineau) وزير خارجية فرنسا وآلان سافري(Alain Savry) الوزير المكلف بالشؤون المغربية والتونسية، والشخصيات الأخرى، وكان الهدف من التفاوض جعل استقلال المغرب حقيقة ملموسة عن طريق إلغاء معاهدة الحماية وتمكين الدولة المغربية من مزاولة اختصاصات سيادتها، وتحديد مسار العلاقات المغربية الفرنسية[2]، وعند بدأ المفاوضات ألقى السلطان محمد الخامس كلمة ابرز فيها أسس التفاوض بعدة نقاط أهمها:

1- يجب على فرنسا أن تعلن إلغاء معاهدة الحماية وتعترف باستقلال المغرب.

2- إن الاستقلال يجب أن يكون مصحوباً بضمان وحدة الأراضي المغربية.

3- إن المغرب سيواجه بعد الاستقلال مهام جسيمة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وهو يأمل الاستعانة بالدول الصديقة، وفي مقدمتها فرنسا، لتحقيق استقلال اقتصادي يكمل الاستقلال السياسي.

4- أن الدولة المغربية ستكون ذات نظام ديمقراطي في ظل الملكية الدستورية[3].

استمرت المفاوضات لمدة أسبوعين فقط، واختتمت يوم 2 آذار 1956 بتوقيع بيان مشترك تضمن اعتراف فرنسا من دون تحفظ باستقلال المغرب، وذلك لما حققه من تطور ولان معاهدة الحماية لعام 1912 لم تعد تلائم الحياة العصرية[4].

---

(1) صلاح العقاد، السياسة الخارجية للمملكة المغربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد1، 1969، ص38.

(2) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص385.

(3) محمد العربي المساري، المصدر السابق، ص456-457؛ زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص386.

(4) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص233؛ محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، ص201.

وتم التوقيع في الوقت ذاته على بروتوكول ملحق بالبيان تضمن تحديد العلاقة بين الطرفين في المرحلة الانتقالية وأقر في الوقت نفسه بانتقال السلطة التشريعية إلى السلطان مباشرة، وهو بالمقابل يعطي للمندوب السامي الفرنسي الذي حل محل المقيم العام سابقاً حق الاطلاع على الظهائر والقرارات الصادرة، مع حق إبداء التحفظات عليها إذا ما كانت تمس بمصالح الفرنسيين والأجانب في المرحلة الانتقالية، فيما تعهدت فرنسا بمساعدة المغرب على تأسيس جيشها وعلى إبقاء جيش فرنسا في المغرب أثناء المرحلة الانتقالية، أما العملة، فنص البروتوكول على بقاء المغرب ضمن منطقة الفرنك الفرنسي[1].

وما أن أعلن عن التصريح المشترك القاضي باستقلال المغرب[2] حتى اعترفت باستقلاله (34) دولة (30) منها أعضاء في الأمم المتحدة بينهم (5) دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومن ثم قامت تلك الدول بتعيين سفراء لها في الرباط[3]، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أول الدول العظمى التي اعترفت باستقلال المغرب، واعترفت المملكة العربية السعودية أيضا باستقلال المغرب[4].

وخلاصة لما تقدم يمكن القول، أنه انطوت صفحة من صفحات التاريخ المغربي التي شهد فيها شعب المغرب مرحلة صعبة تمثلت بسيطرة الاحتلال الفرنسي على المغرب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، إذ حاولت فرنسا القضاء على الهوية العربية الإسلامية للشعب المغربي، وترسيخ الثقافة الفرنسية، وربط المغرب بفرنسا، وكانت الإدارة الفرنسية في المغرب تعمل بجد على تحقيق هذه الأهداف بالتعاون مع عدد

---

(1) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج2، ص233-234؛ عبد الفتاح الخزرجي، المصدر السابق، 205.

(2) ينظر الملحق رقم (3).

(3) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4820، المغرب العربي، قبول مراكش في الأمم المتحدة، الرقم 25163/11/44/173 في 25 آب 1956، و70، ص119.

(4) زين العابدين العلوي، المصدر السابق، ص387.

من زعماء القبائل وبعض علماء الدين المستفيدين منها، إلاّ أن الإدارة الفرنسية لاقت صعوبات كبيرة ولم تشهد استقراراً في ترسيخ سيطرتها على المغرب- برغم كل الوسائل التي اتخذتها سواء أكانت الإدارية منها أم العسكرية أم الدبلوماسية في المنظمات الإقليمية والدولية الذي لم يعرف الاحتلال عبر تاريخه إلى أن فرضت عليه فرنسا الحماية في 30 آذار 1912، وكان نتيجة ذلك رفض الوطنيين المغاربة وبمقاومة وطنية باسلة كل أشكال الاحتلال، وقدموا تضحيات كبيرة في الأنفس والأموال، وأعلنوا تمسكهم بوطنهم، وبقائدهم الشرعي السلطان محمد الخامس الذي كان له الدور المهم في قيادة الحركة الوطنية للتخلص من السيطرة الفرنسية، وكان لهم ما أرادوا في انتزاع حقهم وإعلان استقلال المغرب رسمياً في 2 آذار 1956الذي يعدّ اليوم الوطني للمكلة المغربية من كل عام.

الخاتمة

بعد انجاز هذه الأطروحة نبين في أدناه أهم ما توصلنا إليه من نتائج وكان أبرزها:

1- انتهجت الإدارة الفرنسية في المغرب منذ فرض نظام الحماية عليه عام 1912، سياسة استعمارية تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق مصالح فرنسا السياسية والاقتصادية في هذا البلد، وجعله تابعاً لفرنسا في كل الميادين، ومن اجل تحقيق أهداف فرنسا ومصالحها عملت السلطات الفرنسية على إلغاء الوزارات السيادية في المغرب كالخارجية والحرب والمالية. وأصبح وجود الحكومة المغربية شكلياً، إذ أصبحت إدارة الدولة الفعلية بيد الجهاز الإداري الفرنسي، وكان على رأس هذا الجهاز المقيم العام الذي يتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة. أما السلطان فقد جرد من صلاحياته الداخلية والخارجية، ولم يبقَ له سوى إصدار المراسيم، وهذا ما يؤكد تخلي الإدارة الفرنسية في المغرب عما اتفق عليه في معاهدة الحماية من تأهيل للشعب المغربي وإعداده لحياة حرة كريمة.

2- سخرت الإدارة الفرنسية الجهاز الحكومي المغربي لتكريس سيطرتها على المغرب، فعينت الموالين لها بمناصب القواد والباشاوات، ومنحتهم امتيازات مادية ومعنوية واسعة، وكانوا يخضعون لإشراف موظفين فرنسيين يرتبطون بالمقيم العام الفرنسي، واعتمدت الإدارة على الضباط المغاربة الذين خدموا في الجيش الفرنسي، واظهروا ولاءً لفرنسا. كذلك فرضت سلطات الإدارة هيمنتها على الجهاز القضائي المغربي.

3- سيطرت الإدارة الفرنسية على كل أوجه النشاط الاقتصادي في المغرب، ففي الميدان الزراعي سيطرت على أجود الأراضي في المغرب، وقدمت الإدارة كافة إشكال الدعم للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين لتطوير وسائل وأساليب إنتاجهم من أجل تعزيز الوجود الفرنسي في المغرب، في حين فقد الفلاحون المغاربة مساحات واسعة من أراضيهم، وقد أدى ثقل الضرائب التي فرضتها الإدارة الفرنسية على الفلاحين المغاربة إلى ترك الأرض والهجرة إلى المدن، وفي الميدان

الصناعي لم يحدث المحتلون الفرنسيون صناعات تذكر، وعانت الصناعات الحرفية في المغرب من مشاكل كبيرة، ارتبطت بغلاء أسعار المواد الأولية وإغراق السوق بالسلع المستوردة، وكان من نتائج ذلك أن تراجعت العديد منها، وتحول العديد من الحرفيين المغاربة إلى عاطلين أو عمال في المناجم.

4- والى جانب ما انطوت عليه الإدارة الفرنسية من استغلال لإمكانيات البلاد وامتصاص لثرواته الطبيعية، فقد استهدفت أيضاً القضاء على هويتها القومية والثقافية والدينية، وإخضاع الشعب المغربي لإرادتها المحتلة فعملت الإدارة على السيطرة على قطاع التعليم في المغرب، ومنعت الطلبة المغاربة من مواصلة دراستهم في الجامعات العربية، ولم تسمح لهم بالدراسة إلا في الجامعات الفرنسية، وعملت الإدارة على محو اللغة العربية وفرنسة المجتمع المغربي، وذلك بجعل التعليم في المدارس المغربية باللغة الفرنسية وتهيئة نخبة متعلمة مطبوعة بثقافة فرنسية للاستفادة منها في الوظائف والأعمال المختلفة.

5- أما في الميدان الاجتماعي فقد أهملت الإدارة الفرنسية الواقع الصحي والخدمي في المغرب، ففي المؤسسات الصحية مارست الإدارة الفرنسية في المغرب سياسة الإهمال في الميدان الصحي، إذ كان التمييز واضحاً لصالح المستوطنين الفرنسيين على حساب المواطنين المغاربة من حيث عدد المستشفيات والأطباء، وقيدت الإدارة الفرنسية حرية الصحافة، وحرمت العمال المغاربة من حق تكوين نقابات العمل والشؤون الاجتماعية، والتامين الصحي. وهكذا أصبح المغرب يعاني من التبعية الاقتصادية والاجتماعية لفرنسا.

6- كان للحرب العالمية الثانية تأثير كبير على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المغرب نتيجة لقيام الإدارة الفرنسية بتجنيد أعداد كبيرة من الشعب المغربي إلى جانب الجيش الفرنسي أثناء مدة الحرب، وقدم الشعب المغربي والسلطان محمد الخامس دعماً كبيراً لفرنسا في الحرب بهدف الحصول على تأييد الحلفاء لقضيتهم وتغيير فرنسا لسياستها في المغرب. إلا أن الإدارة الفرنسية

استمرت بسياستها العدائية تجاه الشعب المغربي. الأمر الذي أدى إلى تطور نشاط الحركة الوطنية المغربية التي بدأت تطالب بالاستقلال، وفي عام 1944 تأسس حزب الاستقلال المغربي الذي تولى قيادة الوطنيين المغاربة بالتنسيق مع السلطان محمد الخامس.

7- قامت الإدارة الفرنسية بأعمال وحشية ضد أبناء الشعب المغربي من قتل ونفي وسجن وتعذيب، فضلاً عن اعتقال وسجن ونفي عدد كبير من قادة الحركة الوطنية المغربية في محاولة لإضعافها، وأنها حاولت كسب السلطان محمد الخامس إلى جانبها في سياستها العدائية ضد الوطنيين المغاربة، بإقناعه بالتخلي عن دعم حزب الاستقلال والتعاون معها للحد من نشاطهم. إلّا انه رفض الاستجابة للإدارة، واستمر بدعمه للوطنيين المغاربة ضد سياسة الإدارة الفرنسية. وقد صرح السلطان عند زيارته لمدينة طنجة عام 1947 بشكل علني عن المطالب المغربية بالاستقلال في الخطاب الذي ألقاه آنذاك الأمر الذي أدى إلى تذمر الإدارة الفرنسية منه، فبدأت تخطط لخلعه عن العرش.

8- عدم مصداقية الإدارة الفرنسية في أغلب الوعود التي قطعتها للشعب المغربي.

9- سيطرة المقيمين العامين الفرنسيين على الأوضاع السياسية، فضلاً عن أنّ الشؤون الخارجية المغربية أصبحت من اختصاص الإدارة الفرنسية ومارسوا الاستبداد في أبشع صوره، وبذلك أحكمت الإدارة الفرنسية سيطرتها على الشؤون الداخلية مما جعلها تتحاشى إقامة مؤسسات نيابية حقيقية.

10- تمكنت الإدارة الفرنسية من تنفيذ مخططها في خلع السلطان محمد الخامس في 20 آب 1953 بالتعاون مع عدد من المؤيدين لسياستها في المغرب والمناوئين للسلطان والوطنيين المغاربة أمثال: التهامي الجلاوي باشا مراكش وعبد الحي الكتاني أحد كبار علماء الصوفية، وقامت بتنصيب محمد بن عرفة حاكماً للمغرب، وكان بن عرفة ضعيفاً وأداة بيد الفرنسيين.

11- كان لنفي السلطان محمد الخامس تأثير كبير على العلاقات المغربية الفرنسية فقد اشتد الصراع بين الإدارة الفرنسية والوطنيين المغاربة، وبدأت القضية المغربية تأخذ بعداً دولياً وإقليمياً، إذ قام قادة الحركة الوطنية المغربية خاصة حزب الاستقلال بنشاط دبلوماسي كبير لإيصال القضية إلى المحافل الإقليمية والدولية عن طريق عرضها على جامعة الدول العربية التي كان لها دور بارز في عرض القضية المغربية على الأسرة الدولية التي تمثلت في هيئة الأمم المتحدة ومنظمة دول عدم الانحياز على الرغم من كل الضغوط التي مارستها فرنسا في تلك المنظمات، وقد حصل الوطنيون على دعم تلك المنظمات وتأييدها لهم في نضالهم ضد سيطرة الاحتلال الفرنسي، ونددت العديد من دول العالم بسياسة فرنسا في المغرب، إلا أنّه على الرغم الجهد الذي بذلته الإدارة الفرنسية في مجال التعليم والجمعيات الثقافية لفرض سياستها، إلا أنها لم تتمكن من أخذ مداها الواسع، ويعود الفضل إلى جامعة القرويين والى المدارس الأهلية التي أسسها الوطنيون المغاربة والتي قامت جميعها بدور وطني وعربي وإسلامي متميز في تكوين الشباب المغربي وأعدادهم من الرجال والنساء الذي اندفع بحماس في الحركة الوطنية المغربية من أجل الدفاع عن استقلال المغرب.

12- كانت سياسة الإدارة الفرنسية تجاه شعب المغرب تقوم على التدخل في شؤونهم الداخلية وفي عاداتهم وتفكيرهم وخصوصياتهم، وتؤكد على أنّ علاقتها بالمغرب يجب أنّ تكون مطابقة لروح الحياة الفرنسية. وقد تجلى ذلك في عملها على طمس معالم اللغة والثقافة والتقاليد العربية والإسلامية للشخصية المغربية، ومحاولات العمل على تبني اللغة والثقافة والتقاليد الفرنسية على خلاف بريطانيا التي لم تتدخل في شؤون الحياة في المناطق التي تحتلها.

13- كانت توجهات الإدارة الفرنسية في حكم المغرب تنطلق من مفهوم أنّ المغرب محافظة أو إقليم فرنسي، وهي بذلك تعكس حالة المركزية في الحكم، وقد تجلى ذلك في محاولتها الربط الوثيق بين الضم والإدماج والمركزية، وأن تكون جميع

المناصب بيد الفرنسيين لدرجة محاولتهم منح شعب المغرب حق التمثيل البرلماني في الجمعية الوطنية الفرنسية على خلاف مناطق الاحتلال البريطانية، إذ لم يكن لها تمثيل في مجلس العموم البريطاني، فضلاً عن أنّ الموقف البريطاني من المناطق المحتلة كان يقوم على مبدأ اللامركزية في الحكم، وذلك بمنح حاكم المستعمرة الحرية في الإدارة والتصرف.

14- أثبتت الحركة الوطنية المغربية وجودها داخل المغرب وخارجه، إذ عملت على تأجيج الروح الوطنية بهدف التخلص من الاستعمار الفرنسي باستعمال الوسائل كافة سواءً السياسية منها أو المقاومة المسلحة، وعملت في الخارج على إيصال قضية المغرب إلى الرأي العام العربي والإسلامي والدولي، وكان لها دور كبير في تأسيس مكتب المغرب العربي في القاهرة في شباط 1947 الذي سعى الى تجديد فكرة وحدة المغرب العربي على الرغم من نفوذ فرنسا الدولي ومن ثم العمل على مواصلة الكفاح المسلح عن طريق تشكيل لجنة تحرير المغرب العربي وجيش التحرير المغربي.

15- تضافرت عوامل عديدة في إضعاف الإدارة الفرنسية في المغرب منها من داخل فرنسا تمثلت بظهور تيارات فكرية مناهضة لسياسة الحكومة الفرنسية ومؤيدة لمطالب الوطنين المغاربة، إذ قام عدد من الأحرار الفرنسيين بنشاطات مستمرة لكسب الرأي العام الفرنسي لصالح القضية المغربية عن طريق الجمعيات والمنتديات الفكرية وبالتالي التأثير على الحكومة الفرنسية لتغيير سياستها تجاه المغرب، أما العوامل المهمة فكانت من داخل المغرب وأهمها تزايد العمليات المسلحة ضد الإدارة الفرنسية وضرب مصالحها الاقتصادية في المغرب، وكان لجيش التحرير المغربي الدور الفاعل والمؤثر في قيادة تلك العمليات التي أجبرت فرنسا في نهاية المطاف على الاستجابة لمطالب الوطنين المغاربة المتمثلة بعودة السلطان محمد الخامس وإعلان الاستقلال تتويجاً لذلك وقبول فرنسا إجراء المفاوضات والتوقيع على إنهاء الحماية الفرنسية وإعلان استقلال المغرب في 2 آذار

1956 الذي كان بحـق تتويجـاً لكـل الجهـود التـي جـسدها الـشعب المغـربي، والمواقـف الوطنيـة الشجاعة في أروع صور التضحية الوطنية من أجل الحرية والاستقلال التي مثلها بقيـادة الـسلطان محمد الخامس في رفضه لمطالب الإدارة الفرنسية وتمسكه باستقلال المغرب

المصادر والمراجع

الوثائق

أولاً- الوثائق غير المنشورة باللغة العربية

1. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4667، الممثلية العراقية في الأمم المتحدة، اجتماع اللجنة السياسية الأولى، الرقم أمم/35589/135/2749 في 19 كانون الأول 1953، و 13.

2. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4816، القضية المراكشية، المناقشة العامة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الرقم أمم/29500/135/2742 في 7 تشرين الثاني، 1953، و20.

3. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4817، المغرب العربي، عرض قضية مراكش على الأمم المتحدة، الرقم 1593/182/184/4 في 31 تموز 1954، و 29.

4. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4818، القضية المراكشية، قضية مراكش لدى الأمم المتحدة، الرقم غ/14/812/812 في 26 كانون الأول 1953، و 39.

5. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4818، القضية المراكشية، قضية مراكش في مجلس الأمن، الرقم /8139/11/135/839، في 3 أيلول 1953، و 41.

6. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 311/4820، المغرب العربي، قبول مراكش في الأمم المتحدة، الرقم أمم 25163/11/44/173 في 25 آب 1956، و70.

7. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف311/5058، السفارة العراقية في باريس، في 1955/11/7، و22.

8. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 24806/4812، تقرير السفارة العراقية بباريس، في 26 آب 1953، و51.

9. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/4816، تقرير السفارة الملكية العراقية في الرباط بتاريخ 27 أذار 1951، برقم35.

10. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/4816، تقرير السفارة الملكية العراقية في الرباط بتاريخ 27 آب 1951، برقم30.

11. د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم 311/4816، مذكرة المفوضية العراقية في باريس، في 11 تشرين الثاني 1951، و55.

ثانياً: الوثائق المنشورة لجامعة الدول العربية

1. جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دورة الانعقاد العادي الحادي والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، لسنة 1954، مضبطة الجلسة الثانية المنعقدة في 3 نيسان 1954.

2. جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دورة الانعقاد العادي الرابع والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، لسنة 1955 و 1956، مضبطة الجلسة الثالثة المنعقدة في 14 تشرين الثاني 1955.

3. جامعة الدول العربية، المحاضر الختامية لجلسات دورة الانعقاد العشرين لمجلس جامعة الدول العربية لعام 1953 و 1954، مضبطة الجلسة الرابعة والثامنة المنعقدتين في 19 و 27 كانون الثاني 1954.

4. حزب الاستقلال، المغرب الأقصى ومراكش، قبل الحماية، عصر الحماية، إفلاس الحامية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1951.

ثالثاً- الوثائق البريطانية غير المنشورة

1. P.R,O,F,O, 371/3985 Telegram From Mr.Mallot , Tangier, April, 12 , 1947.

2. P.R,O,F,o, 371/3985 Telegram From Moscow To Freign Office April , 23, 1946.

رابعاً- الوثائق الأميركية غير المنشورة

2. R.G.D.F, N8801-001/3-2346,(From Paris,To Secretary of State Bigraphic Erik Labonn, April, 1946.

3. R,G,d,F,n 8801, 001/4-15470 From Paris , To Secretary Of April , 15,1947.

المذكرات

شارل ديغول، مذكرات الحرب- الوحدة 1942-1944، ترجمة عبد اللطيف شرارة، بيروت، 1969.

الكتب

أولاً- الكتب العربية

1. إبراهيم خلف العبيدي، دراسات في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، 2001.
2. إبراهيم ياسين، جنوب أطلس مراكش تحت حكم الفرنسيين والقادة الجلاويين، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003.
3. ابن جلون، هذه مراكش، القاهرة، 1949.
4. أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية 1941-1945، ج1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1997.
5. إحسان حقي، المغرب العربي، دار اليقظة العربية، بيروت، 1972.
6. أحمد حسن الباقوري وآخرون، مغرب الاستعمار الفرنسي، دار المعارف للطباعة، القاهرة، د.ت.
7. أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال أفريقيا، المطبعة النموذجية، لبنان، د.ت.
8. أحمد عبيد، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر تونس المغرب)، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
9. أحمد عسة، المعجزة المغربية، دار القلم للطباعة، بيروت، 1975.
10. أحمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية 1945- 1958، دراسة تاريخية سياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

11. آسية بنعدادة، الفكر الإصلاحي في عهد الحماية (محمد بن الحسن الحجوي نموذجاً)، المركز الثقافي العربي للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2003.

12. أمحمد أحمد بن عبود، مركز الأجانب في مراكش دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية وخلاله، تطوان، 1980.

13. أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

14. برهان غزال وجميل الشقيري، الأهداف القومية الدولية لجامعة الدول العربية، ط2، منشورات الأمانة العامة، دمشق، 1955.

15. تركي ظاهر، أشهر القادة السياسيين، ط2، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

16. جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، مطابع النجاح الحديثة، الدار البيضاء، 1986.

17. ـ محمد الخامس ويهود المغرب، الندوة العلمية حول محمد الخامس الملك الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987.

18. جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

19. حارث عبد الرحمن الطيف التكريتي، بريطانيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2013.

20. حزب الاستقلال، قائمة الشرف تراجم الموقعين على وثيقة الاستقلال 11 كانون الثاني 1944، لجنة الإعلام والنشر، 1988.

21. الحسن الثاني، ذاكرة ملك، ط2، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993.

22. خيري حماد، قضايانا في الأمم المتحدة، ط1، بيروت، 1962.

23. خيرية عبد الصاحب، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.

24. رابطة الدفاع عن مراكش، صوت مراكش، القاهرة، 1945.

25. راشد البراوي، مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1960.

26. الرشيد إدريس، ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربية للكتاب، تونس، 1981.

27. رمضان لاوند، الحرب العالمية الثانية، بيروت، 1977.

28. زاهر رياض، شمال أفريقيا في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1967.

29. زين العابدين العلوي، المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني، ج3، المغرب في عهد السلطان سيدي محمد بن يوسف 1927-1956، فترة الحماية الفرنسية والاسبانية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009.

30. سناء مصطفى عبد الغني، المغرب، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1973.

31. شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير، ط2، (من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر)، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1997.

32. صالح أحمد القطان، سياسة فرنسا تجاه البربر وأثرها في الحركة الوطنية المغربية 1930-1963، بغداد، 2009.

33. صالح شكاك، المغرب العميق ورديغة الكبرى 1873-1956 مساهمة في دراسة تاريخ الجهات في المغرب المعاصر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط 2010.

34. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، 1970.

35. ـــــــــــ، المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1969.

36. ـــــــــــ، المغرب العربي من الاستعمار إلى التحرر القومي، دارالطباعة الحديثة بمصر، القاهرة، د.ت.

37. ـــــــــــــ، المغرب والحرب العالمية الثانية، القاهرة، 1966.

38. ظاهر محمد صكر، شكيب أرسلان ودوره السياسي في حركة النهضة العربية الحديثة 1869-1946، منشورات رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2002.

39. عبد الإله بلقزيز وآخرون، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1986، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

40. عبد الحق المريني، مدخل إلى تاريخ المغرب الحديث من عصر الحسن الأول إلى عصر جلالة الحسن الثاني، دار المناضل للطباعة والنشر، المغرب، 1995.

41. عبد الحميد الجزائري، ثورات المغرب العربي وكفاحه (الجزائر، تونس، المغرب)، دار الجامعة للطبع والنشر، (د.ت).

42. عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق طرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

43. عبد الحي حسن العمراني، المغرب السياسي، الدار البيضاء، 2005.

44. عبد الرحيم الورديغي، المقاومة المغربية ضد الحماية الفرنسية 1952-1956، ج1، ط2، الرباط، 1982.

45. عبد الرحيم بن سلامة، المغرب قبل الاستقلال- عرض لأهم الأحداث السياسية والدستورية قبل الحماية وأثنائها، ط2، دار الثقافة، للطباعة والنشر، الدار البيضاء، 1980.

46. عبد السلام البكاري، دليل تاريخ الأحداث وتعاقب الحكومات بالمغرب 1955-2001، الرباط، 2002.

47. عبد العزيز بن عبد الله، خلفيات البادرات البطولية لمحمد الخامس، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987.

48. عبد الكريم الفيلالي، المغرب ملكاً وشعباً، دار الروضة للطباعة والنشر، القاهرة، 1957.

49. عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية إلى إعلان الاستقلال، ج1، الدار البيضاء، 1976.

50. ـــــــــ، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى بناء الجدار السادس في الصحراء، مطبعة الرسالة، الرباط، 1987.

51. ـــــــــ، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي- عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، دار المغرب الإسلامي، بيروت،2005.

52. عبد الله الجراري، شذرات تاريخية من 1900-1950، الدار البيضاء، 1976.

53. عبدالله العروي وآخرون، في النهضة والتراكم دراسات في تاريخ المغرب والنهضة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986،

54. عبدالله بن أحمد الحقيل، محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987.

55. عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، الكويت، 1983.

56. عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى اليوم، المجلد العاشر، الرباط، 1989.

57. عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب، المطبعة الملكية، الرباط، 1968.

58. عبدالله البارودي، المغرب الامبريالية والهجرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.

59. علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947، دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006.

60. علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، دار الطباعة المغربية، ط2، تطوان، 1948.

61. ـــــــــ، المغرب العربي منذ الحرب العالمية الأولى، طنجة، د.ت.

62. ـــــــــ، النقد الذاتي، ط5، مطبعة الرسالة، الرباط، 1979.

63. ـــــــــ، حديث المغرب في الشرق، المطبعة العالمية، القاهرة، 1956.

64. ـــــــــ، نداء القاهرة، المطبعة التعاونية، الرباط، 1959.

65. علي المحجوبي، العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009.

66. علي محافظة، فرنسا والوحدة العربية 1945-2000، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

67. عمر سعيدان، فرحات حشاد بطل الكفاح القومي والاجتماعي، تونس، 1969.

68. فوزي يونان، أطلس العالم والوطن العربي، د.م، 2009.

69. قاسم الزهيري، محمد الخامس الملك البطل، أكدال، الرباط، د.ت.

70. ـــــــــ، محمد الخامس بطل التحرير، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملك الرائد، الرباط، جمعية رباط الفتح، 1987.

71. محمد الحبيب الفرقاني، الثورة الخامسة صفحات من تاريخ المقاومة وجيش التحرير، ج1، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1990

72. محمد الرشيد ملين، نضال ملك، الرباط، د.ت، ج2.

73. محمد السلوي بو عزام، معركة الاستقلال، ج1، ب ط، 1979.

74. محمد العربي المساري، محمد الخامس من سلطان إلى ملك، دار جداول للنشر والتوزيع، ببيروت، 2011.

75. محمد العلمي، زعيم الريف محمد عبد الكريم الخطابي، مطابع دار الكتاب، الدار البيضاء، 1968.

76. ـــــــــ، علال الفاسي رائد الحركة الوطنية المغربية، مطبعة الرسالة، الرباط، 1972.

77. ـــــــــ، محمد بن يوسف (تاريخ استقلال المغرب)، الدار البيضاء، دار الكتب للطباعة والنشر، 1974.

78. محمد الميلي، المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1981.

79. محمد بن جلون، محمد الخامس بطل التحرير، الندوة العلمية حول محمد الخامس الملك الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987.

80. محمد بن عبد السلام بن عبود، تاريخ المغرب، ج2، دار الطباعة المغربية، ط2، تطوان، 1957.

81. محمد خليدي، جهاد من اجل التحرير، منشورات أفريقيا، الرباط، 1999.

82. محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية فـي المغرب 1912-1939، دمشق، 1972.

83. محمد شقير، تطور الدولة في المغرب- إشكالية التكون والتمركز والهيمنة من القرن الثالـث قبـل الميلاد إلى القرن العشرين، ط2، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006

84. محمد صقر الدين، أفريقيا بين الدول الأوربية، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1929.

85. محمد عابد الجابري، السياسـات التعليمية في أقطار المغرب العربي (المغـرب، الجزائـر، تـونس) ط2، منتدى الفكر العربي، عمان، 1992.

86. ـــــــــــ، في غمار السياسة فكراً وممارسة، الكتب الأول، الشبكة العربيـة للأبحـاث والنـشر، بيروت، 2009.

87. محمد عبد السلام، علال الفاسي وأثره في الفكر الإسلامي المعاصر، (د.ط).

88. محمد عبد العاطي جلال، الاستعمار الفرنسي في مراكش، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت.

89. محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2009.

90. ـــــــــــ، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

91. ـــــــــــ، محمد عبد الكريم الخطابي، صفحات من الجهاد والكفاح المغـربي ضـد الاسـتعمار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2002.

92. محمد علي رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرير، ط 2، منـشورات الأمانـة العامـة، القـاهرة، 1972.

93. محمد عواد، ذكريات عن المغفور له محمد الخامس، الندوة الدولية حول محمد الخامس الملـك الرائد، جمعية رباط الفتح، الرباط، 1987.

94. محمد فاضل الجمالي، جهاد في سبيل العروبة والإسلام، مجموعة الخطب الرسائل التي تناولت سيرة الفقيد الدكتور فاضل الجمالي، بيت الحكمة، بغداد، 1998.

95. محمد فتح الله الخطيب، القوى السياسية في الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، مصر، 1962.

96. محمد فؤاد، أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد، الأيديولوجيا، الأزمات)، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

97. محمد كنيبيب، من الحماية إلى الاستقلال إشكالية الزمن الراهن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2006.

98. محمد مكي الناصري، الأحباس الإسلامية في المملكة المغربية، ط2، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1992.

99. محمد يوسف القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2012.

100. محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب 1963-1997، ط2، مطبعة البريق، بغداد، 2012.

101. محمود ولد الشيخ سيدنا، الحسن الثاني ملك التحدي، دار نشر المعرفة، الرباط، د.ت.

102. مصطفى العلوي، الأغلبية الصامتة في المغرب، ط2، دار الطباعة المغربية، تطوان، 1957.

103. مصطفى كامل السيد، محاضرات في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، بروفشينال للإعلام والنشر، القاهرة، 1982.

104. مفيد محمود شهاب، جامعة الدول العربية ميثاقها وإنجازاتها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.

105. مكتب المغرب العربي، مذبحة الدار البيضاء، مطبعة المليجي، الجيزة، مصر، 1947.

106. ـــــــــــــ، مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة 1947، مطبعة المكتب الثقافي، الجيزة، 1947.

107. نجيب الارمنازي، سورية من الاحتلال إلى الجلاء، بيروت، 1973..

108. نعمة السعيد، المغرب العربي استعراض للمعالم الحضارية لأقطار المغرب العربي وتطور أنظمتها السياسية ما قبل وبعد الاستقلال، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979.

109. يحيى ابن سليمان، نحن المغاربة مشاكل النمو بين التقليد والتجديد، دار الغرب الإسلامي، الدار البيضاء، 1985.

110. يسري الجوهري، شمال أفريقيا، الطبعة السادسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980.

111. يوسف جميل نعيسه، محاضرات في التاريخ المغربي المعاصر، ط3، منشورات جامعة دمشق، 1998.

ثانياً- الكتب المعربة

1. البير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1985.

2. جون واتر بوري، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة ماجد نعمة وعبود عطية، دار الوحدة، بيروت، 1982.

3. الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ج1، ط2، ترجمة: محمد الحجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983.

4. دوجلاس أي.أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، ترجمة: عائدة سليمان عارف والدكتور أحمد مصطفى أبو حاكمة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1963.

5. روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ترجمة إسماعيل حسين الحوت، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961.

6. ـــــــــــــ، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة: نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1963.

7. ـــــــــــــ محمد الخامس منذ اعتلائه عرش المغرب إلى يوم وفاته، ترجمة ليلى أبو زيد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979.

8. ـــــــــــــ مراكش بعد الاستقلال، تعريب خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961.

9. سمير أمين، المغرب العربي الحديث، ط2، ترجمة: كميل. ف. داغر، دار الحداثة للنشر، بيروت، 1981.

10. شارل أندريه جوليان، أفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

11. شارل عيسوي، تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترجمة صليب بطرس، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، د.ت.

12. محمد كنبيب، يهود المغرب 1912-1948 مساهمة في تاريخ الأقليات بالديار الإسلامية، ترجمة إدريس بنسعيد، تقديم أندري أزولاي، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، 1998.

13. وليام هويسنطن، الحماية الفرنسية في المغرب بين الأوج والأفول تحت قيادة الجنرال نوجيس 1936-1943، تعريب إبراهيم بو طالب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002.

ثالثاً- الكتب الأجنبية

أ- الكتب الانكليزية

1. Bernard Stephen , The Franco-Moroccan-Conflict 1943-1956 , London , 1968.

2. Bidwell , Robing , Morocco , under Colonial , Rule-French Administration Of Trabal , Areas 1912-1956 , London , 1973.

3. Brace , Richard , m (Morocco , Algeria , Tunisia) New-Jersy , U.S.A 1964

4. Charles F. Stewart , The Economy of Morocco 1912-1962, Printed in United State of America ,1967 .

5. Garl Brown , The United States and The Magreb ,The Middle east Tournal , Vol-30 , Summer , 1976.

6. George Kirk, Survey of International Affairs 1939-1946 The middle East in the War, printed in Great Britain, 1952.

7. Gilles Perrault ,Notre Ami leroi Ed, Gouimard , 1990

8. Jamil M.A Bun-Nasr , A History Of The Maghrib , Cambridge , at The University , Press , Printed in Great Britain , 1971.

9. Michael Makovsky , Churchill's Prom ised Land , London a New Repubilc Book , 2007.

ب- الكتب الفرنسية

1. Brignon. Collabrateurs, Histories Gu Maroc, Edit Hatier, Paris, 1957.

2. Delperrie Debayac Le Royaume du Marechal, Robert, Laffont, Paris, 1975.

3. Gilles Perrault ,Notre Ami leroi Ed, Gouimard , 1990

4. Jaques Berque , Le Maghreb entre deux Guerres Edit du Seuil Paris , 1970.

5. Jean Et Simonne , Lacotiere, Magreb dans Laclamitae, paris, 1979.

6. Julien, Charles- Andre, Le Maroc face auxim perialismes (1915-1956) Edit. Paris, 1978

7. Perroux Barre , Developpement , Croissance Progres, Maroc-Tunis, Boulevard des Capucines , Paris , 1959.

8. Rene Gallissot , L' Economies De l' Afreque Dunlop, Presses , Universities de France , Paris , 1961.

9. Rozette, Les parties politique Marocains, A. Colin, Paris, 1955.

10. Vermern , Histoire dumaroc depuis Lin dependance, Edit, Ladecouverte , Paris, 2002.

4- الرسائل والأطاريح الجامعية

1. إبتسام سعود عريبي الكوام، عبد الرحمن عزام و دوره السياسي والفكري حتى عام 1945" دراسة تاريخية "، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005.

2. ابتسام سلمان سعيد الطائي، التطورات السياسية الداخلية في شمال المغرب (1912-1956)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2007.

3. إبراهيم ولد الشريف الطاهر، العلاقات السياسية المغربية الجزائرية 1956-1988، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1997.

4. جمعة علي محمود هواس، التعددية الحزبية في المغرب 1956-1984، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012.

5. جنان سعدون عبد، الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب 1943-1986، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، 2013.

6. حسن زغير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي(1933-1987) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2003.

7. خلف عبيد محمود الدليمي، المهدي بن بركه ودوره الفكري والسياسي في المغرب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2010.

8. رويان بو جمعة، أوجه الاستغلال الاستعماري للمغرب خلال الهدنة الفرنسية الألمانية (حزيران 1940- تشرين الثاني 1942)، رسالة لنيل الدبلوم العالي في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989.

9. ستار محمد علاوي الحياني، محمد حسن الوزاني دوره الفكري والسياسي في المغرب 1934-1978، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) معهد التاريخ والتراث العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013.

10. سراب جبار خورشيد، التطورات السياسية والاقتصادية في المملكة المغربية (1956-1991)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 2004.

11. ــــــــــ، حركة الاستقلال في المغرب العربي 1945-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2001.

12. سمر رحيم نعمة جبار الخزاعي، العلاقات المغربية- الأمريكية 1956-1991، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2003.

13. سيدي محمد عبد الرحمن، علال الفاسي ودوره في الحركة الوطنية الاستقلالية في المغرب الأقصى 1925-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 1996.

14. صفوان ناظم داود حسن، مصر وقضية استقلال المغرب الأقصى 1945 – 1956، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2010.

15. ضمياء عزيز مناور، مكتب المغرب العربي في القاهرة 1947-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، بغداد، 2007.

16. عبد الجليل بنيان مزعل الساعدي، محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الأقصى حتى عام 1961، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003.

17. عبد الفتاح مصطفى عبد الرزاق الخزرجي، العلاقات الفرنسية المغربية 1944-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2000.

18. عبد الوهاب عبد العزيز محمود أبو خمرة، التطورات السياسية في المغرب 1930-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت، كلية التربية، 2009.

19. كفاح كاظم الخزعلي، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب 1944-1956، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1983.

20. ـــــــــــــ، تطور مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب 1939-1945، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1990.

21. كفاح جمعة الساعدي، التطورات السياسية الداخلية في اندونيسيا 1946-1967، رسالة ماجستير،(غير منشورة) كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004.

22. مائدة خضير علي السعدي، أحمد بن بلا ودوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي حتى عام 1965، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية التربية، ابن رشد، 2004.

23. ماجد محمد جواد، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب 1908-1970، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2011.

24. محمد حمد دباش، عبد الخالق الطريس ودوره في الحركة الاستقلالية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2011.

25. محمد علي داهش، جمهورية الريف في مراكش 1919-1926، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1981.

26. محمد الناصري، رحلة السلطان محمد الخامس إلى طنجة 9-13 نيسان 1947، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، 2005.

27. محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الاستقلال المغربي، دراسة سياسية تحليلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1989.

28. هادي عواد عبد، عبد السلام بنونه ودوره في الحركة الوطنية المغربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2013.

29. هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005.

30. هيثم عبد الخضر معارج، موقف الأمم المتحدة من قضايا استقلال بلدان المغرب العربي 1948 – 1962، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، 2009.

الدوريات

أولاً – الدراسات والمقالات

1. أبتسام سلمان سعيد الطائي، نشوء وتطور الحركة العمالية في المغرب للمدة 1934-1956، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، بغداد، العدد 24، 2011.
2. أشركي فقير محمد، الجهود المصرية للدفاع عن القضية المغربية أمام المحافل الإقليمية والدولية، المجلة التاريخية المغربية، العددان 69-70، تونس، 1993.
3. ــــــــــ، الدعم العسكري والإعلامي المصري للحركة الوطنية المغربي، المجلة التاريخية المغربية، العددان (65،66)، تونس، 1999.
4. أمحمد بن عبود وجاك كاني، مؤتمر المغرب العربي 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 25، حزيران، 1982.
5. أمحمد بن عبود، مكتب المغرب العربي في القاهرة، أول نواة للوحدة السياسية المغربية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 42، 1986.
6. أمحمد مالكي، في العلاقة بين المشرق والمغرب، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 72، حزيران، 1993.
7. باهي محمد أحمد، الكفاح في الصحراء المغربية، مجلة دعوة الحق، الرباط، العدد 2، 1975.
8. جلال يحيى، المقاومة الشعبية في المغرب، مجلة الكاتب، القاهرة، العدد 81، 1967.
9. زكي مبارك، موقف محمد بن عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي من مباحثات أيكس ليبان، مجلة وجهة نظر، العدد40-41، الرباط، 2009.
10. سعيد بنسعيد، الحركة الوطنية وتصور المدرسة الوطنية في المغرب، جامعة محمد بن عبد الله، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، 1986.
11. شفيق عبد الرزاق السامرائي، حزب الاستقلال المغربي، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد (8)، 1990.
12. صلاح العقاد، السياسات الخارجية للمملكة المغربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد1، 1969.

13. ظاهر محمد صكر، الأزمة السياسية في المغرب عام 1951، دراسة في ضوء الوثائق العراقية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 77-78، 1995.

14. عبد الإله بلقزيز، حديث المغرب، حكم المشرق عن النهضة الفكرية في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 28، تشرين الأول، 1989.

15. عبد الجليل التميمي، رسائل جديدة للمرحوم يوسف الرويسي، المجلة التاريخية المغربية، تونس، العدد 27، 1982.

16. عبد اللـه إبراهيم، تأملات في رصد الحركة الوطنية المغربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (186)، 1994.

17. ـ فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال، مجلة المستقل العربي، بيروت، العدد 93، تشرين الثاني، 1986.

18. محمد علي داهش، الموقف العربي من الظهير البربري في المغرب، مجلة الفكر السياسي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد 18-19، صيف 2003.

19. محمود صالح الكروي، تقاليد الحكم في المغرب، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 59، 2001.

20. ـــــــــ، علال الفاسي المضمون القومي في فكره السياسي، مجلة آفاق عربية، العدد 9-10، بغداد، 1994.

21. ـــــــــ، دور حزب الاستقلال المغربي في حركة عدم الانحياز، المجلة التاريخية المغاربية، تونس، العدد 75-76، أيار 1994.

22. ـــــــــ، البعد الدولي في شخصية علال الفاسي، جريدة العلم، الرباط، العدد 22289 في 18 أيار 2012.

23. ـــــــــ، مكانة الدين في النظام الملكي في المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 19، تموز 2008.

24. ـــــــــ، المفكر محمد فاضل الجمالي والشخصيات الوطنية في المغرب العربي، جريدة الزمان، بغداد، العدد 4694في 28 كانون الأول 2013.

25. محمد فاضل الجمالي، المغرب العربي ومؤتمر باندونغ، المجلة التاريخية المغربية، العدد2، تونس، 1974.

26. المصطفى الريس، ملاحظات أولية حول علاقة شيوخ الزوايا بالاستعمار الفرنسي في الخمسينيات من خلال صحيفة (الوداد)، مجلة المناهل، المغرب، العدد 89-90، 2011.

27. مصطفى الفيلالي، مفهوم المغرب العربي - تطوره تصوراً وممارسة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 77، 1985.

28. نبيه الأصفهاني، تطور الحركة السياسية في منطقة المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 11 كانون الأول 1982.

29. نقولا زيادة، سياسة فرنسا في المغرب، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد (31)، 1982.

30. نيقولا زيادة، العالم العربي المغرب، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد 21، 1982.

ثانياً- الصحف

1. جريدة الحرية، تونس، العدد 146، 21 كانون الثاني 1951.
2. ـــــــــــ، تونس، العدد 144، شباط 1951
3. ـــــــــــ، تونس، العدد 152، 4 آذار 1951.
4. ـــــ، بغداد، العدد361، 22 آب 1955.
5. جريدة العلم، العدد 324، 26 أيلول، 1947.

الموسوعات

أولاً: الموسوعات العربية

1. الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، معلمة المغرب، ج20، مطابع سلا، سلا، 1998.

2. حميد الجميلي وآخرون، موسوعة بيت الحكمة لأعلام الغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، بغداد، 2000.

3. عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، 1974.

4. محمد معروف الدفالي، من الحركة القومية إلى حزب الشورى والاستقلال، ج1، موسوعة الحركة الوطنية والمقاومة في المغرب، المجلد الثاني.

5. مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج19، بيروت، 2003.

ثانياً- الموسوعات الأجنبية

1. Encyclopedia Americana a New York , 1967 , Vol.

2. The New Encyclopedia Britannia ,Micro Paedfa London , 1986 , Vol.